



تعليق

على الرسالة الموضوعية في آداب البحث

كلامه من وضع

أحمد مكي

شيخ معهد القادري الذي

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

جمعية النشر والتأليف الأزهريّة

(مخارة الصوافة رقم ٧ بالدراسة مصر)

١٣٥٣ هـ — ١٩٣٥ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حمدا لمن نصب الآيات الكونية دليلا على وجوده ، واحتجب
بكبريائه وعظمته عن رؤيته وشهوده ؛ وصلاة وسلاما على سيدنا محمد
المبعوث للبشر لهدايته ، القائل له الى سعادته ، سند الداعين الى الله
سبحانه ، الهاجسين منهجه المتبعين هديه وتبيناته ، مفهم المعاندين
ولمعارضين ، وحجة الله في العالمين ؛ وعلى آله وصحبه الهادين بهديه ،
الحافظين لدينه . هدا .

ولما وضعت رسالتى في علم المناظره ، تصفحتها فوجدتها موجزة
مختصرة ، ولما يسلم من سر من اجمال ، ويخلو عن بعض المطالب
من اغفال ؛ فقلت في نفسى : لو قال قائل ان هذا يحتاج الى بيان
وتفصيل ، واكثر من التأميل ، لم يذهب شططا ، ولم يكن قوله ذلك
فرطا ؛ فرأيت أن أصم عليها تعليقا يفصل مجملها ، ويفتح مغلقها ،
ويذكر مغلقها ، حتى يسهل الاتفاع بها

فأسأله سبحانه أن يهدينى الى الصواب ، وينزل ما يترضى من
الصعاب : انه ولى الترياق وهو الهادي الى أقوم طريق
وهو أسرع . ردت ، وعليه استزمت وقصنت . قال :

بسم الله الرحمن الرحيم

أقول : هذه الجملة يؤتى بها في الأمور ذوات الدال للتيمن وامتنال امر الشارع
ذلك كما في حديث (كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم) الخ
أما البحث في معناها فليس هذا موضعه ، أما الكلام عليها من ناحية أن ذلك
دعوى دليلها الحديث الشريف فيمكن أن يقال إن هذا موضعه . قال :

سبحانك يا من سئلت فنحت ، لآمانع لما أعطيت ، ولا معطى لما
منعت ، ولا أراد لما قضيت ، لآناقض لحكمك ، ولا معارض لقضائك .

أقول : هذا يمين تنزيه الله جل جلاله في قاطبة الكلام ، وسبحان اسم
مصدر ملارم للإضافة إلى الله تعالى وللتنصب على المصدرية عاليا . والمنة العطية . وقوله
لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت معناه لا يحول دون وصول ما أعطيت لمن
أعطيته أحد ، ولا يحول دون منع ما منعه فيعطيه أحد . وقوله لا ناقض لحكمك
معناه : لا يبطل له . ولا مانع من نفوذه . وقوله ولا معارض لقضائك ، معناه لا دافع
له يتطلب عليه . وهذا بناء على الله بهذه الكمالات . وفي لمع والنقص المعارضة براءة
اله لئلا . قال :

وصلاة وسلاما على حجتك الدامغة ، وشمس عرفانك الأساطمة

أقول : هذا للتيمن أيضا . والحجة الدليل . والدامغة في الأصل شجرة . تلبس
بالحشام ما يستمر الدمع لقوة التأثير . وقوله وشمس عرفانك الساعية . معناه مبعث نور
مرطان بالله اتوى العظيم الانتشار ، والكلام على التمشية في كاحجة في
القيادة إلى الحق ولاصال إليه وكشمس . ومن يبع نوراً غير نور فيدسخ
ما من جهاله وظلمات . قال .

صفوة أنبيائك سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه خير صحب وآله
 نجوم الهداية من الضلال، الذين نصررو الدين، وردوا شبه المعارضين
 ما بقيت بقية من العالمين :

أقول : الصفوة الحيار والخلصة . والآل كالأهل القرابة . والمعجب الذين رأوه
 وكانوا معه على الحق . وقوله نجوم الهداية على التشبيه أو هي مستعارة للوسائل
 والأسباب وفيه طباق . ونصر الدين : العمل على نشره ونفوذه . وقوله ما بقيت بقية
 من العالمين كناية عن التأييد ولا يحفى ما في الكلام من البراعة . قال :

(وحد)

أقول : هذه يؤتى بها عقب مفتاح الكلام أيدانا بالانتقل الى المقصود . قال

فهذه رسالة في فن البحث والمناظرة ، متضمنة لقواعده المقررة ،

أقول : « فهذه » إشارة الى جمع المباحث الآتية في الكتاب . ويحسن أن نذكر
 هنا كلمة موجزة عن (تاريخ التدوين في هذا الفن والإشارة الى الحاجة إليه) فقول :
 أن المناظرة من الجهة العملية وهي المحادثة قديمة المهد جدا فقد حكى سبحانه في كتابه
 الكريم ما جرى بين الرسل وأنهم من الحصوة كروح وهود وصالح وإبراهيم وموسى
 عليهم الصلاة والسلام ، قال سبحانه : ﴿ ولقد أرسلنا نوحا الى قومه اني لكم نذير مبين
 ان لا تعبدوا الا الله اني أخاف عليكم عذاب يوم أليم ﴾ . قال الملا : الذين كفروا من
 قومه ما نراك الا عبثا متلذذا ما نراك اذ تدرك الا الذين هم أرادنا بآدى الرأى وما
 ترى لكم علينا من فضل بل نطامكم كاذبين . ومن تبع القرآن وجد فيه كثير آمن .

تلك الخصومات . وتمك الانسان بما يألفه ودقائه عنه مركزه في الطبيعة (والجدلة تطلق) بمعنى الغناد في الخصومة لالطلب الحق ، ومن ذلك ماوقع من الامم لم . وهي بهذا المعنى مذمومة : لانها من أقبح الرذائل البشرية ، وقد ذمها سبحانه في القرآن الكريم في غير موضع ، قال تعالى (يحادلونك في الحق بعد ما تبين كأنما يساقون الى الموت وهم ينظرون) (ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منيه) (ما يجادل في آيات الله الا الذين كفروا فلا يذكرك قلبه والاولاد كذبت قدام قوم نوح والاحزاب من بعدهم ، همت كل أمه برسولهم ليأخذوه وجابوا بالباطل دحضوا به الحق) وعمر ذلك كثير

(وهذا ،) هي المناقشة لاطهار الحق ، وهي بهذا المعنى من أسمى الفضائل الانسانية وقد يضمها الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اذ ان هما من صفات المؤمنين وواجباتهم ، أو هو مقتضى الايمان ، كما قال سبحانه (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) ولتلك أمر الله ﷺ بها فقال جل - قائل (ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن) وأمر المسلمين بأن يجادلوا أهل السكت بالتي هي أحسن ، فقال سبحانه (٧٠) : لو أهل السكت بال الا بالتي هي أحسن)

وقد أمدب المناظرة دورا عطيها بين أهل السنة واعتزلة بعد أن دون الامم أبو الحسن : لا : في امام أهل السنة مذهبه في القرن الثالث ولم يكن لها قواعد معروفة في ذلك عهد لذلك كانت صبة المراس

ولم المداطرة عند التأمل شديد الاتصال بالمتنق الباحث عن قوانين الاكتساب لانها متعلم ط كيان الادلة لذلك وصع (ارسطو) الحكيم قواعد الجدل وجعلها اابعة للمنطق ، ولما لم يكن ذلك كافيا في الوصول الى المطالب من طريق البحث لانها

قواعد ليس الغرض منها اظهار الحق واصابة كيد الصواب ولكن الغرض الاكثرى منها الزام الخصوم—ولقد سماها كتب الجدل—فلما كثرت المازعات تعد تدوين المذاهب الكلامية بين أصحابها وكان كل فريق ينصر مذهبه، كان ذلك داعيا الى العناية بوضع قانون خاص لخصومه في المطالب العلمية يبين لكل من الخصمين موقفه حياله خصمه، وحده الذي لا تتعداه، حتى لا يكثر الشغب ويتشر الكلام، وبموجب الوصول الى الحق.

فلذلك عنى العلماء المدوين في فن المناظرة قانخدوا في تدوينه وأمردوه بالتدوين لئلا من المكنة بين العلوم المنقولة الى الاستدلال كعلم الكلام وعلم أصول الفقه وأول من دون فيه (الامام محمد البرزوى) الحنفى المتوفى سنة ٤٨٢ لكن القوانين التى وضعها خاصة بالفقهاء رأى من بعده من العلماء أن ذلك لا يشفى العلة، ولا ينقح الفلة، قانخدوا يضمون قواعد للمناظرة لا يختص بعلم من العلوم، وكان تدوينه باعتبار كونه قواعد عامة التفع فى جميع المطالب العلمية وليست مخصصة بفن معين فى أوائل القرن السابع

(وأول من كتب فيه على هذا الوجه) كما سنأتى الاشارة اليه بعد (ركن الدين السمعانى) فى الحنفى التى فى سنة ٦١٥ فوضع كتابه المسمى بالارشاد، ثم كتب فيه على هذا الوجه غيره من علماء عصره، ورادوا على ما كتبه (كالبرى والسمعندى) وتبعهم من بعدهم (كالتقى والمرعشى). وحسبنا ذلك فى هذا المقام. فلتعد الى ما نحن بصدده قل.

حسبنا سمح به الحياطر القاتر، وجاد به الذهن القاصر، أرجو أننا كرميا أن يتسامح عما فيها من الدخل، ويغفر ما يجده من الزلل: فإنه لم تقدر العصمة من الخطأ فى القول لانسان وان أوتى فضلا كبيرا، (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا)

أقول : هذا شروع في تصوير حال السكاتب وبيان خطره في ميدان التأليف واعتراف بأنه بشر عرضة للخطأ خصوصاً بعد انصراف المهتم عن العلم الى مسلاهي الحياة وملذاتها والتفاني في المناظرات ، وتبوء رفيع الدرجات ، وقوله نسخ من الساحة وهي الجود ، وه الخاطر ، القلب الذي يخطر به المطالب والمعاني وه القنور ، مستعار لاضف و (الذهن) المهم والفطنة ، و (القاصر) من القصور ، والاسناد في الجلتين مجازي ، والالفاظ متغايرة المعاني ، و (التسامح) الاعضاء والصفح ، و (الدخل) محرراً الفساد و (الزلل) الخطأ و (القدر) التقدير والقضاء و (الصمة) الملع والحفظ ، و اراد بالانسان غير من عصمه الله من الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم ، وه الفصل ، الزيادة في الذكاء وقوة التعبير وقوله (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه انحلافاً كثيراً) اقتبس واستدلال قال :

وقد جعلت هذه الرسالة مرتبة على تمهيد وبداية وأصلين وتذييل وتنميم

أقول . هذا شروع في ذكر مقدمة تتضمن المباحث التي تتكون منها الرسالة وقوله جعلت بمعنى وضعت ، فالجمل بمعنى الوضع ، والترتيب معناه الابتناء . وهو ابتناء الشيء على أجزائه وسيرد عليك فيما تقرأ من هذا التعليق معنى التمهيد والبداية والتذييل والتنميم ، أما الاصل فهو ما يتفرع منه الشيء وهما إعلان في الرسالة واحد في التصورات وواحد في التصديقات ، ولكل منهما فروع ترد عليك في هذه المقدمة . قال

أما التمهيد ففي مبادئ علم المناظرة ، وأما البداية ففي بيان كلمات جرى عرف أهل الفن باستعمالها ، وأما الاصلان (فالأول) في التصورات والابحاث التي ترد عليها ، وفيه شعب سبع

أقول : هذا بيان للمقصود بتلك التراجم اجمالاً : (فالتمهيد) ترجمة عن البحث في مبادئ المناظرة . (والبداية) ترجمة عن الكلام في بيان كلمات تداولها الغظار في تمييزهم وهذه المباحث كلها مباحث تصورية لأنها أقول شارحة لمفاهيم تلك الكلمات (وأما الاصلان فالأول) ترجمة عن مباحث بعضها تصوري وهي مباحث التعريفات والتقسيمات وبعضها تصديقي وهي مباحث الاشتراعات والاجوبة ، وقوله (وفيه شعب سبع) معناه أن هذا الأصل يندمج فيه سبع شعب اندماج الاجزاء في الكل ، وعبر عن القسم الجامع لمباحث التصورات وعن القسم الجامع لمباحث التصديقات بالأصل : تعنيها له بالشجرة ، وعن المباحث المدرجة في كل منها بالشعب : تشبيها لها بفروع الشجرة ، والمناسبة ظهرة . قال

الأولى : في بيان طريق البحث وترتيبه ؛ وهذه الشعبة — وان كانت لا تختص بالتصورات — رأينا أن نبتدئ بها هذا الأصل ليكون الناظر على عهد بها من مبدأ الامر

أقول : بيان طريق البحث تصويري كلفيته . فطريق البحث بمعنى الكيفية التي تكون عليها . وقوله وهذه الشعبة وان كانت لا تختص بالح معناه أن ترتيب البحث وكيفية التي تكون من جانبي الحصين لا يختص بالمناظرة في التصورات

شعب الأصل الأول — ما اشتمل عليه الأصل الثاني ٩

بل كما يجب مراعاة ذلك في المناظرة في التصورات برأى في المناظرة في التصديقات، لكن لما كان معرفة ذلك والوقوف عليه يضر كبدأً للمناظرة عملياً حتى أن يقدمه في صدر مباحث هذا الأصل ليكون الناظر في هذه الرسالة على عهد بذلك من مبدأ الأمر قبل الخوض في مباحث المناظرة . قال

الشعبة الثانية في تقسيم التعريف ، الثالثة في شرائط التعريف الحقيقي ، الرابعة في الأبحاث الواردة على التعريفات ، الخامسة في التقسيم وأنواعه ، السادسة فيما يعتبر في صحة التقسيم من الشرائط السابعة في الاعتراضات الواردة على التقسيم والجواب عنها

أقول : يريد أن الشعبة الثانية ترجمة عما بحث في تقسيم التعريف الى لفظي واسمي وحقيقي ، وأن الشعبة الثالثة ترجمة من البحث فيما يعتبر في معنى التعريف الحقيقي من الشرائط (ولعل قائل يقول) . ما انفجار والبحث في شرائط التعريف الحقيقي ، فهذا بحث منطقي . (فقول) . لما كان التعريف الحقيقي من هذه الناحية مورداً للمناظرة كان لزاماً أن يتعرضوا لها ، فانهم . والشعب الأربع بعدها ترجم عما ذكر منها في البيان وهو ظاهر . قال

(والاصل الثاني) في التصديقات ، وفيه شعب أربع

أقول : لما انتهى من بيان تراجم الأصل الأول وفروعه انتقل الى بيان تراجم الأصل الثاني وفروعه قايماً بحقه في المقدمة ، فأقاد أن الأصل الثاني

ترجمة عن البحث في تصديقات وأن شعب تراجم عن أنواع مبحثها . قال

(الشعبة الاولى) في أقسام التصديقات (الثانية) في المركبات الناقصة
(الثالثة) في الأبحاث الواردة على التصديقات ، (الرابعة) في وظائف
المعلم والسائل

قول : يريد أ. : (الشعبة الاولى) من شعب التصديقات الأربع ترجمة عن
البحث عن أنواع التصديق من حيث أنه حلى أو شرطى ، اتصالى أو انفصالى ،
صريح أو ضمى ، وأن (الشعبة الثانية) ترجمة عن المركبات الناقصة التى
تنضم احكامها تكون مورداً للمناظرة ، (والثالثة) ترجمة عن البحث في الاعتراضات
الواردة على التصديق والجواب عنها ، (والرابعة) ترجمة عن البحث في بيان
وظائف المعلم والسائل مجمعة مرتبة ، بعد بيانها متفرقة متشعبة في ثنايا
البحث السابقة ، فتكون الأحاطة بها أتم والعلم بها أمكن . قال :

(وأما التذييل) ففي بيان مرجع الاعتراضات ، (والتعيم) في
الآداب التى ينبغى أن يكون عليها المناظر

أقول : يريد ن التذييل والتعيم ترجمتان عن البحث في أمور كإجابة
ليست من مقاصد العلم : فإن تأثير الاعتراض وكونه يرجع الى الدليل وليس
له ارتبط بالمعلم خارج عن قانون المناظرة ، وكذلك الاحوال التى ينفذ أذن



التمهيد في مبادئ المناظرة

تراهي حين المناظرة ، فأراذ الكتاب ألا يغفل شيئا من هذه الامور السكالية لان اغفالها فيه شبه نقص . قال

فنستمد المعونة من الله القدير ، فهو نعم المولى ونعم النصير

أقول : الانسان لاحول له ولا قوة ، فهو في غاية المجز لا يستطيع ان يعمل أي عمل الا بمعونة الله تعالى . فهذا اعتراف من المؤلف بأنه لولا معونة الله لا يمكنه ان يتحم هذا السمل الخطير ، وخوض عباب ذلك الغناء الكبير ، فذلك طلب منه سبحانه أن يمدّه بموته . فانه بليغ اقدرة ، وانه نعم المعين الرحيم لمن يقف بين يديه سبحانه موقف القل والاعتراف بالمجز . فان ذلك مدعاة الى رضاه ، ومنجاة من مقته ، وسبب في حصول اسعاده والله بالموفق . قال

التمهيد

أقول : هو في الاصل مصدر مهد بالتضيف بمعنى بسط . يقال . مهد الامر اذا بسطه ، ولله مأخوذ من مهد الصبي بمعنى تهيئة الفراش له ومعناه هنا الترجعة عن بسط أمور تهيئة للدخول في فن المناظرة واقتحام مباحته ، مع شوق الى ذلك يحفظ النفس من الكلال والانقطاع عن الطريق قبل الوصول الى المطلوب . قال

(المبادئ) التي يحسن ييا . با قبل الخوض في المناظرة ليكون الناظر فيه على بصيرة به تبعث فيه شوقا الى الجد في تحصيله

أقول : المبادئ، جمع مبدأ مفعل بمعنى ما يبدأ به ويقدم على مقاصد الفن ويبين الاصطلاحات الخاصة به . ففن المناظرة هنا عبارة عما ذكر من المقاصد والاصطلاحات الخاصة ، والفن النوع واصافته الى المناظرة بيانية . قل في الصباح . الفن من اعنى النوع منه ، ويجمع على فنون ككفلس وفلس

وانما كان يانها والتمهيد به قبل الأخذ في بيان الفن والاصطلاحات الخاصة به حسنا : لانه تحصل به البصيرة بالفن والملم به اجلالا لمن وقف على تلك المبادئ قبل ان يطرق الباب وية حجم البيت ويبحث في الواقع على ذلك ميلا شديدا الى الاجتهاد في تحصيل ذلك . سلم . ويحيى تلك الروح في نفسه احياء بعد عزيمته ، ويدفعه الى التدنى في تحصيله . لان العلوم من ملاذ النفس الباطنة شهواتها التي تصحى للحصول عليها . واسناد البحث الى البصيرة يحجز من قدر الاستناد الى السب . قال : وصولا الى غايته والعرض منه ، واحرازاً لفائدته التي تعينه على السير في تحصيل المطالب المجهولة آتينا من الاسالة في طريقه اليها

أقول : ان الوقوف على مبادئ الفن واسامها ترتب عا : اسمه شوق الى التضحية في تحصيل الفن . لانه يوصل الى احراز وفائدة اى تعين من احرازها . اى السير في تحصيل المطالب المجهولة على قوائم الفن قى يأمن بها من انتكاس عن الطريق وضلال المطلوب . قال

هي حد علم المناظرة ، وبيان موضوعه ، وبيان الغرض منه ، وبيان فائدته ، وبيان اسمه

أقول : تلك المبادئ التي يحسن بيانها قبل الخوض في الفن هي حد علم المناظرة وبيان موضوعه ، وبيان الغرض منه ، وبيان فائدته ، وبيان اسمه . أما حد علم المناظرة فلانه يتوقف عليه تصور العلم حتى يتمكن الاخذ فيه . وتوجه النفس اليه : لان النفس لا توجه الى المجهول المطلق ، وأما بيان موضوعه فلانه جهة الوحدة لكثرة مسائله ، والامور الكثيرة لا يؤمن اضلال في السير في تحصيلها : اذ ربما وقع في مسألة ليست من مسائل الفن وهو لا يعلم أنها ليست منه مادام لا يعلم الوحدة الجامعة لتلك المسائل ، وأما بيان الغرض منه فلا وقوف على عايته ، وهذه وحدة أخرى لكثرة مسائل الفن فغضبط بالوقوف على الواحدتين : وحدة الموضوع ووحدة غاية فضل المضابط . وأما بيان فائدته التي تناسب مع المشقة في خوص مسئله وتحصيلها فللبعد عن البعث المحض الذي ينفر منه العقل ، واجتناب البعث العرفي الذي يأباه العقلاء ، ويكون عتبة في طريق تحصيل العلم كاداء ، وأما بيان اسمه فلزيادة البصيرة وقد استبان لك من هذا أن بيان لك المبادئ والوقوف عليها لحصول أصل البصيرة وزيادتها وبني المبين قال

(لحد علم المناظرة) قوانين يعرف بها أحوال الابحاث الجزئية من كونها موجبة أو غير موجبة

أقول في هذا شروع في بيان تلك الامور التي قرر أنه يحسن بيانها قبل الخوض في مباحث الفن . (لحد علم المناظرة وتعريفه برسمه) هو قوانين "ج" ، والقوانين جمع قانون وهو جنس في التعريف وهو قضية كلية يعرف منها أحكام جزئيات موضوعها

بجعل القضية الكلية كبرى لصغرى سهلة الحصول ، فيعرف حكم تلك البحث الخزئي (مثال ذلك) ما إذا قال المستدل على إثبات وجود الصانع . العالم حادث وكل حادث لا بد له من محدث فرفع السائل صغرى الدليل بقوله لاسلم ان العالم حادث ، فيعرف توجه ذلك المع بان يقال : هذا منع لمقدمة يتوقف عليها صحة الدليل ولعل منع مقعنه يتوقف عليها صحة الدليل موجه . يتج من الضرب الاول من الشكل الاول هذا منع موجه . وقوله يعرف بها أحوال الابحاث الخزئية الخ . قيد مخرج لما عدا علم المناظرة من سائر العلوم . وانما كان هذا تعريفا بالرسم لان تلك المعرفة خاصة للقوانين وليست فصلا . وانما كانت خاصة اذ هي عمرة للقوانين . والتمرة ليست من القاتيات ، والتعريف بالجنس والحاصة رسم . قاله

و(الابحاث) اعتراضات السائل وأجوبة الملل . (والتوجيه) أن يوجه المناظر كلامه منعا أو غيره الى كلام خصمه بحيث يكون مسموعا

أقول: لما وقع في تعريف علم المناظرة كلمتا الابحاث والتوجيه شرحهما في هذه المحلة (الابحاث) اعتراضات السائل على الملل نحو القصر والمعارضة واحوة المسائل عن ذلك فتكون الابحاث عبارة عن مجموع الامرين . (وأما التوجيه) فهو أن يوجه 'اضر كلامه منعا أو غيره الى كلام خصمه بحيث يكون مسموعا وطل معنى توجيه اطر كلامه الى خصمه قصد ٩. (وأنت خير) بأن ذلك لا يعرفه من علم الا حرة . وان كان قوله بحيث يكرر مسردا من وثيقة علم الا حرة . لكن المزمع الاول لا يقيد بهذه الحثية لادخله . صرة يا كما عمت

(والذي يتقدح في النفس) أن التوجيه نفي وإثبات عارة عن القبول نفيًا أو إثباتًا
فمنى تكون الابحاث موجبة أو غير موجبة أنها مقبولة أو غير مقبولة قال

(وتطلق المناظرة) في عرف أهل الفن على النظر من الجانبين
في النسبة بين الشيئين اظهاراً للصواب؛ كما قاله صاحب التقرير
أقول: كما يطلق علم المناظرة على الذي السابق يطلق على النظر من الجانبين
في النسبة بين الشيئين اظهاراً للصواب

المناظرة في اللغة اما مأخوذة من النظر أو من اسطر بمعنى الاصابع. أو من
الطر بمعنى الانتظار أو بمعنى الفكر أو المقابلة ولا يجوز. - - - - - الماسة بالمعنى العرفي -
وفي الاول إيماء الى انه ينبغي أن يكون الماظ - - - - - يكون أحدهما في غاية
العلم والكمال والآخر في نهاية العماءة ولقص - - - - - الى أنه يجدر بكل
من المناظرين أن يستظر حتى يتم الآخر - - - - - يع إيماء الى اولوية التأمل. لئلا
يقع في الخطأ اذا لم يتأمل وفي الخامس إيماء الى انه ينبغي أن يكون للمناظران متقدمين
في المجلس (معنى النظر) البحث بأقامة الدليل من المثلل واعتراضه من السائل (والجانبان)
عما المثلل والسائل و (النسبة بين الشيئين) المراد بها النسبة الخبرية سواء كانت صريحة
أو ضمنية فالتى في التعريفات والمركبات الناقصة (والشيئان) هم المحكوم عليه والمحكوم
به و (اظهار الصواب) لا بد ان يكون مقصودا لكل من الجانبين - - - - - قاذالم يكن مقصودا
لكل منهما بان كان احدهما مقصودا اظهار الصواب والآخر الظهور عليه لم تكن تلك
الخصومة مناظرة

وأورد على الشريف انه عرج مع اد لا يصح على ما اذا اقتصر سائل على
عرد السمع وأنه غير مانع ديمتت على غير آخذ من المناظرة لا ترجى - - - - -
ويمكن دفع الاول - - - - - نظير البحث كما قدمت والثاني من الجانبين في

متفاهم العرف خصوص المتخصصين (وأحسن من هذا التعريف للمناظرة) أنها توجه المتخصصين في النسبة بين الشئين اظهارا للصواب . وإنما كان هذا التعريف أحسن من ذلك لسلامته بما ورد عليه ، والمراد بالتوجه ما يشمل التوجه في النفس بدوئ مقال كما سكون للحكاه الاشراقين ، فكان المناظران منهم يتوجه أحدهما للخصومة في النسبة توجهها نفسانيا فيطلع عليه الآخر ، فيدور البحث بينهما الى ذلك . وهذا التعريف مشتمل على السائل الأربع . فالتوجه عبارة عن العلة الصورية والمتخصصان عبارة عن العلة الفاعلية . والذبة عبارة عن العلة المادية ، واطهار الصواب عبارة عن النهائية

(ويرد على كلا التعريفين) أنه لا يصح حمله على فن المناظرة كما هو بين . اذ ليس ننظر أو التوجه سادقا عليه لانه مبين له (ويمكن أن يقال) انه رسم بالخاصة على معنى أن علم المناظرة ذو نظر أو ذو توجه

(وللمناظرة) تعاريف أخرى في كلامهم (منها) ما قال صاحب الولدية . المناظرة في العرف هي المدافعة ليظهر الحق أعني دفع السائل قول الملل ودفع المال قسول السائل ، ولا يخفى ما فيه (ويظهر) أن هذه التعاريف للمناظرة منظورها لها في الحدق العرفي لها وأنها مفاعلة من الحائتين . أما تعريفها باعتبار أنها علم مدون فقد يكون رسما باعتبار الغاية ، كالتعريف الاول ، (ونحوه ما قيل) من أن المناظرة فن يعرف به صحيح الدفع وفاسده ، والصحيح هو الوجه والفاسد غير الوجه . فهذا التعريف كتعريف الككتاب منظور فيه لوحدة الغاية وهي وحدة عرضية . وقد يعرف باعتبار الوحدة النهائية فيكون حدا فيقول : (فن المناظرة) فن يبحث عن الاعراض النهائية للإبحاث من حيث انها نافعة أو مضرة ، وبسبارة اوضح من حيث انها موجهة أو غير موجهة (ولذلك تراني) أطلت القول في هذا المقام . نعم أطلته لكن بطائل من وجبين

(أحدهما) أن المقام مقام تصور الفن لبث الرغبة في تحصيله . (والثاني) الملامك بعبارات القوم في تعريف الفن لتكون على بينة منها فإن ذلك أحرى وأجدر بك في هذا المقام . قال :

فلفظ المناظرة مشترك عرفا بين المعنى الحديث وبين الفن
وكما يسمى علم المناظرة يسمى علم آداب البحث وعلم صناعة
التوجيه . ولا يعزب عنك أن لفظ (علم) خارج عن التسمية

أقول : إذا كان لفظ المناظرة في عرف النظائر يطلق على قوانين يعرف بها
أحوال الأبحاث الجزئية من حيث كونها موجهة أو غير موجهة . وعلى النظر من
الجانبين في النسبة بين الشئين اضئرا لأصواب . فإن لاجرم اشتراكا تعظيما بين المعنيين في
عرفهم . ولما كان الأول منهما معنى علم المناظرة الاسمى والثاني عمل المتخصصين كان
ذلك الاشتراك بين المعنى الاسمى وبين الحديث

وليست القوانين المذكورة اسمها علم المناظرة فحسب . بل لها أسماء أخرى ،
فتسمى علم آداب البحث . وعلم صناعة التوجيه . ولا يخفى مناسبتها لتلك القوانين وتسمى
بغير ذلك والخطف فيه سهل . قال

(وموضوع علم المناظرة) الأبحاث الكلية : لأنه يبحث فيه عن أحوالها
من كونها موجهة أو غير موجهة فالبحث عن أحوالها هو القوانين
المذكورة

أقول: (الامر الثاني) من الامور التي يحسن بيانها قبل الخوض في مباحث الفن (موضوع علم المناظرة) وموضوع كل علم ما يبحث فيه عن أعراضه الذاتية، وحيث انه يبحث في علم المناظرة عن ابجاث الملل والسائل من حيث انها موجبة أو غير موجبة، والتوجيه وعدمه عرض ذاتي للبحث كانت ابجاث الملل والسائل موضوعه. وأصل البحث التفتيش والتقيب، والمراد به هنا في بيان الموضوع الحل، فموضوع علم المناظرة الابجاث التي يحصل عليها أنها موجبة أو غير موجبة. فالابجاث ومحولاتها هي مسائل الفن وهي تلك القوانين المذكورة في التعريف، ومعرفة الموضوع التي يتوقف عليها البصيرة بالفن معرفة تصديقية لا تصورية، أي التصديق بأن موضوعه كذا لا تصور أنه كذا كما هو واضح. بخلاف معرفة الحد فأنها معرفة تصورية قال:

(والفرض منه) معرفة أحوال الابجاث الجزئية

أقول: (الامر الثالث) من الامور التي يحسن بيانها قبل الخوض في مباحث الفن (العرض من علم المناظرة) وهذه معرفة تصديقية أيضا كمعرفة الموضوع اذ تصور أحوال الابجاث الجزئية — أي تصور كونها موجبة أو غير موجبة، وبعبارة أوضح. تصور القبول وعدمه — ليس من وظائف هذا الفن، وإنما هو أمر يتوقف عليه التصديق بتلك الاحوال، أما التصديق بمسائل الفن فطريق موصل الى تلك الغاية

فقد استبان لك الفرق بين معرفة المسائل ومعرفة أحوال الأبحاث الجزئية
ختبه - قل

(وفائدته) العصمة من الخطأ في المناظرات، وسهولة الخوض
في مناقشات الخصوم العلمية ومعرفة صحيحها من سقيمها

أقول : (الامر الرابع) من الامور التي يحسن يأتها قبل الخوض في مباحث
الفن (فائدة علم المناظرة) وهذه معرفة تصديقية كسابقتها ، وليست معرفة
تصوريه لانها لا تنفذ في الشروع ولا يترتب عليها انتفاء البعث . وفائدة الشيء
ما يستناد منه سواء كان مقصودا أو غير مقصود . بخلاف الفرض فإنه لا بد أن
يكون مقصودا ، فالفائدة أعم مطلقا من الفرض ، والفرض من الشيء لا ينشأ
عنه بخلاف الفائدة : فان العلوم الآلية قد لا يستعملها العالم بها فلا يستفيد
منها غير غرضها كائن الآلات ، فلم المناظرة تمنع مراعاته من الخطأ في
مناقشات الخصوم فلا يكون بمراعاته بحث غير مقبول ، كما يسهل به الدخول
في المناقشات بحيث يعرف به للقبول من الأبحاث في المقام من غير المقوله .
أما المناقشة بدون مراعاته فأنها تكون تصادما بين الخصوم لا يوصل الى صواب
ولا يكون فيه منفع . والصحيح من المناقشات ما كان على قوانين علم المناظرة
والسليم منها ما لم يكن على تلك القوانين . ثل

ومن ليس على جانب من هذا الفن لا يكاد يفهم النوع

التي هي ميدان للمناظرات : كعلم الكلام وأصول الفقه ؛ وكفى
بذلك فائدة

أقول : لما كان بعض العلوم طريق تمحيص الصواب فيها المناظرة
بفائدة بدون مراعاة قوانينها لا توصل الى حق ولا تهدي الى صواب. كان
يؤدى ليس على جانب من العلم بقوانين المناظرة يقف أمام مسائل تلك العلوم
حيران ليس له يد باقتحام الطريق للموصل اليها. وذلك كمسائل علم الكلام وأصول
فقه . وكونها ميدانا ثم بثبتات أمر معروف لا يكاد يخفى على الواقف
فيها ؛ فكل مسألة من مسائل تلك العلوم لا تخرج من الحاجة وكثرة الاعتراضات
بمفعول . ولما كانت تلك العلوم أهم جميع العالَم وأشرفها . كان العلم لمفيد
لنا - لاجرم - له من الشرف بقدر ماله من العزّة . وأعظم تلك العزّة .
ذلك من تمة بحث المائدة

وقد استبان لك من هذا البيان الحاجة الى علم المناظرة وأراك
تعمقت مما قررناه أن الامور التي يحسن بيانها فكل الخوض في فن المناظرة
منها من المباحث التصورية كالتعريف وبيان الاسم . وبعضها من المباحث
صدقية كالموضوع والفرض والمائدة . والله اعلم قل :

البداية

أقول : (البداية) في الاصل مصدر بديت ما شئ . بدأت به ومماها مايتبدأ بهوهي

هنا عبارة عن شرح ألفاظ اصطلاحية لتتطابق مرفتها لكثرة دوراتها في عباراتهم . وسيرد عليك كثير منها في الكتاب فيحسن بك أن تلم بها قبل التوصل في مسائل الفن ليسهل لك العلم بها قال :

(في بيان كلمات جرى عرف أهل هذه الصناعة باستعمالها)

ولتأت على ذلك لتقف عليه ، حتى لا تحتاج الى تنقيب عنه اذا حررت عليه أثناء خوضك مباحث الكتاب . فهناك ما أردنا بيانه :

أقول : ان المترجم له بالبداية هو بيان كلمات تمارف علماء فن آداب البحث لتعير بها في كتبهم ومناقشتهم ، فكان من الواجب شرحها لتتطابق في كتب الفن ليتفرغ لفهم مسائله ، والوقوف على مباحثه . ويستنى عن التضحية بالوقت في لتفتيش عنها ؛ وقلمنا يصل الى بيانها لانها لم تين في غير كتبه

والمعروف الذي لم يختلف فيه أن الصناعة تقضى بوجوب بيان اصطلاحيات لتعلم في كتبه اذا لم تين في غيرها حتى لا يستصعب فهم مسائل العلم على الناظر فيها : انتهى على هذا تكون شبيهة بالألفاظ . وقد نسج القوم تأليفهم على ذلك النهج فخذونا حذوهم وقلمنا شرح تلك الكلمات على ذكر مسائل الفن لثلاث نوقع الناظر في حيرة اذا نحن تنكبنا طريقهم فيضيع مجهودنا عبثا . فخذ ما أردنا بيانه منها وفاء بحق الصناعة . قال :

(النقل) هو الاتيان بقول الغير على ما هو عليه بحسب المعنى مظهراً

أنه قول الغير

أقول : النقل من اللفاظ التي تعارف النظار استعمالها وهو في الأصل يتعلق بالاقول وغيرها ، لكنه في عرفهم خاص بالاقوال ، فهو الاثبات بقول الغير على ما هو عليه بحسب المعنى حيث لا يتصرف فيه تصرفاً يغير معناه . أما التصرف فيه تصرف لا يغير معناه فلا يخرج عنه كونه نقلاً ، ولا بد أن يكون في الاثبات به مظهراً أنه قول الغير بأن ينسب إلى قائله صراحة كأن يقول : قال الشافعي : النية في الفصل من الحجابة فرض لا يصح التعلل بدونها ، أو يأتي بما يفيد ذلك كناية أو إشارة : كأن يقول في هذا المثال بدل قول الشافعي في الثانية في الفصل من الحجابة فرض في مذهبه ، قلنا تصرف في الكلام تصرفاً يغير المعنى أو لم يظهر أنه قول الغير لم يكن ناقلاً بل يكون مقبلاً والمقبس مدع . وبما سبق من البيان تعلم أن النقل ليس بمعنى ما ينقل . قال :

(وتصحیح النقل) بيان صدق نسبته إلى المنقول عنه

أقول : قلنا نقل أحد الحصين القول عن غيره في محل النزاع على الوجه السابق ، كانت المسئلة أن يؤخذ بطلب تصحيح النقل ، بأن يبين صدق نسبته إلى قائله بأن يقول هو في كتاب كذا : كأن يقول في المثال السابق : هو في كتاب الام ، أو نقله عنه صاحبه للزنى في كتابه ، فالخاص في النسبة الحبرية اما ناقل وام مدع فان ناقلاً فهذا حكمه . وان كان مدعياً فله أمور تتعلق به سيرد عليك تفصيله قال :

(والمدعى) من نصب نفسه لاثبات الحكم بالدليل أو التنبية

أقول : من اللفاظ التي جرى عرف النظار باستعمالها في المناظرة (المدعى) وقد عرفه بانه من نصب نفسه لاثبات الحكم بالدليل او التنبية — أى تصدى بنفسه

السائل — الدعوى — واختلاف أسماؤها بالاعتبار ٢٣

لأبواب النسبة الجبرية التي تكلم بها من حيث أنه أثبت لها بالدليل أن كان ذلك محيولا نظريا ، أو بالتبعية إذا كان بدهيا حقيقيا . فلا يرد على التعريف الناقض والمعارض لأنهما لم يتصديا لأبواب الحكم الجبري من حيث أنه أثبت ، وإنما تصديا لثغرة بنقض دليله أو معارضته

(قات قلت) التنبية ليس لأبواب الحكم لأنه ليس محيولا نظريا فكيف علق بالأبواب (قلت) للرد بالأبواب معنى يشمل التمكين في الفن قال

(والسائل) من نصب نفسه للبحث معه

أقول : من الألفاظ التي جرى العرف باستعمالها (السائل) وهو من تصدى لمناقشة المدعى والبحث معه بالتمتع أو غيره . وإنما سمي الذي نصب نفسه لمناقشة المدعى والبحث معه سائلا لأن موقفه الأول للنقح لذلك كان أجدر بهذا الاسم قل :

(والدعوى) ما تشتمل على الحكم المقصود اثباته وقد نسمي « مسألة ومبحثا ومقدمة ونتيجة » ونسمي السكينة قاعدة وقانونا أيضا والاختلاف بين هذه الأسماء بالاعتبار

أقول : من الألفاظ التي جرى عرف أهل الفن باستعمالها (الدعوى) وهي في الأصل مصدر يقلل دعاءه ودعوى كافي القاموس والمراد بها ما يدعى ، وقد عرفها الكتاب بأنها قضية تشتمل على الحكم الجبري المقصود اثباته أي إفادته بالدليل أو إظهاره بالتنبية

(وقد يقال) ان الحكم قد يكون بدهيا أولا . وكيف يوصف بأنه مقصود اثباته فهذا الوصف قيد مضر لانه يخرج ذلك الحكم من التعريف مع أن المعروف صادق به فيكون التعريف غير جامع
(فنقول) ان الحكم اذا كان كذلك لا يتحقق للنظر فيه ولا يصح تسميته

دعوى

وتسمية القضية المشتقة على الحكم دعوى تسمية للكل باسم جزئه فهو من المجاز في الاصل ولكنه صار حقيقة اصطلاحية في ذلك المعنى
وكما تسمى تلك القضية دعوى لقصد اثباتها تسمى مسائل من حيث انه يرد عليها أو على دليلها السؤال . ومن حيث انها تكون عللا للبحث بمبحثا ، ومن حيث انها جزء دليل مقدمة ، ومن حيث انها تستفاد من الدليل نتيجة وتسمى القضية الكلية من حيث ان الحكم فيها حكم على قاعدة وقانونا وكذلك تسمى القضية مطلبا من حيث انه يطلب اثباتها بالدليل فهذه الاسماء قد تترادف بحسب الصدق ، وهي مختلفة بحسب المفهوم والاعتبار قال :

(المنع) هو طلب الدليل على مقدمة الدليل ويسمى ممانعة ومناقضة ونقضا تفصيليا أيضا

أقول : من الالفاظ التي جرى عرف النظائر باستعمالها (المنع) وهو في الاصل مصدر منع الشيء اذا دفعه ، وهو في العرف طلب الدليل على مقدمة الدليل ، ولا تخفى المناسبة : اذ طلب الدليل على مقدمة الدليل فيه دفع له ، ويسمى ممانعة لاستعداد المستدل لمقاومته فكانه مانع ففيه شبه مفاعلة وكذلك يسمى مناقضة وتسميته بذلك وجهها ظاهر مما سبق ، أما تسمية ذلك نقضا تفصيليا فتفي عن التوجيه قال :

ومن المنع الحل إلا أنه منع مقدمة مبنية على الفلظ مسندا ببيان منشأ الفلظ وسيأتى بيان ذلك مفصلاً

أقول : ومن يدخل في المنع (الحل) وهو في الأصل ضد القصد . وفي العرف هو بيان منشأ الفلظ . قاله صاحب الوقيف . لكن في ذلك التعريف مسأحة لأنه نوع من المنع (كما في الكتاب) فهو منع مقدمة مبنية على الدليل مع بيان منشأ الفلظ ، فإن لم يكن فيه مسأحة تكون تسمية المنع المذكور حلاً مجازاً من تسمية الشيء باسم جزئه كذا قيل وهو ظاهر في أن الحل هو بيان منشأ الفلظ في الأصل وأنه في العرف عبارة عن مجموع الأمرين منع المقسمة . وبيان منشأ الفلظ ، والذي تفرع عنه النفس أن بيان منشأ الفلظ قيد في الحل خارج عن مفهومه وليس جزءاً منه كما هو ظاهر عبارة الكتاب

ومن الحل منع مقدمة من الدليل مبنية على توهم وقوع شيء يتم ما ذكره على تقدير وقوعه ، وسيجيئك إيضاح هذا مع أمثله في بحث التصديقات في الصفة الثالثة فقه (ولفظ المنع في العرف) معنى آخر يسم التناقض والتقص والمعارضة ، وهو الدخول في مقابلة الدليل سواء كان بطريق المطالبة أو الإبطال . قال :

(ومقدمة الدليل) ما يتوقف عليها صحة الدليل سواء كانت جزءاً أو شرطاً لتأجبه أو تقريبه
(والتقريب) سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب

أقول : لما وقع في تعريف المنع ذكر مقدمة الدليل فكانت جزءاً من مفهوم المنع ، فسرهما في هذه الجملة لتقف على حقيقة المنع إذا عرفت ما هو معبر

في مفهومه (فمقدمة الدليل) ما يتوقف عليها صحته سواء كانت جزؤه كالصغرى والكبرى أو شرط اتساحه كإيجاب الصغرى وكلية الكبرى بالنسبة للكيف والكم في الشكل الأول، أو تقريبه .

(والتقريب) سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب بأن يتتبع عين المدعى أو مباساه أو أخص منه (مثل ذلك) ما إذا ادعينا أن هذا إنسان لأنه ناطق وكل ناطق نسان أو لأنه متعجب وكل متعجب ضاحك أو لأنه ناطق أسود وكل ناطق أسود زغبي فتتبع الأول عين المدعى والثاني مساويه والثالث أخص منه فأن كانت أعم مطلقا أو من وجه أو مبينة فلا تقرب كان نقول في المثال السابق لأنه متفلس وكل متفلس حيوان فهذا حيوان فهذا أعم مطلقا من المدعى ومثال الأعم من وجه ما إذا ادعينا أن بعض الحيوان كاتب بالفعل لأنه متعجب بالفعل وكل متعجب بالفعل فهو ضاحك بالفعل فبعض الحيوان ضاحك بالفعل، ومثال المبين ما إذا ادعينا أن هذا حيوان لأنه جاد وكل جاد لاحيوان، (ومن أمثلة الأعم) ما يكون عموميه بحسب الكم كان يكون للمدعى موجهة كلية والنتيجة موجهة جزئية كما إذا كان المدعى كل إنسان ناطق لأنه حيوان وبعض الحيوان ناطق فبعض الإنسان ناطق أو كان المدعى أخص الجهة والنتيجة أعم : كما إذا كان ضرورة والنتيجة دائمة كأن يكون المدعى كل إنسان حيوان بالضرورة لأنه يخلد إلى الراحة دائما وكل من يخلد إلى الراحة حيوان دائما فيتتبع كل إنسان حيوان دائما

(والخلاصة) أن منع التقريب هو منع استلزام الدليل المطلوب على أحد الأوجه السابقة بأن يكون الدليل متبعا للأعم مطلقا أو من وجه ولو بحسب الكم أو الجهة أو المبين .

(ولعل نقول) أراك قد أطلت في هذا المقام . (فأقول) أطلت لتشعبه ولأن فيه شيئا من الغموض فنظن قال :

(والملازمة) كون الشيء مقتضيا لآخر ويسمى الاول ملزوما والثاني لازما، ولازم قد يكون مساويا للملزم وقد يكون أعم منه .

أقول : من الانفاظ الجارية في العرف : للملازمة ، وهي في الواقع مقدمة في الدليل الشرطي الاتصالي - فهذا كلام متصل ببيان المقدمة . فالملازمة - والمراد بها لزوم وعدم الانفكاك - أن يكون أحد الشيئين مقتضيا للآخر بحيث لا ينفك عنه ذلك الآخر كالشمس والضوء ، فالشمس مقتضية للضوء بحيث لا ينفك عنها . ويسمى الاول ملزوما والثاني لازما . وقد يكون اللازم مساويا للملزم كالنهار وطلوع الشمس فان كلا منهما لا ينفك عن الآخر فاللزم من الجانبين ، واسم بالملازمة أظهر في هذا . وقد يكون اللازم أعم كما في التل الاول فان الضوء لا يستلزم الشمس فاللزم من جانب الشمس حسب . قال

والمنع قد يكون بما يشق من لفظه كان يقال هذا ممنوع ، وقد يكون بغير ذلك كان يقال هو غير مسلم أو لانسلم ذلك أو هو مطلوب البيان أوفيه مناقشة

أقول : هذا كلام متصل ببيان المنع لانه بيان لصيغته اني يؤدي بها . فقد تكون صيغة المنع التي يستعملها السائل ما يشق من لفظ المنع : كان يقال هذا ممنوع أو ممنوع هذا ، وقد تكون صيغة المنع من غير ما يشق من لفظه : كان يقال هو غير مسلم أو لانسلم ذلك أو هو مطلوب البيان أوفيه مناقشة أو نحو ذلك كخيه وقفة أو هو لا تستريح النفس اليه . قال :

ولا يفوتك أن المنع بما اشتق من لفظه مجاز في المدعي والنقل بأن قال الخصم نمنع هذا المدعى أو هذا النقل كما علم من تعريف المنع

أقول : هذا بيان لأن المنع قد يستعمل في كلام النظار في غير المعنى الذى سبق بيانه فربما يوجد ذلك ربة في صحة التعريف بأنه غير جامع وذلك فيما اذا كان المنع موجها للدعوى أو النقل — اذا كان المدعى نقلا — بأن يقول الخصم نمنع هذه الدعوى أو هذا النقل ، فدفع الكتاب ذلك في هذه الجلة ببيان أن المنع في ذلك مجاز مرسل : لانه طلب اثبات الحكم ، فلا يقدح ذلك في صحة التعريف ، وذلك كما علم من تعريف المنع : فان هذا ليس طلبا للدليل على مقدمة الدليل ، هذا اذا كان المنع بما اشتق من لفظه كما علمت ، أما اذا كان بغير ذلك فلا يكون في الدعوى والنقل مجازاً (وظاهر) أنه على هذا يكون معناه ما يفهم من لفظه بحسب القنة كذا قيل لكنه لا يطرده . قال :

(والسند) ما يتقوى به المنع ولو في زعم المانع .

أقول : من الالفاظ الجارية في استعمال العرف «السند» ، وهو في الاصل مستمد الانسان كما في التاموس وهو في العرف ما يتقوى به المنع ولو في زعم المانع ، ووجه تقويته للمنع أن فيه تعرضاً لقيض المقدمة المنوعة وذلك يؤثر في بناء الدليل عليها ، بخلاف المنع المجرد عن السند فهو — وإن أثر في الدليل — تأثيره ضعيف بالنسبة للأول : اذ هو لا يمدو طلب اثبات المقعدة .

وقوله (ولو في زعم المانع) معناه أن العدة في تقوية السند للمنع بقوته له في زعم المانع ، وإن لم يكن كذلك في الواقع . وأصل الزعم كما في القاموس القول الحق والباطل والكذب ويطلق على الظن والاعتقاد كما في الصباح والمراد به هنا ظن المانع أو اعتقاده . فإذا لم يكن في السند تقوية للمنع فلا ينفع المانع ولا يسمى سندا . قال :

وهو : أما مجوزي أو قطعي أو حلي . فالتجوزي هو المصدر بنحو لم لا يجوز ، والقطعي ما كان على سبيل القطع من السائل كان يقال كيف والامر كذا على خلاف ما ذكرت ، والحلي هو بيان منشأ غلط المستدل . وسترده عليك الامثلة في وضعها .

أقول : يقسم السند ثلاثة أقسام . تجوزي وقطعي وحلي ، فالتجوزي هو المصدر من السائل بنحو لم لا يجوز أن يكون الامر كذا أو قد يكون كذا . والقطعي ما كان على سبيل القطع من السائل كان يقال كيف والامر كذا على خلاف ما ذكرت . فالعينة مشعرة بالقطع . والحلي هو بيان منشأ غلط المستدل فيما بني عليه المقدمة . ووجه التسمية في الاوّلين طاهر . اما الأخير فوجها فيه أن في بيان منشأ الغلط التي ثبت عليه المقدمة المنعقدة حلا لها من عقد الدليل . وسترده عليك الامثلة في موضعها من الكتاب وترى قول :

(وتنوير السند) هو ما يذكر لاثبات السند أو توضيحه

أقول : من اللفظ التي جرى بها عرف استعمالهم « تنوير السند » وأصل التنوير الاضاءة . وعلى هذا يكون تنوير السند طاهرا في ايضاحه .

لكن في عبارة الكتاب - نقلا عن بعضهم في بيان معنى التوير عرفاً - أن سوير السند ما يذكر لآيات السند أو توضيحه ، فنحو قولنا هذا الشرح إنسان : لانه ناطق وهل ناطق إنسان . اذا قال السائل لانسلم : هل ناطق إنسان : لا يجوز « بعض الناطق ليس بإنسان » كاليقاع . يكون ذلك التوير لإيضاح السند . ومثال التوير التي يذكر لآيات السند ما اذا قيل كل بالغ عاقل مكلف وهل مكلف تجب عليه الصلاة فقل السائل : لانسلم أن كل مكلف تجب عليه الصلاة لم لا يجوز أن بعض المكلف لا تجب عليه الصلاة إذ بعض المكلف حائض وهل حائض لا تجب عليه الصلاة ، وذلك التوير لآيات السند وهو في الوقت نفسه لا يوضحه ولا بعد في أن يراد بالمبارتين معنى واحد . قال :

(والنقض) ان أضيف الى التعريف فهو ابطاله بكونه غير جامع أو غير مانع أو مستلزما للمحال . وان أضيف الى المقدمة فلا بد أن يقيد بالتفصيل وهو الذي سبق بيانه ، وان أضيف الى الدليل فهو ابطاله بجريانه في غير المدعى وتختلف المطلوب عنه أو باستنازه محالا كاجتماع لتقيضين أو الدور أو التسلسل وقد يقيد «بالأجالي»

أقول من الأصول التي جرى العرف باستعمالها التنص وهو في الأصل مساء الكسر والاعمال . وله معان في العرف تميز حسب ما تضاف إليه . فانزأضيف الى التعريف أن قيل « هذا التعريف مقصور » فتضاء ابطاله بكونه غير جامع أو غير مانع . مستلزما للمحال . وان أضيف الى «مقتضى» فلا بد أن يقيد بتصوير وهو « ستر بيانه في الكلام » على الوجه . وان أضيف الى الدليل

ثمناه اطلاله بجرياته في غير المدعى وتخلب المطلوب عنه . أو ما استلزمه محالا
كاجتماع القيصين أو الدور أو التسلسل . وسيجب عليك ايضاح ذلك بما لا مزيد عليه
ان شاء الله فترث . وقد يقيد بالايجالي في عرفهم ، فله فيه استمئان : أحدهما
يكون مطلقاً عن التقيد بالاجائي ، والثاني يكون مقيداً به . قال :

ولا بد من دليل يدل عليه فهو بدونه غير موجه ، ويسمي ذلك
الدليل « شاهد النقض » ، « فالشاهد » ما يدل على فساد الدليل .

أقول : يعتبر لسامع النقض من السائل أن يأتي بدليل يدل عليه . فان لم يأت
عليه بدليل يكون غير مسموع في عرفهم . ويسمى دليل النقض شاهد النقض
شهادته بطلان دليل المستدل وفساده . فالشاهد ما يدل على فساد الدليل . وسيرد
عليك ما يفضله المستدل فيما اذا نقض السائل دليله . قال :

(والمعارضة) اقامة الدليل على خلاف ما أقام الدليل عليه الخصم
ونعني بخلافه نقيضه أو ما يستلزم نقيضه

أقول : من الالف ط التي جرى العرف باستعمالها « المعارضة » ومعترضة اشئ
بشيء مقابلته به كما في الاصباح ، وهي في العرف اقامة السائل لدليل على خلاف ما أقام
لدليل عليه الخصم . ونعني بخلاف الحكم الذي أقامه الدليل عليه الخصم نقيضه ، أو ما يستلزم
نقيضه لا مطلق خلاف فان الخلافين قد يمتحن . ونهضة لدليل على الخلف . وما سعى
لا تؤثر في دليل الخصم . فقد انكشف لك من هذا أن المعارضة من حيث دائمة عيه

« قسماً » معارضة تقام على التقيض ومعارضة تقام على ما يستلزم التقيض ، ويؤخذ من استعمالهم أنها تتعلق بالاشتراك على إقامة الدليل على خلاف ما أقام الدليل عليه الخصم الكعارة الكتاب وعلى نفس ذلك الدليل فيسمى معارضة فتعنعن قال :

قَالَ أَحْمَدُ دَلِيلَ الْمُسْتَدَلِّ وَمَعَارِضَةُ السَّائِلِ مَادَّةٌ وَصُورَةٌ (فمعارضة بالقلب)
وَأَن اتَّحَدَا صُورَةً بَأَن كَانَا اقْتِرَائِيَيْنِ أَوْ اسْتِثْنَائِيَيْنِ (فمعارضة بالمثل)
وَالْأَفْعَارِضَةُ بِالْفَعْرِ

أقول: المعارضة بالنظر لدليل المستدل من حيث مادته وصورته ثلاثة أقسام، والمراد بالمادة العمدة في الاستدلال وبالصورة أن يكون الدليل والمعارضة من نوع واحد : فإن اتحد دليل المستدل ومعارضة السائل مادة وصورة فمعارضة بالتألف لا ر فيها قلب الأمر على المستدل، وإن اتحدوا صورة فقط بأن كانا اقترايين أو استثنائيين فمعارضة بالمثل وإن لم يتحدوا في الصورة فمعارضة بالغير وذلك طاهر وسيجيبك مريد إضاح بعد في موضعه من الكتاب فلا تعجل . قال :

(والدليل) اختلف معناه عند الأصوليين والندائيين

أقول : الدليل في الأصل هو المرشد والكاشف ، فهو فاعل بمعنى فاعل . وهو في العرف ما يقيم لإدبات المطلوب لكنه مختلف للمعنى في متعارف الأصوليين والمتطيقين فهو في متعارف الأصوليين ليس له صورة خاصة ، أما في عرف المتطيقين فلا صورة لا يتعدها كما سيتضح قال .

أما الأولون فالدليل في عرفهم ما يفيد صحيح النظر في ثبوته أو ثبوت شيء من حالاته ثبوت غيره كالعالم بالنسبة للصانع جل اسمه وكونه على هذا النظام البديع بالنسبة لوحده وكال حكمة عز علام

أقول : لما ذكر أن الدليل يختلف المنى عند الأصوليين والمنطقيين بين في هذه الجملة معناه عند الأصوليين . والمراد بهم علماء أصول الفقه فيما يظهر ، فمعناه عندهم ما يفيد صحيح النظر في ثبوته أو ثبوت شيء من حالاته ثبوت غيره أى ما يمكن التوصل بصحيح النظر في ثبوته أو ثبوت شيء من حالاته الى المطلوب بحيث ينتقل الفهم منه الى العالم بالنسبة للصانع فانه يتوصل بصحيح النظر في ثبوته الى وجوده جل اسمه وفي ثبوت شيء من حالاته ككونه على هذا النظام البديع الى ثبوت وحدته وكال حكمة عز علام . وهذا في الحقيقة يرجع بالدليل عندهم الى قضيتين مرتبتين لأن صحيح النظر في المفرد والقضية والقضيتين غير المرتبتين لا يكون الا بذلك وذلك ليس بصادق في التعريف وان كان أمرا لازما لتأدية الدال وظيفته . قل

وأما الآخرون فالدليل عندهم ما تركب من قضيتين واو كانت احدهما مطلوبة للإيصال الى مجهول نظرى . أما المؤدى الى بدهى خفى فانه يسمى تنبيها . (فالتنبيه) ما يستفاد منه القضية البديهية كالأحساس والتجربة (مثال ذلك) ما يقال لإثبات غير العالم : لانا نشاهد التغير في الحركات والآثار المختلفة .

أقول : الدليل عند المنطقيين قول مركب من قضيتين للإيصال الى محمول نظري وهذا تعريف مشتمل على جنس وثلاثة قيود : فالقول يشمل للمفرد والمركب كما يشمل الملقوظ والمقول ، والمركب يخرج للمفرد ، و « من قضيتين » مخرج للقضية ، و « للإيصال الى محمول نظري » مخرج للمركب من قضيتين لاداء معنى من المعاني حكم القضية والقياس والتنبية ، فالركب من قضيتين المؤدى الى محمول نظري يسمى دليلا عند المنطقيين ، أما المؤدى الى بدعى خفي فانه يسمى تنبياً ، (قالتيه) ما يستفاد منه القضية البهية كالأحاساس والتجربة (مثال للمؤدى الى محمول نظري) ما يقال لاثبات حدوث العالم : العالم متغير وكل متغير حاصث (ومثال المؤدى الى بدعى خفي) ما يقال لاثبات تغير العالم : لاننا نلاحظ التغير في الحركات والآثار المختلفة كالمد والجزر والحرارة والبرودة .

« فان قلت ، قد يكون الدليل مركباً من أكثر من قضيتين (قلت) يرجع الى أقية هل منها مؤلف من قضيتين .

(ولعلك ترى) من النظر في التعريفين أن تعريف الدليل عند الاصوليين لا يصدق بالفاسد بخلاف تعريفه عند المنطقيين .

والدليل — وان اختلف فيه عرف المنطقيين والاصوليين — لا يخرج الاعتراضات الواردة عليه عند الاصوليين عن المنع والنقض والمعارضة كما في مختصر ابن الحاجب وشرحه للعضد ، وان كان لهم فيه اصطلاحات خاصة كتسمية الاعتراض بمخالفة القياس لنقص بفساد الاعتبار وتسمية الاعتراض بكون الجامع في القياس تب اعتباراً بنص أو اجماع في نقيض الحكم بفساد الوضع (مثال الاول) ما يقال في ذبح — اترك التسمية ذبح من امله في محله فيوجب الحل كذبح ناسى التسمية . فيقول

للمعرض هذا القياس فاسد الاعتبار لانه مخالف لقوله تعالى « ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه » وهو في الحقيقة منع لقاعدة القياس وهى ألا يخالف النص : لان ذلك شرط اتاجه فلذلك لا يصح اعتباره والاخذ به (ومتال الثاني) حايقال في التيمم مسح فين فيه التكرار كالاستحجار ، فيقول المعرض ثبت اعتبار المسح في نقض الحكم بالاجماع في الخف فلا يصح اعتباره في سن التكرار لان الوصف لا يناسب القيعيين من جهة واحدة فيكون مقتضا للنقض وهذا في الحقيقة اعتراض بالنقض بوجود الوصف وتخلف الحكم . وفي ذلك موقع في صحة ما ذكرناه .

والاصولين طريقان في تقرير قواعد للمناظرة : (احدهما) تخصيصها بالادلة الشرعية وهى النص والاجماع والقياس (وثانيهما) تسميها للادلة التى كانت وفي أى علم وجئت شرعية كانت أو غيرها والاولى تسب لبزوى من الخفية ، والثانية للمعبدى من الخفية ، وقد نسج على منواله من دون فى آداب البحث بعده كالمرعى والسمرقندى والعضد وغيرهم كما سبق .

(والدليل احد اجزاء البحث) وهى ثلاثة : الدعوى أو المجهول النظرى المطلوب ثباته . وتسمى الدعوى بالمبادئ لانها مبادئ البحث ، والدليل ، وتسمى الادلة بالاوليات لان النعم يستقل من المبادئ اليها ، وما ينتهى اليه الدليل من الاوليات — وهى الضروريات كالزوم الحال من الصور أو التسلسل أو اجتماع التقضيين أو مساواة الاقل للاكثر — والمجريات ، والمسلمات . وتسمى مقاطع ، ووجه التسمية فى ذلك ظاهر . وحينما ذلك فى هذا المقام فان أردت زيادة فارجع الى المنطق . وأما ما يرمى كلاماً — خصمين فى ذلك — فسيأتى معصلا بعد والله اعلم . قال

والدليل عند المنطقيين ينقسم الى أقسام ، والذي يعنى به أهل هذه الصناعة : (البرهان) وهو قياس مؤلف من مقدمات قطعية توافق فيها شروط الانتاج ،
(والامارة) وهى قياس مؤلف من مقدمتين احدهما أو كليهما ظنية .

أقول : لما كان الدالان عند المنطقيين يصدق على ما ليس مورداً للمطارة بين
في هذه الجهة أقسام الدليل التى يعنى بها أهل هذه الصناعة حتى تعلم ما يكون
ميدان الخصومة من أقسام الدليل وما لا يكون . وقد سبق فى تعريف المطارة
يعلم ذلك .

(فافهم الدليل) التى يعنى بها أهل هذه الصناعة (البرهان) وهو قياس مؤلف
من مقدمات قطعية توافق فيها شروط الانتاج (مثلك ذلك) ما يقال لايات أن كل
حجمه ثم وضع كل جسم سطر جـ ا من المراء وكل ما يعمل حيرا من المراء .
جميع ٩ - قياس مؤلف من مقدمتين قطعتين توافق فيها شروط الامانة
بمسبك واليك الجهة (الامارة) ومما من مؤلف من مقدمتين احدهما
ظنية واحدة ولان من مبرشور لاسح في طار (ا) ما يقال
من ذلك الكثرة فاسق ومن فاسق مرد شدة . فيصح أن يقع الخصومة على هذه
تقسم اصهار الصوت ويصح انهما الامر من صالح والنقص والمعارضة قال

(وأما الجدل) فهو قياس مؤلف من مقدمتين أحدهما أو كليهما مشهورة أو مسلمة عند الخصم ، فيسلمها الجيب لينى عليها الكلام . (والفرض منه) الزام الخصم واقناع من هو قاصر عن درك البرهان (والمغالطة) هى قياس فاسد من جهة الصورة بأن لم يتوافر فيه شرائط الانتاج أو من جهة المادة بأن تكون مقدماته كاذبة شبيهة بالصادقة

أقول : (أقسام الدليل) التى لا ينى بها علماء آداب البحث لأنها ليست عملاً نفساً نظرية (الجدل والمغالطة) : (فأما الجدل) فهو قياس مؤلف من مقدمتين أحدهما أو كليهما مشهورة أو مسلمة عند الخصم ، فالجيب يسلمها لينى عليها الكلام . (والفرض منه) الزام الخصم واقناع من هو قاصر عن درك البرهان ، زاد بعضهم فى تعريف الجدل بعد «أو مسلمة» قوله (عدالتان أو) ومثلوا قللك بأمثلة ثلاثة : الاول «لهم قبيح وكل قبيح يشين والثانى الاحسان خير وكل خير يزين والثالث قول ريد حر عدل وكل خير عدل يسلم به» فالاولان للمشهور عند الناس والمسلم عندهم والثالث للسلم عند الخصم ومحسن استعمال هذا القسم فى الاقناعيات والودع .

(وأما المغالطة) هى قياس فاسد من جهة الصورة . ان لم يتوافر فيه شرائط الانتاج ، أو من جهة المادة . بأن كانت مقدمته كذبة شبيهة بالصادقة : (مثال الاول) ما يقال هذه عين - مشيراً الى باصرة - قل - هو حارس : لأنه خارج عن الاشكال اذ لم يتكرر الحد الاوسط (مثال آخر) ليس هذا بأسان وكل اسنان حيوان ادم يحاب الصغرى وهو شرط من جهة الحكيم لانح التكل الاول (ومثال ثانى) ما يقال للحرس فى السينة السائرة : انه متحرك لا منقول وكر منقول متحرك لان الانتقال حركة بالذات لا بالعرض ووضع الطيبة موضع سلكها من سد صورة لا-

من قيل انتفاء شرط الاتاج (وانما أطلت الكلام في ذلك) لكشف القاع فتصبح له
الاسماع - قال :

والجدل والمغالطة خارجان عن المناظرة ؛ فليس احدهما مورداً
لها : لان الخصومة بهما ليست لاطهار الصواب . فذكر بعض أهل هذه
الصناعة لهما في التمهيدات لمباحث الفن لما لهما من الشبه بالقسمين
الآخرين ، فيتميز بيانهما بمورد المناظرة فضل تميز

أقول : لما كانت غاية أهل الفن اتما هي بالبرهان والامارة وليس لهم غاية
يقسمى الجدل والمغالطة - لان الخصومة بهما ليست لاطهار الصواب ، فليس أحدهما
مورداً للمناظرة ، فكان من حقهم ألا يتعرضوا لهما في التمهيدات لمباحث الفن :
لان التعرض لهما اطالة بغير طائل - أفاد في هذه الجملة أن ذكرهما فائدة
جلية تتعلق بمورد المناظرة ، وهي تميزه بيانهما لفضل تميز لانهما لشبههما بمورد
للمناظرة من حيث صورتهما الظاهرة قد يظن بعض القاصرين أنهما مورد
للمناظرة فكان حنا ذكرهما لدفع ذلك . قال :

ومن تلك الالفاظ «المصادرة» وهي أن يجمل المطلوب احدى
مقدمتي الدليل .

أقول : ومن الالفاظ التي جرى عرف النظار باستعمالها «المصادرة»
وهي في الاصل مأخوذة من الصدر وهي ان يجمل المطلوب احدى مقدمتي
الدليل لانه جيل فيها الصدر «وهو الدعوى» جزءا من الدليل ولا بد من تغيير

فيها ليحمل الالتباس (مثل ذلك) أن يقال هذه نقلة وكل نقلة حركة فلهذه حركة : إذ النقلة مرادفة للحركة وقد جعلت مغرى الدليل (مثل آخر) الانسان بشر وكل بشر ضحكك فالانسان ضحكك ، فهو والبشر مترادفان والمصادرة غير مسموعة للزوم الدور . قال

(والتعليل) وهو تبين علة الشيء

(والملة) وهي ما يحتاج اليه الشيء في ما هيته أو وجوده . وجميع ذلك يسمى علة تامة .

أقول : من الالفاظ التي جرت عادة أهل الفن ببيانها في التمهيدات والتعليل ولعل ذكره لمناسبة للفظ للمال وهو المستدل قائم يعبرون عنه بالملل . وأما بيان الملة فهو استطرادى . وعلة الشيء ما يحتاج اليه : في ماهيته كجاذبه وصورته ، أو وجوده كالفاعل والغاية من الفعل . وجميع ما يحتاج اليه الشيء في ماهيته ووجوده — وهي الملة للمادية والصورية والفاعلية والغائية — يسمى علة تامة قال

(والمكابرة) وهي المنازعة لالاظهار الصواب ولالا لزام الخصم بل لأسكاته . وهي غير مسموعة في عرفهم .

أقول : من الالفاظ الكثيرة الموران في ألسنة النظاره المكابرة . ولعلها في الاصل المتعالية في الكبر وهي المنازعة مع المستدل في المسائل العلمية

لا لإظهار الصواب ولا لإلزام الخصم بل لإسكاته وتهويشه ، وإن شئت قلت هي المنازعة في المسألة بتوهم لا يوافق إظهار الصواب ، وهي غير مسموعة في عرفهم وذلك كدعوى بطلان دليل الخصم أو دعواه من غير دليل يدل على ذلك وكنع شيء مدلل وكنع الأوليات ومنع المسلم عند المنع ومنع مجموع الدليل من حيث هو مجموع بدون تعيين مقدمة . قال

(والتبكيك) وهو بمعنى التوبيخ وبمعنى الغلبة بالحجة

أقول : التبكيك مصدر بكته بتشديد الكاف . وهو يطلق بالاشتراك على معنيين : (أحدهما) التوبيخ . قال في التقرير : والتفريع والتعيب والتوبيخ والعلوم كلها بمعنى واحد ، (وثانيها) الغلبة بالحجة . ولعل النظار إنما يستملونه بالمعنى الثاني فلا يكون التبكيك في عرفهم مشتركا بين المعنيين . قال

« والمجارة » وهي التمشي مع الخصم والتساهل معه لتبكيته والزلمه : كان يدعي الخصم شيئا يستلزم شيئا آخر يناقض دعوى المستدل في زعمه مع بطلان الاستلزام في الواقع وأنه لا مجال لانكار الشيء الأول ؛ فيجيب المستدل بمنع الاستلزام

أقول : من الألفاظ الكثيرة الاستعمال في عرفهم « المجارة » وهي في الأصل مطلق التفتي والمسايرة والتساهل في الشيء سواء كانت ذلك مع خصم أو غير خصم ، وفي العرف هي التفتي مع الخصم والتساهل معه لتبكيته والزلمه : قول في التقرير وتسمى المجارة بالتأثني مع الخصم وإرخاء الضامن إليه والمساهمة معه (وحقيقة المجارة)

أن السائل يزعم استلزام شيء شيئا بنه على أن الوم يحكم بذلك الاستلزام لسبب ما
مع بطلان القزوم في الواقع ، والقيء الاول مما لا مجال للملل أن ينكره . والشيء
الثاني يناقض دعوى الملل ، فيعارض السائل الملل بدعوى الشيء الاول
لانه يستلزم في زعمه ما يناقض دعوى الملل ، فيجيبه المتدل بتسليم دعواه
ومنع الاستلزام ، ومن ذلك البيان تعلم أن في عبارة الكتاب نوعا من التسامح
لان ظهرها أن للمجازاة سورة أخرى وقد وقفت على الحقيقة . قال :

كافي قوله تعالى حكاية عن الرسل صلوات الله عليهم « ان نحن
الا بشر مثلكم ولكن الله يمن على من يشاء من عباده » اجابة
لقول خصومهم فيما حكاه سبحانه عنهم : ان أنتم الا بشر مثلنا .

أقول: من عبارة الخصم لتبكيك والالزام قوله تعالى فيما حكاه عن الرسل
صلوات الله عليهم : ان نحن الا بشر مثلكم ولكن الله يمن على من يشاء من
عباده ، اجابة لقول خصومهم فيما حكاه سبحانه عنهم « ان أنتم الا بشر مثلنا »
فكان الرسل صلوات الله عليهم قالوا ان ما قلتم من أنا بشر مثلكم هو كما قلتم ولكن
ذلك لا يمنع من أن الله يمن علينا بالرسالة (وتوضيح ذلك) أن الكفار توهموا أن
البصيرة تستلزم عدم الرسالة بسبب استعظامهم أمر الرسالة فلما ادعى الرسل
الرسالة عارضهم الكفار بقولهم « ان أنتم الا بشر مثلنا » فأجابهم الرسل بطريق
المجازاة كما استبان لك ذلك . قال :

وليس من المجارة التزول لانها من المعلن وهو من السائل.

أقول : لما ذكر بعضهم أن من المجارة التزول وكان ذلك غير صواب أفاد في هذه الجملة بيان وجه الخطأ في أن من المجارة التزول وهو أن التزول - وان كان فيه مجارة - واقع من السائل، والمجارة في عرفهم من المعلن، ويمكن ان يلتمس وجه لدعوى ذلك البعض، وهو ان التزول فيه مجارة وان لم تكن هي المجارة العرفية. (ومثل التزول) أن يقول السائل : لاسلم الصنرى ، سلطنا لكن لا تسلم الكهري، فقوله « سلطنا » يسمى تزولا قال

(والنصب) وهو أخذ منصب الغير : كأن يأخذ السائل منصب المستدل أو بالعكس

(والافحام) وهو عجز المعلن (والالتزام) وعو عجز السائل

أقول : من الانفاذ التي يكثر دوراتها على السنة النظارة النصب والافحام والالتزام ، (قالاول) أخذ منصب الغير كأن يأخذ السائل منصب المستدل كأن يستدل السائل على بطلان دعوى المستدل فان الاستدلال ليس حقه ، أو يأخذ المستدل منصب السائل كان يمنع المنع . وهو غير مسموع (والثاني) هو عجز المستدل وانقطاعه كما اذا ناقضه السائل فكبت (والثالث) هو عجز السائل كأن منع السائل دليل المستدل فأجابه المستدل فكبت ، فذلك الزام له وعجز منه . قال :

الاصل الاول في التصورات

أقول : لما انقضى الكلام على ما أراده من المادى والتمهيدات شرع في مقاصد الفن وهى مباحث المناظرة ، وهى : اما في التصورات واما في التصديقات وليست التصورات كلها مورداً للمناظرة كما ستقف عليه ، واما موردنا من التصورات : التعريفات والتسميات ، ولما كانت التصورات أجدر بتقديم الكلام عليها لانها مقدمة طبعا قدم الكلام عليها ، ووجه الترجه عن بالاصل لا يخفى . قال :

ونفى بها التعريفات والتسميات ، وستسمع بعد ما تبين به ذلك :
فان غيرها لا يكون مورداً للبحث ولا ميداناً للمناظرة لأصابة كبد
الصواب فيه كموضوعات القضايا ومحمولاتها
(وفيه شعب سبع) كما سبق التنبيه عليه أول الكتاب

أقول : لما كانت التصورات كما علمت ليست كلها مورداً للمناظرة ، وكان في عبارة الترجه إيهام ان جميع التصورات مورد للبحث ، كان المقام في حاجة الى بيان المراد بالتصورات ، ذلك هو السر في قوله ونفى بها التعريفات والتسميات فانها هى التى يعقل ورود البحث : « من المنع والنقص » عليها كما سبره عليك فيما تقف عليه من مباحث التصورات ، أما غيرها من التصورات كمحمولات القضايا وموضوعاتها ومقدم الشرطية وتاليها فان ذلك لا يتقل في الخصومة ولا أن يكون ميداناً للمناظرة لانه ليس فيه تصديق صريح ولا ضنى فليس فيه صواب حتى يقصد أصابته ؛ ولما كان ذلك أول المقصود من

الكتاب كان حسا أن يبين فيه طريق البحث وترتيبه ، فهذه شعبة من شعب هذا الأصل وفرع من فروع : (والكلام في التعريفات) : أما في تقسيمها وأما في يرائط التعريف الحقيقى وأما في الإبحاث الواردة على التعريفات ، فهذه شعب ثلاث ، (والكلام في التقسيمات) أما في التقسيم وأنواعه ، وأما فيها يستر في صحة التقسيم من الشرائط ، وأما في الاعتراضات الواردة على التقسيمات والحوايل عنها فهذه أيضا شعب ثلاث ، ومجموع ذلك سبع . وقد سبق التنبيه على ذلك أول الكتاب ، وإنما أعدناه لتسكون على ذكر منه حتى يكون مثالا أمامك وجه ذلك . قال :

الشعبة الأولى

في بيان طريق البحث وترتيبه الطبعى

أقول : هذه الشعبة لبحث في بيان ما تقتضيه طبيعة البحث سواء كان من السائل أو للملل من الترتيب وبيان كَيْفِيَّتِهِ من جهة التقديم والتأخير . (والترتيب) في الأصل جعل كل شئ في مرتبه ، وفي الاصطلاح جعل الأشياء المتعددة بحيث يطلق عليها الاسم الواحد ويكون لبعدها نسبة إلى سمر بالتقديم والتأخير ، وهذه الشعبة — وإن كانت لا تختص بهذا الأصل بل هي في اتصديقات أظهر منها في التصورات كما سبق التنبيه على ذلك أول الكتاب في الحظية — ذكرها في هذا المكان أجدر من ذكرها في غيره ، حيث كان هذا أول المقصود لا يحمل الباطر في الكتاب على علم بطريق البحث من أول الأمر وذلك حق لأمرية فيه فتهب . قال :

المرتبة الاولى : الاستفسار ، فاليان — المرتبة الثانية طلب التصحيح .

يقدم بيان المطلوب بعد استفسار الخصم اذا كان ثم حاجة للاستفسار ، ثم يؤخذ بتصحيح النقل اذا نقل شيئاً وباقامة الدليل اذا كان المطلوب مجهولاً نظرياً والتنبية اذا كان بدهياً خفياً

أقول : اذا نقل الخصم شيئاً أو ادعى دعوى فاستفسر منه السائل وكان ثم حاجة الى الاستفسار — بأن لم يظهر منه في النقل أنه يقصد حكاية قول الغير ولم يتم قرينة على ذلك ، أو يكون المقول محاجاً الى اليان ، أو كان في دعوى المجهول اطرى احتمال — به ، (مثال الاول) أن نقول قال قال الشافعي "نية عرس في العمل . فيقول اسائل ما الية وما العرس وما العمل فيبين لناقل معانيها (ومثال الثاني) ما اذا ادعى الخصم أن مؤخر الصلاة من وقتها آثم ، فيقول السائل ما المراد بنوقت أوله أو جميعه وما المراد بالتأخير قصداً أو مطلقاً ؟ (ثم يؤخذ في النقل بعد البيان) تصحيحه أن يقول السائل . من أين نقات هذا عن الشافعي . ويقول الناقل قد صرح ذلك في الام واذا كان عنده رتبة في ذلك أطلعه عليه ، (وفي دعوى المجهول اخرى بالليل بأن يقول السائل ما دليلك على أن مؤخر الصلاة عن وقتها آثم ويدكر له الدليل كقوله **وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ الَّتِي هِيَ لَكُمْ** وليس في اليوم عرس من تمرية على من لم يصل الصلاة حتى يخرج وقتها . أما اذا لم يكن ثم حاجة — ر — فقول يستفسر اسائل كان اليان عت ، ويؤاخذ ادعى — ر — بالليل — ر — ث — ها اذا قال المكلم : العالم حادث . فيقول الحكمي أي دل تقول ذلك ؟ ويقول لانه متغير وظل صير حادث ، (أما اذا كان المدعى بدهياً حديماً فانه يصح عليه) كما اذا قال أهل الحق : حقيقة من حقائق الاشياء — ث — فيقول — ر —

بأي تنبيه تقول ذلك . ويقول لنا نضاهد كثيرا من الاشياء فلو لم تكن ثابتة لما شاهدناها أو يقول لك حقيقة من الحقائق فلو لم تكن ثابتا لما طلبت ما التنبه . قال

فاذا أقام الدليل المدعى — ويسمى معطلا ومستدلا وخضمه سائلا — تمنع مقدمة معينة منه مع السند أو مجرداً عنه

أقول : فاذا أقام المدعى الدليل بعد الاستفسار ان كان هناك حاجة له وطلب منه . ويسمى المدعى بعد إقامة الدليل معطلا ومستدلا وخضمه سائلا وهذا في المرتبة الثانية بعد الاستفسار ان كان هناك داع اليه . والافهم في المرتبة الاولى — يمنع السائل مقدمة معينة مع السند أو منعا مجردا عن السند بان يقتصر على قوله لاسلم أن كل متغير حادث قال :

ويجيب السائل في الحالة الاولى — بعد أن يثبت كون السند مساويا لتقيض المقدمة الممنوعة أو أحسن منه ، بأن يكون كلما صدق صدق التقيض باطلال السند المساوي أو باثبات المقدمة الممنوعة

أقول اذا مع السائل مقدمة معينة من الدليل التي أقامه المستدل على دعواه معامسا ، وكان السند صحيحا — بأن كان مساويا لتقيض المقدمة الممنوعة بأن كان كما صدق صدق التقيض وكما صدق التقيض صدق هو لأن التساويين كلما صدق أحدهما صدق الآخر ، وكان أحسن من تقيضها بان كان كلما صدق صدق التقيض من غير عكس سروره ، لا مع يصدق على كل ما صدق عليه الاخص ولا عكس وذلك

لما بآثبات السائل أو بكونه غير مقتر للآثبات - فلمستدل في الجواب طريقان .
 «أحدهما» ابطال السند المساوي (وثانيتهما) اثبات المقدمة الممنوعة بأقامة الدليل عليها
 - (والجواب بابطال السند) لاينفع المستدل اذا كان السند أخص من قبيض
 المقدمة للممنوعة اذ لايلزم من بطلان الاخص بطلان الاعم . قال :

كما اذا منع الحكيم كبري الدليل على حدوث العالم، وهو العالم متغير
 وكل متغير حادث : بقوله لا نسلم « كل متغير حادث » لم لا يكون بعض
 المتغير قديما

ويجيب في الحالة الثانية بآثبات المقدمة الممنوعة

أقول : سبق ان السائل بعد اقامة الدليل له ان يمنع مقدمة معينة منما
 مع السند أو مجردا عنه وأن للعمل في الحالة الاولى طريقين في الجواب : ابطال
 السند المساوي أو اثبات المقدمة الممنوعة ، فين في هذه الجملة مثال النع السند ومايجيب
 به المستدل في الحالة الثانية ، فأما المثال فذكره بقوله كما اذا منع الحكيم
 كبري الدليل على حدوث العالم بقوله لا نسلم كل متغير حادث لم لا يكون بعض
 المتغير قديما، فقد اسند الحكيم النع بما يساوي قبيض المقدمة الممنوعة لان «بعض
 المتغير قديم» يساوي « ليس كل متغير حادثا » وهو قبيض للمقدمة للممنوعة
 فيجيب المستدل اما بابطال « بعض المتغير قديم » واما بآثبات ان كل متغير
 حادث .

أما اد كانت المنع مجردا عن السند بان اقتصر الحكيم على المنع في هذا
 دليل فليس لمستدل الا طريق واحد في الجواب وهو اثبات أن كل متغير
 حادث . قال .

ثم ينقض بالتخلف أو استلزام المحال أو يعارض بأحد الوجوه
الثلاثة السابقة

أقول: بعد البحث بالمنع والاعتراض به والجواب على الوجه السابق .
لسائل ان يترض بالنقض بالتخلف للحكم في صورة وجد فيها الدليل كما اذا
قال: قل بالع عاقل مكلف، وكل مكلف مخاطب بالاحكام . فينقض بالخائض
أو باستلزام المحال: كان يقول انه منكلم وكل منكلم معروض للاصوات والحروف
ينقض السائل هذا الدليل باستلزام المحال، وله ان يترض بالمعارضة باحد
الوجوه الثلاثة السابقة وهي المعارضة بالقلب أو بالمثل أو بالتعريف .
وهذا اذا كان التحليل قاطعا للاعتراض باحد تلك الامور . أتى مرير
ابحاح فذلك في موضعه من الكتاب مترقب . قال

ومجابه في هذه الحالة بما هو قابل له من المنع أو النقض أو
المعارضة: لان المعلن في هذه الحالة صار سائلا والسائل مستدلا

أقول: اذا اعترض السائل دليل المعلن النقص أو المعارضة باحد وجوهها
السابقة أجابه المعلن باعتراض شاهد النقص . فيما اذا كان اعراض السائل ، - بما هو
قابل له من ادعاء النقص - بالمعارضة حتى يكون جوابه مسموعا ، - قد مكاره
غير مسموعة ، فللمعلن في هذه الحالة وظائف السائل اثلاث لانه ما سئل الا بالسائل
مستدلا فلا يعترض له مال للمعلن محل السائل في الجواب ما سبق . اذا اعترض
بالنقص أو بالمعارضة تغير الحال الا أن المعارضة بالقلب لا يبعث عليه . مع ولا نقص

الجواب بالتغيير أو التحرير، ورود الاعتراضات على النفيه ٤٩

لأنها عين دليل المستدل كذا قيل، (لكن التحقيق) توجه المنع والقض عليها لأنها ليست عين دليل للمستدل في كل المادة بل في بعضها ولو كانت عين في كل المادة لم تنتج نقيض ما أنتجه. وهكذا تغير المتناسب حتى يحصل الإخام أو الإلزام. قال : —

ويعجز الجواب بالتغيير أو التحرير

أقول: إذا اعترض السائل دليل المستدل بأحد الاعتراضات السابقة، فله الجواب بما مر بيانه وله الجواب بتغيير الدعوى أو المقدمة للمنوعة أو الدليل أو تحرير ذلك بحيث لا يرد عليه شيء، (الا أن ذلك) ليس بظاهر في تغيير الدعوى أو الدليل (بل انظر) أن المصير إلى ذلك من المستدل عجز عن إثبات الدعوى وعن تصحيح الدليل لكن إذا كان في صورة تغيير الدليل قادرا على إثبات الدليل ولكنه عدل إلى دليل آخر لفرض كما وقع من الخليل عليه السلام مع الغرود لم يكن ذلك إخاما والتحرير إنما يكون فيما إذا كان في عمل التراجع أو في الدليل شيء من اللبس. قال

والتبسيه يرد عليه ما ذكر. لكنها غير قاطعة فيه لأنه لا يقصد به

إثبات المطلوب

أقول قد علمت أن النفيه ما يؤدي إلى ظهور بدعي حتى لا لا يثبت الاعتراضات السابقة ترد عليه لكنها وان وردت عليه لا تقدر فيه من حيث إثبات المطلوب فإنه ليس لاثباته (واظهاره) بها تقدر فيه من حيث إظهاره والا كانت لمعنى لا معنى لورودها عليه. قال

وهذه الشعبة في التصديقات أظهر منها في التصورات فالترتيب السابق جار فيها، وذكرناها هنا لتكون كالمقدمة للبحث . ولعلك على ذكر من أنه قد سبق التنبيه على ذلك .

أقول : لما كانت هذه الشعبة لبيان طريق البحث وترتيبه الذي تقتضيه طبيعته من حيث التقديم والتأخير ، وكان البحث عبارة عن المجمع والنقض والمعرضة والجواب عن ذلك — وذلك متعلق بالتصديقات دون التصورات وتماثفه بها لما فيها من التصديق الضمني — كان مايجب عنه هذه الشعبة في التصديقات الصريحة أظهر منه في التصورات ، ولما كان ذلك يفضي الى أن ذكرها هنا في غير موضعه وأنه كان المناسب ذكرها عند الكلام على التصديقات . بين وجه ذكرها هنا بأنه إنما ذكرها قيل بحث التصورات لتكون كالمقدمة للبحث . وليكون الناظر على بصر بترتيب البحث من اول الامر وانه قد نهى على هذا في صدر الكتاب ورجا هنا أن تكون على ذكر من ذلك حتى لا يفسد عليه صنعه . قال :

الشعبة الثانية

في أقسام التعريفات

أقول : انتهى الكلام في طريق البحث وترتيبه الطبيعي شرح في مباحث

التصورات مبتدئا بالكلام على أقسام التعريفات، حتى يمكن معرفة الإجماعات الواردة عليها إذ لا يمكن الوقوف عليها بتغير ذلك الطريق وهي ثلاثة كما سيتلى عليك وليست الإجماعات التي شرحناها فيما مضى من القول ترد على كل قسم من أقسام التعريفات كما سينكشف لك فتنبه - قل

ولنبداً هذه الشعبة ببيان الماهية والحقيقة والفرق بينهما
لمناسبة ذلك للمقام فنقول :

(الماهية) هي الصورة المعقولة من الشيء (والحقيقة) عرفت بأنها ما به الشيء هو هو أى ما به الشيء يكون نفسه ، حقيقة الانسان هي الحيوان الناطق الثابتان في الواقع وما هيته هي الصورة الذهنية المعقولة منهما المحمولة على الانسان وهي مفهوم الحيوان الناطق كما قاله صاحب التقرير .

أقول : لما كان من أقسام التعريفات ما يكون بياناً للماهية وهي التعاريف الاسمية ومنها ما يكون بياناً للحقيقة وهي التعاريف الحقيقية - حين أن يهدد للكلام على أقسام التعريفات ببيان الماهية والحقيقة والفرق بينهما - لم حقيقة الحال وما هو بيان للماهية وما هو بيان للحقيقة - فما كان ذلك - من باباً لمقام أخذ في البيان فقال : ان الماهية هي الصورة المعقولة من الشيء وهو مفهومه الاسمي - والحقيقة عرفت بأنها ما به الشيء هو در

أى ما به الشيء يسكون نفسه والعبارة ضيقة . والمراد أن حقيقة الشيء هي ذاتياته الموجودة المعروضة في الخارج للاعراض ، فحقيقة الانسان هي الحيوان الناطق الثابتان في الواقع وما هي هي الصورة المعقولة مهما المحمولة على الانسان وهي مفهومها مفصلا . هذا حاصل ما قاله صاحب الترتير . قال :

ولمّاك عرفت الفرق بينهما من هذا البيان

أقول حيث ثبتت أن الماهية هي الصورة المعقولة من الشيء المحمولة عليه من حيث انها معقولة وان الحقيقة هي الذاتيات الثابتة في الواقع ، كان المقام مقام أن يرحى معرفك الفرق بين الماهية والحقيقة فذلك قال : ولماك عرفت الفرق بينهما من هذا البيان ، فلا حاجة للاطالة بالتصريح بالفرق بينهما قال :

(ثم التعريف ينقسم الى لفظي واسمي وحقيقي (فالاول) يكون بأيراد لفظ مساو أو أعم من اللفظ الاول أوضح منه وهو لمن لا يعرف وضع اللفظ الاول لمعنى اللفظ الثاني لكنه يعلم المعنى كأن يقال الغضنفر الاسد والسعدان نبت وطريقه الاغاة

أقول : لما فرغ من التمهيد للكلام على أقسام التعريف شرع في بيان أقسامه فقال عطفا على البحث السابق : ثم التعريف ينقسم الى لفظي واسمي وحقيقي : لا ، وما ان يقصد به ان معنى ما يسمعه السمع من لفظ موضوع له أو لشيء صادق عليه لفظ آخر لا يعبر عنه موضوع له وهو الاول واكثر ما يكون في المترادفات ما أن

كان لا يعرف السامع معنى اللفظ لكنه يعرف معنى لفظ مرادف له وحاصله تعريف السامع وضع اللفظ لتلك المعنى، وقد يكون في غيرها كما اذا كان السامع لا يعرف معنى اللفظ لكنه يعرف معنى صادقا عليه وهو لا يعلم أنه صادق عليه وحاصله يرجع الى تعريف السامع أن الاعم القنى يعلمه صادق عليه ، واما أن يقصد به تحصيل صورة في النفس ليست بمحاصلة وهو الثاني، واما أن يقصد به تصور حقيقة الموجودات وهو ثالث ، (فالتعريف اللفظي) يكون ما يراد لفظ مساو أو أعم من اللفظ الاول أوضح منه أى عند السامع وان لم تكن دلالة اللفظ عليه أوضح قطي هذا يكون التعريف اللفظي لمن لا يعرف وضع المعنى الاول لمعنى اللفظ الثاني، والمقصود منه تعريف السامع أن اللفظ الاول موضوع لمعنى اللفظ الثاني (مثال لمساوي) أن يقال الضئفر الاسد لسامع يعلم معنى الاسد ولا يعلم ن لفظ الضئفر موضوع لتلك المعنى (ومثال الاعم) أن يقال لسمع يعلم معنى الثنت ولا يعلم أنه صادق على السعدان: السعدان ثنت، والمقصود منه تعريف السامع أن معنى اللفظ الثاني صادق على معنى اللفظ الاول، ثم اللفظ الثاني يكون في غالبه مفردا كما سبق وقد يكون مركبا يقصد به تفصيل مفهوم اللفظ كما يقال في تعريف الضئفر حيوان مفترس . وطريقه اللفظ قال :

(والثاني) يقصد به تحصيل صورة في النفس ليست بمحاصلة، وهو من المطالب التصورية ويكون لمن يعلم مفهوم الاسم ويجهل تفصيله، فاليمين له أو لموارضه تفصيلا يسمى تعريفا اسما وتعريفا بحسب الاسم (ويطلق على الاول) حد اسمي (وعلى الثاني) رسم اسمي. وعسى أن تكون أدركت من هذا البيان الفرق بين التعريفين اللفظي

٥٤ تقسيم الاسمي الى حد ورسم — الحقيقي: تقسيمه الى حد ورسم

والاسمي حيث كانت معرفة الاول حاصلة قبل التعريف بخلاف الثاني

أقول: الذي أقسام التعريف (التعريف الاسمي) وهو لتحصيل صورة
في نفس السامع لشيء بمادة وهي تفصيل مفهوم الاسم . وتفصيل مفهوم لاسم
من المصطلح انصر عليه من أقسام التعريف . وانما نبه عليه هنا وان كان
اصرا معلوما لازما لانه ان الاول من التصديق بأن اللفظ موضوع لهذا المعنى .
وطريقه اللغة في ذلك الاول ، والتعريف الاسمي يكون لمن يعلم مفهوم
الاسم ويحل تفهله . وهو مقدم الى قسمين « الاول » ما يقصد به تفصيل مفهوم
الاسم لمن لا يعلمه . ولله وقد تصوره بوجه ما وأراد تصوره بوجه آخر تفصيلا
قسمي حداثيا . احياء وحداً بحسب الاسم « والثاني » ما يقصد به تصوره
بعوارض وسمو . احياء فهو منقسم الى الحد والرسم الاسمين لا ، ان
فصل مفهومه الذي سمع له فهو حد اسمي وان فصل عوارض ذلك اللفظ
الخاصة به فهو رسم اسمي ، وقد اوضح الكتاب الفرق بين التعريفين الذهني
والاسمي . قال

والثالث ما يقصد به تصور حقيقة الموجودات ، وهو ينقسم الى
حد ورسم « فالاول » ما كان بذاتيات الحقيقة « والثاني » ما كان
بعوارضها الخاصة

أقول : الثالث من أقسام التعريف (التعريف الحقيقي) وهو ما يكون لبيان
حقائق الموجودات وينقسم الى حد ورسم (فالاول) ما كان بذاتيات الحقيقة أي
أجزائها الداخلة فيها المسكوبة لها وهي الجنس والفصل ، هذا ما يبنى بالتناقض هنا وان

كان يطلق على ماهو أعم وهو ماليس بخارج ، فعلى الاول يكون خاصا بالجنس والفصل كما عرفت ، وعلى التثني يشمل النوع (فالحد الحقيقي) يعتبر فيه أن يكون بالانانيات الموجبة لتصور الحقيقة أو امتيازها عما عداها (والثاني) وهو الرسم الحقيقى ماكان بموارض الحقيقة الخاصة المفيدة لتمييزها عما عداها وهذا حسبا في ذلك، وان أردت تفصيلا أوسع فارجع الى مكتب النطق ان شئت .

(وقد يوضع) اللفظ لنفس ماهية الـ فيتحد الحدان الحقيقي والاسمي اذا كانت الماهية للوجودات ويكون الاختلاف بينها بالاعتبار ، فمن حيث انه يفيد تفصيل مفهوم الاسم يسمى حدا اسميا لكن بمعنى أعم مما سبق ومن حيث انه يفيد تصور حقيقته يسمى حدا حقيقيا مثال ذلك أن يضع الوضع لفظ الاسان للحيوان الناطق فيكون تعريف الاسان بالحيوان الناطق حدا اسميا وحقيقيا على ما عرفت من البيان . قال :

وقد يكون التعريف الاسمي حقيقيا اذا كان لما لا يعلم وجوده
ثم علم وجوده .

أقول : قد عرفت أن التعريف الاسمي يقصد به تفصيل مفهوم الاسم بذاتيته أو بموارضه الخاصة به وأنه يكون لغير ما يعلم وجوده ، وان التعريف لما يعلم وجوده من الماهيات يسمى حدا حقيقيا . فأفاد الكتاب بهذه الجملة ان التعريف الاسمي قد يصير حقيقيا اذا كان لما لا يعلم وجوده ثم علم وجوده وقد اتضح من هذا ان مدار كون التعريف اسميا أو حقيقيا عدم وجود الماهية ووجودها في علم السامع فاذا كان السامع لا يعلم وجودها كان التعريف المسمى لها تمريفا اسميا وان كان يعلم وجودها كان حقيقيا ، فنبه . قال :

وقد تكون الحقائق اعتبارية كالاصطلاحيات ، وتفصيل ذلك مبسوط في كتب المنطق فارجع اليه ان شئت

أقول : من الماهيات التي يقصد بيانها أمور اصطلاحية متفق عليها بين أفراد طائفة معينة كعلماء الكلام في الأحوال والصفات المنوية ، والفقهاء في نحو الضوء والفصل ، والنحاة في نحو الاسم والحرف والفعل والفاعل وما إلى ذلك . فهذه ماهيات موجودة في اعتبار تلك الطوائف فهل يكون تعريفها اسماً أو حقيقة ؟ وعبرة الكتاب تحتلها ، (وفي المسألة خلاف) مبسوط في كتب المنطق ، فذهب الأكثر إلى أن تعاريفها رسوم ولكن الذي حققه السيد السند أنها حدود حقيقة لان الاصطلاحيات ليس لها حقائق وراء ما أرادها أصحابها منها فيان ما أرادوه يكون بياناً لحقيقتها فإذا يكون حداً حقيقة وفي هذا المقام تفصيل في كتب المنطق أوسع مما ذكرنا في هذا المختصر فان شئت الوقوف عليه فارجع إليها . قال

الشعبة الثالثة

في شرائط التعريف الحقيقي

يشترط لصحة التعريف الحقيقي مساواته للمعرف حتى يكون جامعاً مانعاً ، وخلوّه من المحال كاللور والتسلسل واجتماع النقيضين وارتفاعهما وحمل النقيض على النقيض وسلب الشيء عن نفسه ، وان

يكون أجلى من الم عرف، على معنى أن يكون مفهومه أوضح من مفهوم الم عرف وان لم تكن دلالة اللفظ عليه أجلى (ومن الدور) أخذ حكم الم عرف في التعريف .

أقول : لما انتهى من الكلام على أقسام التعريف شرع في بيان ما اشترط في التعريف الحقيقي ، وهو قسار : ما يشترط لصحته وهو المذكور في هذه الجملة وهو ثلاثة مساواته للم عرف بدمج الراء وخلوه من المحال وكونه أجلى من الم عرف ، وما يشترط لحسنه وسيأتي بعد (فأما مساواته للم عرف) فمعناها أن يكوننا بحيث يصدق كل منهما على ما صدق عليه الآخر فيكون التعريف جامعا لجميع أفراد الم عرف مانعا من دخول غيرها فيه فهي مساواة في الصدق (وأما خلوه عن المحال) فإعلان التعريف الحقيقي خاسر بمحقق الموجودات واعتبار المحال فيها بنا في وجودها ، وذلك كاشتماله على الدور أو التسلسل (مثال الاول) تعريف الحدث بأنه ما أوجده الفاعل والفاعل بأنه من أوجد الحدث وذلك دور لأن معرفة الحدث توقف على معرفة الفاعل ومعرفة الفاعل تتوقف على معرفة الحدث .

(ومن الدور) أخذ حكم للم عرف في التعريف كتعريف بعض النحويين الفاعل بأنه الاسم المرفوع المذكور قبله فله فان معرفة حكم الشيء تتوقف على معرفة الشيء وقد اشتهر ان الحكم على الشيء فرع عن تصوره (ومثال الثاني) تعريف الوجود بأنه صفة وجودية أي ثابت لها الوجود فيقال الكلام الى وجودها ويتسلسل الامر الى ما لا نهاية (ولا يذهب عليك) أن الدور انتهى يشترط في صحة التعريف الحقيقي خلوه عنه هو الدور السابق بأن يكون العلم بالتعريف موقوفا على سبق العلم بالمعرف

٥٨ الخلف في اشتراط المساواة — شروط حسن التعريف

« من هذا » أخذ المرف في التعريف كتعريف اللفظ الدال بأنه ما يدل على معنى وغير الدال بأنه ما لا يدل على معنى نكل منها موقوف على الآخر وذلك دور دوم ، أن يكون التعريف مشعراً يترقب شيء على شيء يتوقف عليه كتعريف الدلالة الوضعية بأنها كبن اللفظ متى أطلق فهم معناه عند العلم بوضعه فإنه اعتبر في هذا التعريف أن فهم المعنى يتوقف على العلم بالوضع ، ومن الملوذ ان العلم بالوضع يتوقف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى فيلزم الدور « وأما الدور المسمى وهو ما يكون ثقل الدائرين فيه معاً بأن يحصل في النهن معاً فذلك لا يفسد التعريف اشتغاله عليه الا اذا كان أحد الدائرين المرف لانه يشترط في صحة التعريف سبق العلم به العلم بالمرف . أما اذا كان الدائران من أجزاء التعريف فلا يفسد التعريف الاشتغال عليه كتعريف الحدس أنه انسان له ابن هو أب كما قاله التفازاني في شرح التسمية وهو ظاهر (والتسلسل المحال) هو ترتيب الموجودات الى ما لا نهاية كما سبق تنبيهك عليه أما التسلسل في الامور الاعتبارية كالاضافات فغير محال . وفساد التعريف باشتغاله على شيء من المحلات الباقية ومنها الترجيح بلا مرجح ظاهر لانه لا يعقل أن يعيد شيء منها للمرف ، فلا نطيل القول بالكلام عليه .

(ولا يفوتنا أن تنبهك) على أن اشتراط مساواة التعريف للمرف في صحة التعريف الحقيقي انما هو عند متأخرى المناطقة ، أما المتقدمون فلا يشترطون في صحة التعريف الحقيقي ذلك بل يجوزون التعريف بالاعم والاخص كما يعلم ذلك بالرجوع الى كتب المنطق وسينبهك عليه في الجواب عن الملع قترقب . قال

وأما خلو التعريف عن الاغلاط اللفظية والالفاظ التي لا يتضح منها المراد كالمشترك والمجاز بدون قرينة معينة فشرط لحسنه .

أقول : القسم الثاني من شروط التعريف الحقيقي ما يشترط لحسنه وهو شرطان (أحدهما) خلوّه عن الأغلاط اللفظية ولعل المراد بالعلل الاعرابي ونحوه أما التلطف المعنوي فمن القسم الأول (وثانيها) خلوّه عما لا يظهر معناه كالمشترك المجاز دون قرينة : من المراد من المشترك ومن المجاز، فذلك التسم من الشرط أنها هو الحسن التعريف لا لصحته فلا يقدح في التعريف من جهة صحته عدم خلوّه عن ذلك وإنما يقدح في حسنه . قال

الشعبة الرابعة

في الابحاث الواردة على التعريف

مما يرد عليه من الابحاث المنع، وقد سبق لك بيانه، والتعريف — وان كان تصورا — متضمن تصديقا بأنه معنى المعرف في التعريفات اللفظية وبأنه حده في الحدود الحقيقية والاصطلاحية .

أقول : لما انتهى الكلام على شروط التعريف الحقيقي بقسميه اشروط الصحة وشروط الحسن كان من لواجب صناعة أن ينمّض في بيان المساظرة في التعريف اذهذا هو المقصود من الكلام في التعريفات، وأن يبدأ القول فيها ببيان الاعتراضات التي توجه عليها (فيها المنع) وقد سبق القول فيه اجمالاً في البداية وسيجيء له مزيد ايضاح بعد .

ولما كان المصباح إنما يرد على التصديق لأن المصباح به اثبات الحكم وثان
التعريف من قبيل التصورات فلا يتوجه عليه المصباح ، أجاب الكتاب عن ذلك
بأن التعريف — وإن كان تصورياً — هو متضمن تصديق ، فالنوع الوارد عليه متوجه
على ذلك التصديق الضمني . وذلك ليس في الحدود الحقيقية فحسب ، بل هو في
التعريفات اللفظية أيضاً ، ففي الحدود الحقيقية حكم أن هذا المعنى حد للمعرف
وفي التعريفات اللفظية حكم بأن ما ذكره من المعنى هو معنى المصباح — مفتوح
الراء فيها — ومثل الحدود الحقيقية في ذلك الحدود الاصطلاحية إن لم تكن
من قبيل الحدود الحقيقية . وقد عرفت حقيقة الحد فيما مر عليك من الكلام
على أقسام التعريف فلا تغفل قال

ويجيب عن المنع الوارد على التعريف اللفظي بالقل عن أهل
اللغة ؛ وعن الوارد على الاصطلاح بالقل عن أهل الاصطلاح ،
أما المصباح الوارد على الحد الحقيقي بعلم تسليم الجنسية أو الفصلية
فيصعب الجواب عنه لصعوبة إثبات الجنسية أو الفصلية وإن كان المصباح
بأخذها في الحد يدعى أن كذا جنس وكذا فصل .

أقول : قد يسرب إلى ذهنك أن الاعتراضات إنما تتجه على التعريف
الحقيقي دون غيره من سائر أقسام التعريف ؛ فلهذا الكتاب في الكلام على
الجواب عن المنع أنها لا تنخص به بل تتوجه على جميع الأقسام حيث تعرض في
الجواب عن المصباح لللفظي والاصطلاح والحقوقي ، ولعل المراد باللفظي ما يشمل
الاسمي (مثلاً ذلك) أن يقول المصباح في اللفظي الحد الاصطلاح ؛ فيقول المعرض

عدم اشتراط المساواة في اللفظي — نقض التعريف ، ووجهه ٦١

لا نسلم أن العدل الاصناف ، او يقول الاسد حيوان مقترس بنابه ومحله فيقول المترضى
لا نسلم ذلك ، والحواب فيها يكون بالنقل عن أهل اللغة حيث كان التعريف يتضمن
أن ذلك المسمى هو معناه عند أهل اللغة ، ومنه جوابا وتوحيا التعريف الاصطلاحي
(والذي أراه) أن المتنوع الواردة على التعاريف اللفظية والاصطلاحية لا تكون مسندة
بأى نوع من انواع السند لان المتنوع ان كان متيقنا كان النقض أولى من السند
اللفظي وان كان شاكا فلا ينبغي أن يستد بسند تجوزي لانه اتباع لفظ فليكتف
بالمعنى الذى حاصه « طلب تصحيح النقل »

(ولا يفوتنا أن تنبهك) على أن التعريف اللفظي لا يشترط فيه المساواة فقد يكون
بالاعم كقولهم السعدان تبت وبلا تخص كقول القاموس لها هوا لعب : لان اللعب
نوع من اللهو . وهو ما يكون فيه لغة من اللمع فهو أخص من اللهو المرادف للهو .
وللمثال ، اذا ادعى الم عرف — بكسر الراء — أن ما ذكره من التعريف هو حد
حقيقى ، أن يمنع جنسية ما ادعى أنه جنس وفصلية ما ادعى أنه فعل لكن يصعب
على الحاد الحواب عنه لان تمييز الذى من المرضى عسير قال

ومما يرد على التعريفات (النقض) لان جعلها بيانا للمعرفات — بفتح
الراء — يتضمن دعوى أنها مساوية لها أى أنها جامعة لافرادها
لا يشذ شئ منها عنها ، وماتعة لا تصدق على غيرها : بأن يقول الخصم
بمعرف : تعريفك هذا غير صحيح لانه غير جامع أو غير مانع ، وكل
تعريف هذا شأنه غير صحيح

أقول : لعلك تذكر أن من شروط صحة التعريف الحقيقي مساواته ١ ، ف ، ٢ ،
فأدّا يتوجه عايه الاعتراض بالنقض ، وهو هنا وجود التعريف بدون ١ ١ ، أن
يكون التعريف اعم من الم عرف ، كتعريف الانسان الزنحى بأنه حيوان ناطق ، أو
وجود الم عرف بدون التعريف ، بأن يكون اخص ، كتعريف الشكل الرباني : بأنه
شكل يحيط به اربعة خطوط كل اثنين منها متقابلين متساويين ، وتسمع ١ ١ عن هنا
صورة اخرى قتب (فان قلت) ينقدح في النفس ان هذا الاعتراض خاص ، لـ تعريف
الحقيقي فلا يرد على المعطى والاصلاحى لان الممول فيها على النقل (قات) قد
يقع في النقل تمييز بالتبديل او الزيادة أو النقص أو نحوها فيرد الاعتراض ، حصل
بذلك خل ، على أنه قد يتسامح بمض أهل الاصطلاح فيقع في تعريفه خا بر ما يعلم
من تنع كلامه أو كلام موافقيه

(و ، ترجمه) الاستراس على التعريف الحقيقي ، بالنقض ، وان كان ذلك
التصورات لا جعلها بيانا للمعرفة يتضمن دعوى أنها مساوية لها أى أنه
لا افراده ' لا يخرج منها شىء وأنها لا تصدق على غير افرادها فالتنقض وارد عليها باعتبار
ما فيه من اصدق

وصورة اخص ، ان يقول السائل بعد فراء للمرف من التعريف : مريك
هذا تعريف صحيح لانه غير جامع أو غير مانع ، وكذلك مرف هذا شأه غير صحيح
فـ بحث هذا غير صحيح . قل

ولا بد من ساءه على قرأده ، بأن يبين أنه يشمل كذا رايس
من تعريف مرف أو د يشمل كذا وهو دون افراده ، وكل ما هذا شأنه
عنه غير جامع أو غير مانع

أقول : لا يكون الاعتراض على التعريف بالنقص موحها إلا إذا أتى النقص بدليل على فساد التعريف بأن يبين أنه يشمل كذا وليس من أفرادهِ أو لا يشمل كذا وهو من أفرادهِ . كأن يقول في المثال الأول السابق : إن هذا التعريف يصدق على الإنسان الأبيض وليس بإنسان زغبي ، وفي الثاني : لا يصدق تعريفك هذا الأعلى المربع والمستطيل من أفراد المربع ، ويسمى هذا الدليل شاهد النقص ، فإذا لم يأت الناقص بشاهد على فساد التعريف كان النقص مكابرة غير مسموعة . قال :

وينقض التعريف أيضاً باستلزامه المحال : كان يقول الخصم .
تعريفك غير صحيح لأن فيه دوراً ، والدور مستلزم للمحال والمستلزم للمحال غير صحيح

أقول . قد سبق تقرير الاعتراض على التعريف الحقيقي بالنقص بأنه غير مساو للمعروف . ولما كان للنقص الذي يفترض به على التعريف صورة أخرى ذكرها في هذه المحلة ، وهي النقص باستلزام المحال من الدور أو السلسل أو اجتماع التقييد أو الزعم أو سلب شيء عن نفسه (مال ذلك) أن يقول بمتروك : تعريفك هذا غير صحيح لأن فيه دوراً والدور مستلزم للمحال : لأن فيه سبق الشيء على نفسه وهو مدعى انعكاسه ، والمستلزم للمحال غير صحيح . فتعريفك هذا غير صحيح وبقية الآثلة لا تحق عليك ، فلا تظيل أقول بمتروك له . وقد يست في سبق وجه بطلان التعريف باستلزامه للمحال فتبه .

(وقد سبق) كما يفترض به على التعريفات مصافاً للنقص بأنه ليس حتى من تعريف
بما يفترض من عدمه : في الحقيقي ، وفي دلالة "المدعيه" : في معنى .

وذلك أعم من أن يكون مساوياً في المعرفة كالتضاييق : كتعريف الاب بمن له ابن أو أخفى كتعريف النار بأنها شيء يشبه النفس في اللطافة . قال .

(ويجب عن الاول) بالمنع أو بآن التعريف باعتبار المشهور مما يصدق عليه المرف أو اتميزه عن كذا لا عن كل الاغيار أو بأنه تعريف بالاعم على رأى المتقدمين (ويجب عن الثانى) بمنع الدور أو بمنع استلزامه للمحال لانه دور معى لا سبقى

أقول : اذا اعترض السائل التعريف (بالنقض بأنه غير جامع ، أو غير مانع) فله المرف طريقان : (أحدهما) المنع أى منع مقدمة من شاهد النقص فيصير المرف سائلاً والسائل مستدلاً : وهى الصغرى ، أو الكبرى وهى أن كل تعريف لا يكون مساوياً للمعرف باطل ، مسنداً ذلك بأنه تعريف بالاعم على رأى المتقدمين (وثانيهما) التحرير ببيان المراد بالمرف أو التعريف ، وأن المقصود بالمرف المشهور مما يصدق عليه لا كل ما يصدق عليه . أو أن المقصود بالتعريف تمييز المرف عن بعض أغياره لا عن كل أغياره ، واداً لا يرد الاعتراض . وذلك لا يبعد اخفاما ، أما تغيير المرف أو التعريف فيعد اخفاما

(ويجب عن النقص باستلزام الدور بمنع الدور بأن يقول المرف لا نسلم أن فيه دوراً ، أو بأنه دور معى لا سبقى كما في المتضاييق ، وهو غير قاذح في تعريف . (وعن النقص بالتسلسل) بأنها ليست بمجموعة في الوجود كما في المعدات . أو بأنها أمر اعتبارى والتسلسل في الامور الاعتبارية غير عالى . والملك لا يحتاج الى تنبيه على أن الاعتراض بالنقص باستلزام المحال

لا يرد على التعريف اللفظي اذ لا يخل ذلك لكن قد تفسر كلمة بأخرى ثم الأخرى بالأولى في القاموس وغيره ولا يلزم الدور لان القارىء لابد أن يفهم احدهما من خارج (أما الاعتراض بالقض بكون التعريف أخفى) فالظاهر أنه يسئل توجهه على التعريف اللفظي لكنه غير قاصح : اذ عمدة العرف فيه النقل عن أهل اللغة، لكن قد يكون قصد أهل اللغة تعريف لفظ بآخر فيمكس الناقل فيعرض عليه بذلك ويكون قادحا ، ومثل اللفظي في ذلك التعريف الاصطلاحي فلا تكن من الفاعلين . قال :

اما المعارضة فيعقل ورودها على الحدود الثامة ومضاهيها هنا
ابطال دعوى المعرفة أن تعريفه حد تام بذكر حد تام مخالف له ولا يقدح
الا اذا ثبت كون الثاني حدا تاما بالدليل أو اعتراف الخصم لانه
لا يعقل أن يكون لشيء واحد حقيقتان

أقول : قد سبق أن المتعرض على التعريف بالنقض صار مستدلا ، وصار
المعرف سائلا . فله الحق في الاعتراض بما يقبل شاهد النقض من المبح
والنقض والمعارضة ، أما الخصم المتعرض على التعريف الحقيقي فقد يتوهم انه ليس له أن
يعترض عليه الا بالمع والنقض دون لمعارضة الابنوع من أنواعها . اذ هي اقامة
الدليل على نقيض ما أقام عليه الدليل الخصم ، واتعريف هنا بمثابة الدليل فهو
قبل بالمعارضة هنا مكان معناها ذكر تعريف نقيض ما عرفه الخصم وهذا لا يضره الا اذا
كان عين الاول بخلاف اقامة الدليل على خلاف ما أقام عليه الخصم الدليل (فرغ الكتاب
هذا اليوم) بيان معنى معارضة التعريف وهو أنها ابطال دعوى المعرفة الضمنية وهي

تعرضي حد تام (بذكر حد تام للمعرف مفاير لما ذكر صاحب التعريف مفهومه ولا تنقد -
 هذه المعارضة الا ادعى صاحب التعريف ضمنا أنحد تام وثبت أن ما قاله السائل حد تام
 لما بالدليل واما باعتراف صاحب التعريف ، وكان مفايرا لما ذكره المعرف في المفهوم
 (مثال ذلك) أن يقول المعرف (الانسان هو المتفلسف الضاحك) فيقول السائل هذا
 معارض بأنه (حيوان ناطق) أى : وكل حد كذلك باطل ، فصبرى دليل
 المعارض تشير الى مقدمات ثلاث ، وهى أن ماعرفه محدود بما ذكره وأن ما ذكره
 احدث تام وأنه معايير للاول فاصاحب التعريف منع احدى هذه المقدمات
 (ووجه ورود المعارضة على الحد التام) انه لا يمتثل ان يكون لشيء
 واحد - يمتان فاذا ثبت ان ما ذكره المعارض حد تام اتنى ناكرون الاول كذلك
 (ولهذا) لا ترد على الحد الناقص والرسم الا ببيان لانها يتعدد ان بلا بيان ، فالحد
 الناقص كتعريف الانسان بأنه (جسم ناطق) وبانه (جوهر ناطق) والرسم كتعريفه بأنه
 (حيوان ضحك بالطبع) ، وبانه (متمسق قابل للعلم والكتابة) . قال :

و قد قد ينابنا بالبحث في التصورات : وكان - لاجرم - منها
 التقسيم وجب أن تعرض للقول فيه . فنقول

أقول : لما انتفى ما أراده من القول في بحث التعريفات من التصورات
 ومن التصورات فم آخر غير التعريفات تقع فيه الخصومة والمطورة . وجب
 أن أخذ هذه من العامة كما أخذت حقوقها التعريفات ، فيجب أن يدور
 البحث في بيانه . وبيان الاعتراضات الواردة عليه والجواب عنه ، وكلمة لاجرم
 من باب تأكيد الحزم بالخبر . وقد وعد الكتاب بأنه سيبين في المنهج
 في البحث في هذه الآراء الدينية حيثما رتبناه ، والاحتياط الواردة عليه .

(الشعبة الخامسة) تقسيم الكل الى جزئياته والكل الى اجزائه ٦٧

في شعب ثلاث كما سبق التنبيه عليه بالبداية فترقب . قال :

الشعبة الخامسة

« في التقسيم وأنواعه باعتبار المقسم وأنواعه باعتبار الاقسام »

أقول : التقسيم — ولو كان من قيل التعريف الحقيقي لانه رسم بالخاصة — هو من ناحية معناه وتقسيمه والاعتراضات التي تنوجه عليه يخالف التعريف . فكان جديرا لذلك بالافراد بالبحث من هاتين الجهتين ، وهذه الشعبة تبحث في تقسيمه باعتبار المقسم وباعتبار الاقسام ، وسرى ذلك فيما نستقبله من مباحث الكتب منفصلا تفصيلا وافيا لا يبقى لك في المقام شبهة ، (ومعنى التقسيم لغة) : تحايل الشيء وتجزئته ، كذا قال بعضهم ، وذلك انما يناسب تقسيم الكل الى أجزائه ، ولعل الانسب في بيان المعنى اللغوي أن التقسيم جد الشيء أقساما ، وكثيرا ما تأتي صيغة التفعيل لذلك المعنى ، ومناسبة هذا المعنى انواعى التقسيم : تقسيم الكل الى أجزائه وتقسيم الكل الى جزئياته لانه يحكى عليك فتقطر . قال :

(فالاول) اما تقسيم الكل الى جزئياته بغير قيود الى مشترك يكون مع كل قيد منها قسما كتقسيم الصلاة الى مكتوبة ونافلة ، أو تقسيم الكل الى أجزائه لتحليله اليها كتقسيم الماء الى كسجين وأبخرتين

أقول : لما قدم أن التقسيم اعتبارين : أحدهما اعتبار المقسم ، والثاني اعتبار الاقسام ، أخذ يتكلم على بيان التقسيم بالنظر لكل من الاعتبارين على الترتيب فبدأ بالكلام على التقسيم باعتبار المقسم فقال : فالاول — يعنى التقسيم باعتبار المقسم — اما تقسيم الكلى الى جزئياته واما تقسيم الكل الى أجزائه . وبما كان هذا باعتبار المقسم لانه منظور فيه الى كون المقسم لها أو كلا ، ومثل للاول بتقسيم الصلاة الى مكتوبة ونافلة فهذا تقسيم حاصل بضم قيود الى مشترك هو مع كل قيد قسم منه . بأن يقال الصلاة ان كانت مطلوبة طلبا جازما فمكتوبة وان كانت مطلوبة طلبا غير جازم فنافلة . فإذا يكون ذلك التقسيم من قبيل تقسيم الكلى الى جزئياته . ومثل لثاني . بتقسيم الماء الى أكسجين وأيدروجين فهذا تقسيم كل الى أجزائه لان الماء متكون منهما فتقسمه اليهما هو تحليله ومجزئته اليهما وذلك ظاهر . قال :

والفرق بينهما ان الاول يصح حمله على كل قسم من أقسامه
حل مواطاة ، وهو حمل هو هو : كما يقال في المثال السابق
الصلاة المكتوبة صلاة ، والصلاة النافلة صلاة ، كما يقال في تقسيم
الكلمة الى اسم وفعل وحرف : الاسم كلمة ، الفعل كلمة ،
الحرف كلمة .

أقول : لما كانت التقسيم باعتبار المقسم ينقسم الى تقسيم الكلى الى جزئياته
وتقسيم الكل الى أجزائه ، وإن لاند من فرق بينهما ، شرع في ذكره ناديا بما
يشتركه الاول ليكون على ماسق من الترتيب ، ولانه أكثر دورانا فقال .

لن تقسيم الكل الى جزئيات يختص بأنه يصح حمل المقسم فيه على كل قسم من أقسامه حمل مواصفة وقد فسروه بأنه حمل هو هو : أى أن المحمول فيه يواطئ المحمول عليه ويوافقه من غير تأويل ، وذلك كما يقال في المدل السابق : الصلاة المكتوبة صلاة وصلاة الدفلة صلاة ، وكما يقال في تقسيم الكلمة الى اسم وفعل وحرف : الاسم كلمة ، العمل كلمة ، الحرف كلمة : يحصل "علاقة في المثال الاول على كل قسم وحمل الكلمة في الثاني وكذلك حمل وافق فيه المحمول المحمول عليه من غير تأويل ، فالتقسيم في المثالين صادق على أقسامه صدق حمل بغير تأويل . قال

وأما تقسيم الكل الى أجزائه فلا يصح فيه ذلك ، بل يحمله على أقسامه حمل اشتقاق ، وهو حمل ذو هو : كتقسيم الصلاة الى أركانها من النية وتكبيره الاحرام وما الى ذلك : فإنه لا يصح أن يقال البية صلاة ، أو تكبيرة الاحرام صلاة ، وإنما يصح أن يقال : البية ذات صلاة . الخ . كما يقال الأكسجين ذوماء .

أقول : يختص تقسيم الكل الى أجزائه بأنه لا يصح فيه الاخبار بالمقسم عن كل قسم من غير تأويل وهو حمل المواطأة . بل لابد في صحة الاخبار فيه من التأويل ، فلا يصح أن يقال في تقسيم الصلاة الى أركانها من النية وتكبيره الاحرام وما يضم الى ذلك من الاذكار وغيرها . البية صلاة أو تكبيرة الاحرام صلاة ، ولا في تقسيم الماء : الأكسجين ماء ، وإنما يصح أن يقال : البية ذات صلاة أو تكبيرة الاحرام ذات صلاة ، والاكسجين ذوماء ، وذلك لان المقسم موجود في كل قسم في تقسيم الكل الى جزئياته فذلك صح حمله عليه بغير تأويل

أما في تقسيم الكل الى أجزائه فليس المنقسم موجوداً في كل قسم ، والا كان الجزء أكبر من الكل وهو يدهى الفساد . قال :

والشئ المنقسم يسمى مقسماً ومورداً للقسمة ، والاشياء المنقسم اليها تسمى أقساماً ، وكل قسم بالنسبة للآخر يسمى قسماً له . كتقسيم الحيوان الى : انسان و فرس : فان كلا منها قسيم للآخر ومباين له وقسم من الحيوان ، كما أن الحيوان مقسم لها

أقول : لما انتهى من الكلام على التقسيم بالاعتبار الاول شرع بين الاسماء الاصطلاحية للشئ المنقسم والذي انقسم اليه فقال : ان الشئ المنقسم يسمى مقسماً ومورداً للقسمة . والاشياء المنقسم اليها تسمى أقساماً ، ويسمى كل قسم منها بالنسبة للآخر قسماً له . وقسم الشئ في الاصطلاح ما يباينه ويندرج معه تحت كلى ، (ثم أورد الكتاب) مثلاً تطبيقاً على ذلك فقال : كتقسيم الحيوان الى انسان و فرس فان كلا منها قسيم للآخر ومباين له وقسم من الحيوان كما أن الحيوان مقسم لها ، (وأنت ترى) أنه اما تعرض لتقسيم الكلى الى جزئياته ولم يتعرض لتقسيم الكل الى اجزائه في التسمية الاصطلاحية ، (ولعلك تقول) انه لم يتعرض له لان ذلك لا يجرى فيه (وأنا أرى) أن ذلك غير متقدح وان الظاهر جريانه فيه غاية الامر أنه يحاط به في تسمية القسم فان كل جزء بالنسبة للآخر يسمى قسماً له بمعنى أنه يدخل معه تحت كل فاعلم تركه التعرض له لانه غير كثير الدوران في المحاورات مع أنه يشبه أن يعلم من هذا بطريق المقايسة . فته . قل :

وليس بلازم في التقسيم ذكر المقسم مع الاقسام ، فكما يصح في تقسيم الزكاة الى زكاة زرع وماشية وغيرها أن يقال الزكاة اما زكاة زرع واما زكاة ماشية الخ ، يصح أن يقال : الزكاة اما في الزرع أو 'الماشية' ، وفي الحالة الثانية يكون المقسم ملحوظا مع كل قسم داخل في مفهومه أو خارجا مقدرًا

أقول : بعد أن ذكر التقسيم بالاعتبار الاول وما فيه من الاسماء الاصطلاحية ووضح ذلك بما أوردته من المثال ، بين كيفية التقسيم في تقسيم الكل الى جزئياته وأن ما يتوهم من وجوب التعرض فيه لذكر المقسم مع كل قسم صريحا ليس بصحيح ، بل يصح التعرض له ويصح اغفال ذكره دون ملاحظته فانه لا بد منها ، فقال : وليس يلزم في التقسيم ذكر المقسم مع الاقسام ، فكما يصح في تقسيم الزكاة الى زكاة زرع وماشية ان يقال الزكاة اما زكاة زرع واما زكاة ماشية ، يصح ان يقال الزكاة اما في 'الزرع او الماشية' ، وفي الحالة الثانية يكون المقسم ملحوظا مع كل قسم داخل في مفهومه أو خارجا مقدرًا « وأنت اذا استقرت عباراتهم في القضايا » ترى أنت 'الكثير فيها بل المطروق منها إنما هو الحالة الثانية : (مثلا) قالوا لكلمة اسم وفعل وحرف ولم نر أحدا قال الكلمة كلمة اسم وكلمة فعل وكلمة حرف ونقسم هنا داخل في مفهوم 'الاقسام' فلا يقدر لاسمه يكون مستدركا ، وقالوا لاسم معرب ومبنى ولم يقدر الاسم اسم معرب واسم مني . ونقسم هنا محذوف لكنه مراد فيقدر ليصح 'التقسيم' . قال :

وبالاعتبار الثاني ينقسم الى حقيقي واعتباري ، وكل منهما الى استقرائي وعقلي ، (فالحقيقي) ما تكون الاقسام فيه متباينة عقلا وخارجا كتقسيم المعدن الى حديد ونحاس وغيرهما ، (وأما الاعتباري) فلا يعتبر فيه لصحة التقسيم الا التباين في العقل دون الخارج

أقول : تعرض في هذه الجملة لكلام على التقسيم باعتبار الاقسام ، ونرى باعتبار الاسم أن هذا التقسيم منظور فيه للاقسام من حيث تباينها عقلا وخارجا أو عما ذهب . يكون المحصر فيها عقليا أو امتقائيا كما ان التقسيم بالاعتبار الاثر منظور فيه لامتص من حيث صحة حمله على كل قسم محل مواطأة وعدم صحة حمله كذلك ، وهو بهذا الاعتبار الثاني ينقسم الى (حقيقي) وهو متباين في الاقسام عقلا ، وخارجا ، كتقسيم المعدن الى حديد ونحاس وغيرها فان هذه الاقسام متباينة في الوجودين ، العقلي والخارجي ، (والى اعتباري) وهو متباين في الاقسام في العقل دون الخارج . وكل من الحقيقي والاعتباري ينقسم الى عقلي واستقرائي : فان المحصر في الاقسام اذا لوحظ من ناحية العقل فهو عقلي ، وان لوحظ من ناحية الخارج فهو استقرائي ، فالاقسام أربعة ، والعقلي قطعي والاستقرائي جعلي ، وليس كل من الحقيقي والاعتباري ينقسم الى قطعي وجعلي ثم كل منهما الى عقلي واستقرائي فتعود الاقسام الى ثمانية . ولبعض السكاكين في هذا المقام كلام غير معقول ضربنا صفحا عن ذكره . فقد استبان أن أنه لابد في صحة التقسيم من تباين الاقسام واندرجها تحت المقسم . (وبه بعضهم ها) على أن ما لم يذكر في التقسيم من الاقسام يسمى

ألفرق بينهما - مثال تصادق الاقسام في الاعتباري ٧٣

(واسطه) ، كتقسيم الانسان الى ذكر وأنثى ، والحقى قسم منه ولم يذكر في هذا
التقسيم فيكون واسطه . قال :

فالتباير بين الاقسام (في الحقيقى) يكون بحسب المفهوم
والمصادق (وفي الاعتبارى) يكون بحسب المفهوم فحسب ،
كتقسيم الكلى الى الجنس والفصل والنوع والخاصة والعرض العام
فانها متباينة بحسب المفهوم غير متباينة بحسب الصدق : لانها تصدق
على اللون فهو جنس الاسود والابيض ، ونوع للمتكيف ، وفصل
للكثيف لان غيره لا يتصف باللون وخاصة للجسم لان غيره
لا يكون ملوناً ، وعرض عام للحيوان .

أقول : لما قدم أنه لابد لصحة التقسيم من تباين الاقسام واندراجها تحت
التقسيم بأن يكون كل منها أخص منه ، وكان التباين بين الاقسام في التقسيم
الحقيقى على وجه مغاير للتباين في التقسيم الاعتبارى : اذ التباين في التقسيم
الحقيقى من ناحيتين وفي الاعتبارى من ناحية واحدة ، تعرض هنا ليرت
التباين في كل منهما فقال : ان التباير بين الاقسام في الحقيقى يكون بحسب المفهوم
والمصادق وفي الاعتبارى بحسب المفهوم فحسب ، (فالاول) كتقسيم الحيوان الى انسان
وفرس ، فهما متبايران مفهوماً ومصادقاً وهو ظاهر (والثانى) كتقسيم الكلى الى الجنس
والفصل والنوع والخاصة والعرض العام : فان هذه الاقسام متباينة بحسب المفهوم
وفلك ظاهر ، غير متباينة بحسب الصدق : لانها تصدق على شيء واحد كالملون

فانه جنس للأسود والابيض ونوع للتكيف وفصل للكثيف لان غيره لا يتصف باللون فان الشفاف لالون له ، وهو خاصة للجسم : لان غير الجسم كالمرض لا يكون ملوناً ، وهو عرض عام للحيوان لانه يصدق على غيره .

(وربما يفيد الكلام في هذا المقام) التباين الكلي بين التقسيمين ، وأنه يصدق سلب كل منهما عن الآخر سلباً كلياً ، فلا شيء من التقسيم الحقيقي باعتباري ولا شيء من التقسيم الاعتباري بحقيق لسكن هذا ان لم يكن غير معقول فهو في غاية البعد . والذى يصح في العقل هو أن المدار في صحة القسم الاعتباري على التباين مفهوما سواء وجد التباين صدقاً أم لا ، والمدار في صحة الحقيقي على التباين صدقاً ومفهوماً ، فيكون الاعتباري اهم ، فكل حقيق اعتباري وليس كل اعتباري حقيقاً وإذا ينبغي ان نحذف من تعريف الاعتباري كلمة « فحسب » فتأمل . قال :

والتقسيم (العقلي) مالا يجوز العقل فيه وجود قسم آخر ؛ وهو يكون مردداً بين النفي والاثبات : كتقسيم المعلوم الى موجود وغير موجود : فان العقل لا يجوز غيرها في هذا التقسيم ، (والاستقرائي) ما يجوز العقل فيه وجود قسم آخر وان لم يوجد بالفعل

أقول : لما قسم أن التقسيم باعتبار الأقسام تنقسم الى حقيقي واعتباري ، وأن كلا ينقسم الى عقلي واستقرائي وشرح في الجملة السابقة كلا من الحقيقي والاستقرائي اقتضت الصراحة أن يبين كلا من القسم العقلي والاستقرائي وقاه حقيهما فيهما في هذه الجملة فقال : (ان التقسيم العقلي) هو مالا يجوز العقل فيه وجود قسم

آخر غير الاقسام التي ذكرها المقسم ، وقد جرت المادة بأن يكون مردداً بين النفي والاثبات ، وذلك كنسب المعلوم الى موجود وغير موجود : فان العقل لا يجوز غيرها في هذا التقسيم ، ومن هنا تعلم أن قولهم وهو ما يكون مردداً بين الاثبات والنفي ليس شرطاً ولا أمراً كلياً بل هو عادي في الغالب اذ ليس في المثال السابق التردد بين النفي والاثبات اذ قيل المعلوم اما موجود أو معسوم أو قيل المعلوم موجود وغير موجود ، (فالتقسيم العقلي) اما مرددين النفي والاثبات نحو المعلوم اما موجود أو غير موجود ، أو مردد بين ماهو بمنزلة النفي والاثبات نحو : المعلوم اما موجود أو معسوم ، أو غير مردد لكنه بمنزلة المردد نحو المعلوم موجود ، معسوم ، أو المعلوم موجود وغير موجود .

(وأما الاستقرائي) فهو ما يجوز العقل فيه وجود قسم آخر وان لم يوجد

بالفعل . قال

وطريق معرفة أقسامه الاستقراء كنسب زمن الحيز الى يوم وليلة هي أقله والى ستة أو سبعة هي غلبه والى خمسة عشر يوماً هي أكثره ، وكنسب العنصر الى تراب وماء وهواء ونار .

أقول : العدة في التقسيم العقل هو أقل من غير اعتماد على الخارج ، أما الاستقرائي فالعدة فيه الاستقراء وتنبع أفراد مورد اقسمة في الخارج فهو طريقه . (مثال ذلك) تقسيم زمن الحيز الى يوم وليلة هي أقله والى

سنة أو سبعة هي غالبه ، وإلى خمسة عشر يوما هي أكثره . (مثال آخر) تقسيم
العصر وهو أصل للمواليد كالنبات والحيوان إلى أربعة أقسام وهي التراب والماء
والهواء والنار ، فالعمدة في تقسيم زمن الحيض من حيث أقله وغالبه وأكثره
وفي تقسيم العصر الذي هو أصل للمواليد إلى هذه الأقسام الأربعة استقراء
اقسامها في الخارج . فلك الأقسام هي الموجودة في الخارج ، والمقل يجوز
في كل من التقسيمين قسماً آخر وإن لم يوجد بالفعل . قال :

والغالب فيه ألا يردد بين النفي والاثبات ، وقد يسلك به ذلك
ضبطاً للأقسام ومنعاً للتشاور : كان يقال : زمن الحيض إما يوم
وليلة أولاً ، الأول هو الأقل ، والثاني إما ستة أو سبعة أولاً ، الأول
هو الغالب ، والثاني وهو خمسة عشر يوماً هو الأكثر ويسمى
هذا الأخير مرسلًا .

أقول : قد علمت أن التقسيم العقل يردد فيه بين النفي والاثبات ، أما
الاستقراء فلا يردد فيه بين النفي والاثبات غالباً ، لكنه قد يؤدي به في صورة
التقسيم العقلي ، فيردد بين النفي والاثبات ضبطاً للأقسام ومنعاً للتشاور ، وأظن
أنك غير محتاج إلى بيان ذلك لأنه من الظهور بمكان ، ويسمى مصدوق النفي
في اصطلاحهم مرسلًا ومعنى إرساله أن يكون مفهوم القسم أعم مما وجد
بالاستقراء ، فيكون قد أرسل عن العموم بتخصيصه بما يوجد بالاستقراء
(وليس بلازم) أن يكون الإرسال في القسم الأخير كما في مثل الكتاب وهو أن
يقال : زمن الحيض إما يوم وليلة أولاً الأول هو الأقل ، والثاني إما ستة أو

سبعة أولاً ، الاول هو الغالب والثاني وهو خمسة عشر يوماً هو الأكثر . فان
الاخير يصدق على أهم من الحصة عشر يوماً . (فقد يكون) الارسل في الاول
كان يقال : النصر اما غير ماه أو ماه . قال

الشعبة السادسة

في شروط التقسيم

قد استبان لك مما سبق أنه يعتبر في صحة التقسيم أن يكون
جامعاً مانعاً وأن تكون الاقسام متباينة ، ولا يجعل فيه قسم الشيء
قسماً له ، ولا يقسم الشيء قسماً منه كتقسيم الحيوان الى ناطق ونام ،
فقد جعل الناطق قسماً للنامي وهو قسم منه وتقسيم الانسان الى
زنجي وصاهل ، فقد جعل في هذا التقسيم قسيم الشيء قسماً منه
فالتقسيم الذي لا تتوافر فيه هذه الشروط يكون فاسداً .

أقول : لا يخفى على صير مر على ما سبق في الشعبة الخامسة من البحث
ما يعتبر في صحة تقسيم من الشروط لكنه ذكرها هاهنا في بحث خاص
بشؤون الشرطية لتؤكد مبدع اعتبارها ، فأفاد أن الشروط المتبعة في صحة
التقسيم أربعة : أن يكون جامعاً مانعاً . وأن تكون الاقسام متباينة ، ولا يكون
قسيم الشيء قسماً منه . ولا يقسم الشيء قسماً له . ويرجع هذان الشرطان
الى كون كل قسم خاص مطلقاً من المقسم وتباين الاقسام فتقول

الضوابط الى ثلاثة (فان قلت) يتقدح في النفس ان كون كل قسم أخص يستغنى عنه
 باشتراط المتع وتباين الاقسام لان اشتراط المتع يخرج لاسم والمباين للمقسم واشتراط
 تباين الاقسام يخرج مالمو كان القسمان متلاساوين للمقسم أو أحدهما مساويا والآخر
 أخص فقد خرج بهذين كل يخرج باشتراط الاختصاص فافادته (قلت) يظهر أن هذا
 صحيح في التقسيم الحقيقي اما الاعتباري فليس فيه تباين الاقسام في الصنف
 فيجب أن يشترط فيه كون كل قسم أخص مطلقاً من المقسم ليخرج مالمو كان
 القسمان مساويين للمقسم أو أحدهما مساويا له والاخر أخص نحو الانسان اما ضاحك
 بالقوة أو كاتب باوة ونحو الانسان اما ضاحك بالقوة أو زنجي ، فأنه لم يتوافر
 هذه الشروط في تقسيم) كان فاسداً ، وذلك كتقسيم الحيوان الى ناطق ونام
 فانه تقسيم عامد لأنه فقد شرط كون كل قسم أخص مطلقاً من المقسم . اذ
 انتهى ليس أخص من الحيوان بل هو أعم منه ، وقد شرط تباين الاقسام
 لانه ليس مبايناً للناطق ، وكتقسيم الانسان الى زنجي وصالح فانه تقسيم
 فاسد لانه فقد شرط كونه مانعاً اذ الصالح ليس قسماً من الانسان وبعبارة
 أخرى : جعل في قسم الشيء قسماً منه أو فقد كون المقسم أخص من المقسم .
 (واملك نقول ، لم تعرض لشرط ادراج الاقسام تحت مورد القسمة فكأنك
 لا تقبوه شراً . في صحة التسمية مع أنه لا مجال للسك في شرطية) فاذا قلت
 ذلك كنت غير معص (لان في اعتبار شرطية كون التقسيم مانعاً متباين الاقسام الخ
 ما يغني عن التبرير ذلك فلهذا ولا تكن من الغافلين . قال .

الشعبة السابعة

في ضرورة اعادة على التقسيم والجواب عنها

ثمورد من ضرورة في التقسيم الاعراضات واردة على

والحلقة الثالثة الجواب عنها ، فلما أتم الكلام على الحلقة الأولى وهي التقسيم وبيان أقسامه أخذ في بيان هاتين الحلقةين وقد تكلم عليهما مما في شعبة واحدة لعدة أصاها وقد قدم الكلام على الأولى لأن ذلك حقها اذ هي مورد المناظرة . قل

للسائل أن (يعترض على التقسيم) بأنه غير جامع وكل تقسيم غير جامع فاسد ، (ويجاب عنه) اذا كان استقرائيا بمنع الصغرى مستنداً بأنه لا يوجد قسم آخر بالفعل وان جوز العقل وجوده ، وذلك لا يفسد صحة الاستقرائي وإنما يفسد صحة التقسيم العقلي .

أقول اذا أورد للمقسم تقسيماً فهو يدعى بإبراده أن انشروط "متبرة في صحة التقسيم من كونه جامعاً ماعداً الخ متوافرة فيه ؛ (للسائل أن يعترض التقسيم من هذه الناحية) فيقول مثلاً ان تقسيمك هذا غير جامع كل تقسيم غير جامع فاسد فتقسيمك هذا فاسد فاذا اعترض السائل التقسيم بذلك (فليقسم أن يمنع الصغرى) اذا كان التقسيم استقرائياً كقسيم العصر الى ماء و تراب و هواء و نار فيمنع الصغرى مستنداً معه بأنه لا يوجد قسم آخر بالفعل وان جوز العقل وجوده ، وعدم الجمع على هذا الوجه لا يفسد التقسيم الاستقرائي وإنما يفسد تقسيم العقلي كما سبق الإيعاء اليه في الفرق بين التقسيمين .

(ولعلك تقول - لا) من أي نوع هذا الاعتراض من الأنواع الثلاثة لمنع والنقص والعدم ؟ فإن حصل هذا الاعتراض ادعاء انتفاء شيء من شروط صحة التقسيم - فهو كونه حاصلاً - ثم أريد بعد هذا تفويهاً -

أن يجيب بتمتع الصغرى الخ ، فليس ذلك الاعتراض معاً لانه لا يتجه نحو - عنه بذلك كما هو معلوم ، ولا هو نقض اجبالي لانه وارد على مدة معينة وهي شرط الجمع ولا هو معارضة بأي نوع من أنواعها الثلاثة وهو ظاهر .

(فأقول) هو اعتراض بالقض فيما يظهر لان المقسم تقسيمه يدعى حصص مورد القسمة فيما ذكره من الاقسام وأنه مساو لها ولا يوجد في غيرها فاذا ادعى السائل أن مورد القسمة يوجد في غير ما ذكره من الاقسام وأنه ليس كما ما وجد المقسم وجد قسم من هذه الاقسام فهو نقض بالتخفيف (وله) حلف تقسم عن التقسيم

(فن قلت) نشأ من ذلك اشكال آخر وهو أن هذا الاعتراض على ما قررت يكون غير موجه حيث ان السائل لم يأت بمشاهد النقص (قلت) هذا وجه فله اثنى له لكن لم يذكروه اختصاراً (وله) ذلك التحقيق كشفت القناع عن هذا الاشكال وعلى هذا قد صار المقسم مثلاً والسائل مستدلاً قال :

وتحرير المراد ان كان عقلياً، فاذا قال المقسم المعلوم اما موجود أو غير موجود فاعترض السائل ذلك بأنه غير جامع لخروج الحال وكل تقسيم كذلك فاسد، فيجيب بتمتع الصغرى معاً مسنداً لتحرير المقسم بأن يقال أريد بالمعلوم مالا يشمل الحال او تمع خروجه لانه أريد بالموجود مايشمله ، أو بتمتع الكبرى وهي أن كل تقسيم لا يكون جامعاً فهو باطل لم لا يجوز أن يراد "لا فرد المشهورة .

أقول : إذا اعترض السائل التقسيم بأنه غير جامع وكان استقراءيا فقد علمت موقف المقسم معه وحاله في الجواب عن اعتراضه ، أما إذا كان التقسيم عقليا فاعترضه السائل بأنه غير جامع فموقف المقسم معه لا يتغير على معنى أنه يصير السائل مستدلا والمقسم سائلا لكن حاله في الجواب يخالف حاله فيما إذا كان التقسيم استقراءيا : فإن له الجواب بمنع الصغرى منأ مسنداً بتحريم المقسم أو تحرير القسم ، ومنع الكبرى ، ويصح ذلك بالتطبيق على المثال السابق ذكره في الكتاب وهو تقسيم المعلوم الى موجود وغير موجود ، (فإذا اعترض السائل هذا التقسيم بأنه غير جامع لخروج الحال وكل تقسيم كذلك فاسد ، (فيجواب) بمنع الصغرى ، وهي كونه غير جامع ، منأ مسنداً بتحريم المقسم بأن يقال يمنع كونه غير جامع لان المراد بالمعوم ما لا يشمل الحال ، أو بتحريم القسم بأن يقال المراد بالموجود ما يشمل الحال ، (وله الجواب) بمنع الكبرى وهي كل تقسيم كذلك فاسد ، بان يقل لا نسلم أن كل تقسيم كذلك فاسد فان المراد التقسيم للأقسام المشهورة . ولا يمد هذا أفهاماً للمقسم - بتشديد الدين - والسؤال الذي نشأ من الجواب عن الاشكال الوارد على الاعتراض بأن التقسيم غير جامع لا يرد هنا لان المترض ذكر شامد النقض فتفتن . قال :

أما الاعتراض على التقسيم الاعتباري (بأنه غير متباين الأقسام) في الخارج فغير . وجه اذ المعتبر تباين الأقسام فيه بحسب الاعتبار في العقل .

أقول : قد صرح في شعبة شروط صحة التقسيم بأن متباين الأقسام وأنه في الحقيقي بحسب المفهوم والصدق وفي « الاعتباري » بحسب المفهوم بحسبه فإذا (لسائل أن يتراض) على التقسيم الحقيقي بأنه غير متباين الأقسام (ويجيب) بمنع الصغرى بتحرير الأقسام . (وكان حق هذا الاعتراض) أن يكون في حلقات الاعتراض على التقسيم ، لكنه لم يتعرض له صراحة وقد أشار إليه بما ذكره في هذه الجملة من أن الاعتراض على التقسيم الاعتباري بأنه غير متباين الأقسام في الخارج غير مسموع فلا يلتفت إليه لأن متباين الأقسام فيه بحسب الاعتبار في المقل فيهم من هذا أنه على التقسيم الحقيقي موجه . قال :

ومن الاعتراضات الواردة على التقسيم (النقض بأنه جعل فيه قسم الشيء قسيما له) كما إذا قسمت التنفس إلى إنسان وحيوان فإن الإنسان قسم من الحيوان وقد جعل في التقسيم قسيما له (وبجواب) بمنع الصغرى بتحرير أن المراد بالحيوان غير الإنسان .

أقول : قد سبق أنه بضر في صحة التقسيم ألا يجعل فيه قسم الشيء قسيما له ، وذلك لأنه لا بد من تباين الأقسام مفهوما وصدقا ، والأعم من الشيء لا يباينه ، فالتقسيم الذي يكون فيه قسم الشيء قسيما له تقسيم فاسد (مثال ذلك) تقسيم اشعر إلى إنسان وحيوان فهو تقسيم فاسد لأن الأقسام ذرية غير متباينة : فإن أحد القسمين فيه قسم من القسم الآخر : إذ الإنسان جزء من الحيوان (يجب منع الصغرى) وهي أن هذا تقسيم جعل فيه قسم الشيء

قسماً له وسند هذا التبع بأن المراد بالحيوان غير الإنسان فيكون الإنسان قسماً للحيوان وليس قسماً منه ، أما الكبرى فلا سيل إلى منها لأنها بدعية ومنع البدعي غير مسموع في عرف النظار . قال :

ومنها (النقض بأن قسم الشيء في الواقع جعل في التقسيم قسماً منه) كما إذا قسم الإنسان إلى فرس وزنجي : فإنه جعل في التقسيم الفرس قسماً من الإنسان وهو قسم له وكل تقسيم اشتمل على ذلك باطل .

أقول : كما أن للسائل نقض التقسيم بأنه جعل فيه قسم الشيء قسماً له كما في المثال السابق . له أن ينقضه بأنه جعل فيه قسم الشيء قسماً منه لاكتفاء الإدراج المتبر في صحة التقسيم (مثال ذلك) تقسيم الإنسان إلى فرس وزنجي فإنه جعل في التقسيم الفرس الذي هو في الواقع قسم للإنسان ومباين له قسماً منه وهو تقسيم جعل فيه قسم الشيء قسماً منه باطل ، فهذا تقسيم باطل . (وأنت خير) بأن هذا النقض والذي قبله ليس نقضاً يتخالف القسم عن التقسيم فالنقض بأن التقسيم غير جامع بل باستلزام المحال وهو ظاهر ويتخلف المقسم عن القسم أيضاً لأن كل نقض بأن القسم قسم يمكن جبهه نقض بعدم المانع منه . قال :

(وبجواب بمنع الصغرى) منعاً مستنداً بتحرير المقسم بأن يراد به غير ظاهر معناه . أو بتحرير القسم كذلك ، أو بتحرير كل منهما . أما الكبرى فلا سيل إلى منعها فهو مكالمة غير مسموعة .

أقول: إذا نقض السائل التقسيم بأنه جمل فيه قسم الشيء قسماً منه فلقسم الجواب عن النقض بمنع الصغرى، وهي أن التقسيم جمل فيه قسم الشيء قسماً منه، مناسداً بتحرير المقسم بأن المراد به غير ظاهر معناه كأن يقول في مثال الكتاب أردت بالإنسان ماله شيء من الشعور والتمييز أو مناسداً بتحرير القسم كأن يقول في المثال أردت بالفرس الإنسان السرج المدو، أو مناسداً بتحرير كل من المقسم والمقسم وهو ظاهر، (أما الكبرى) وهي أن كل تقسيم اشتمل على ذلك باطل، فلا سيل إلى منها لأنها بدعية فمنها مكابرة والمكابرة غير مسموعة.

(هذا) وإنى أصارحك بالقول بأن في النفس من هذه الفروع شيئاً وإن فيها فتحاً لباب التخلص من الحسومة على مصراعيه وأنه لا سيل إلى الإقحام مع ذلك، وهذا خروج عن الجادة، وهو بالعب أشبه، فلا تكن أسير التقليد، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم. قال

ومن الاعتراضات الواردة على التقسيم (النقض بأنه غير مانع) كتقسيم الصلاة إلى فرض وسنة: فإن كلا منهما يكون في غير الصلاة، ويجب أن المقسم ملاحظ مع أقسامه

أقول: كما يترض على التقسيم بأنه غير جامع، وقد سبق القول فيه: يترض عليه بأنه غير مانع كما ذكره في هذه الجملة، وعدم المنع قد يجعله جمل المقسم تسماً، وقد لا يصحبه ذلك والاول سبق بيانه، والمذكور هنا الثاني، وهو نقض بالتخلف: ولعله يخاف المقسم عن بعض الأقسام إذ معناه أن من الأقسام ما لم يتحقق فيه المقسم (مثل ذلك). تقسيم الصلاة إلى فرض وسنة. فإن كلا من الفرض والسنة

يوجد في غير الصلاة كالصوم والحج والمقسم غير متحقق فيه وهو ظاهر ،
وهل تقسيم على هذا الوجه باطل ، (ويجاب) يمنع كونه غير مانع . قوئك
فان كلا من الفرض والسنة يوجد في غير الصلاة منوع لان المقسم ملاحظ
مع الاقسام فكان المقسم قل الصلاة تنقسم الى صلاة فرض وصلاة سنة . قال

وقد يعترض تقسيم الكل الى أجزائه بأنه غير حاصر
أو أن أجزائه غير متباينة ؛ أو أن قسما ليس داخلا في المقسم :
كتقسيم اللبس الى سكر ونشأ وفسق . ويعلم الجواب مما قدمناه لك .

أقول : لما كان تقسيم الكل بجميع أقسامه يكرن بحال المناظر أشنع
لكلام عليه شرحا ومحا وتميلا ، ولم يفته أن يعطف بكسه على تقسيم الكل
الى أجزائه وان كانت المناظرة فيه قليلة الجدوى ، فقال : وقد يعترض على تقسيم
الكل الى أجزائه بأنه غير حاصر أو أنه غير متباين الاجزاء ، أو أن جزءاً من
أجزائه غير داخل في المقسم ، ويعلم الجواب عن ذلك مما سبق من القول في
الجواب عن نظيره من الاعتراض على تقسيم الكل ، وهو المانع منا مسنداً بأن
لتقسيم بالنسبة للاجزاء المشهورة ، أو بتحرير المقسم أو الاقسام ؛ وذلك غير
خاف عليك فلا تحتاج الى بيان وله انكشف لك مما سبق من البيان أو
لمقسم صار سائلا والسائل مستدلاً فلذلك صح للمقسم أن يجيب عن اعتراض
السائل بالمتع . ولذلك قال :

(وأنت خير) مما سبق لك أن المقسم صار سائلا والسائل
مستدلا لان جواب المقسم بالمتع

أقول : قوله وأنت (أى أيتها الناظر) حير (أى ذو خبرة وعلم) مما سبق لك (أى من التناول في شرح المظرة في التقسيم) أنت المقسم صار (أى سد اعتراض السائل عليه برفض) سائلا (أى موقفه موقف الدعوى) والسائل صار مستدلا (أى موقفه موقف الاستدلال) . وإنما كان المقسم سد اعتراض السائل بالرفض سائلا لان جوابه بالمتع والذى يجب بالمتع هو السائل وحسبنا ما كنناه في بطل الكلام على الاصل الاول ونعنه لثلا يؤدى التطويل الى السائل وتحول الشرح الى غموض . ولعل أكون قد أصبت الخبز بما كتبت ولم أنكب المادة وما أتودى الالبه ، وسيت انتفى افول في الاصل الاول أفضت التوبة الى الكلام على الاصل الثانى وشعبه ، وهانحن أولاه لنشهدى الله ونشرع في القول فيه . قال :

الاصل الثانى

في التصديقات

أقول : هذا هو القسم الثانى من مقاصد الكتاب وما عداه من مباحث الكتاب : اما تمهيد للمقاصد أو تلخيص لما سبق منها . والبحث في هذا الاصل عن أقسام التصديق والاعتراضات التى ترد عليه والجواب عنها

وتلخيص وظائف السائل والمطل . قال :

يحسن قبل الخوض في تقسيم التصديقات أن نلّمك بمعنى التصديق حتى لا يلبس عليك الامر ، (فالتصديق) ادراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة . (وليس منه الانشاء) بجميع أنواعه لان النسبة الانشائية لا يتصور فيها الوقوع والا وقوع . اذا تقرر هذا فلنشرع في مباحث التصديق وفيه شعب أربع كما سبق

أقول : لما كان البحث في تقسيم التصديقات موقوفاً على تصور معنى التصديق : اذ الحكم على الشيء (كايقولون) فرع عن تصوره ، كان حسنا قبل انشروع في التقسيم بيان معنى التصديق وأنه في أى قسم هو من قسمي الخير والانشاء ، فذلك قل : يحسن قبل الخوض في تقسيم التصديقات (أى الشروع فيها) أن نلّمك بالتصديق ونبرك مصداقاً وسماه حوضاً لحجته الى غاية : فان السخول في كل ما يحتاج الى غاية وتأهب يصح أن يعبر عنه بالحوض ، فهو مجاز استعارة ، فاذا تبينت معنى التصديق كان من السهل أن نتكلم معك في تقسيم التصديقات ، فلا يلبس عليك الامر فتظن أن في الانشاء تصديقا ، فتظن أنه موضع للمناظرة ، فتعيب التقسيم بأنه غير جامع ، فذلك هو السر في هذا التمديد .

(فالتصديق) هو ادراك ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة في الموجهات والسوالب (والنسبة) ارتباط بين طرفي القضية سواء كان ذلك الارتباط ثبوتاً في الحيليات

أولزوما أو عنادا في الشرطيات أو سلباً . وليس من التصديق الانشائي بجميع أنواعه فلا يتعلق بنسبته تصديق اذ لا يتصور فيها الوقوع واللا وقوع : لان الكلام الانشائي بجميع أنواعه ليس فيه حديث عن وقوع نسبة أولاً وقوعها حتى يتعلق بها ادراك وهو ظاهر ، وحيث انتفى القول في بيان معنى التصديق كان لزاماً أن نشرع في مباحثه ، وقد علمت أنها تنحصر في أربع شعب ، وعلمت ما تبحث فيه اجمالاً فلا نكرر ذكر ذلك لانه اطالة بغير كبير جدوى . قال

الشعبة الاولى

في أقسامها

(التصديق) اما حملى واما شرطي: لانهم يعنون بالنسبة ما يشمل الربط في الحمليات والشرطيات متصلة ومنفصلة (فالتصديق) كما يتعلق بالنسبة في القضايا المحلية يتعلق بالزوم والناد في القضايا الشرطية المتصلة والمنفصلة ايجاباً وسلباً

أقول : الشعبة الاولى من الشعب الاربع في بيان أقسام التصديق باعتبار مايقع فيه من القضايا الخبرية وما يلحق بها ، فقسم التصديق الى حملى وهو ما يكون في القضايا المحلية ، وهي ما حكم فيها بشئ لشيء أو سلبه عنه ، والى شرطى وهو ما يكون في القضايا الشرطية : وهي ما حكم فيها بلزوم أو عناد أو سلبها : لان النسبة التى هي متعلق التصديق تصدق على كل ذلك ، فأهل

هذه الصناعة يقصدون بالنسبة في متعلق التصديق ما يشمل الربط بين طرفي القضية وسلبه على الوجه الذى سبق بيانه : اذ التصديق كما يتعلق بالنسبة في القضايا الجزئية يتعلق بالزوم وسلبه في القضايا الشرطية المنصبة ، وبالعناد الحقيقى أو في الجمع أو الخلو وسلبه في القضايا الشرطية المنفصلة . فتنبه . قال :

والقضية التصديقية (اما ضمنية) كالقضايا التي تضمنتها التعريفات والتقسيمات والمركبات الناقصة ، (أو صريحة) كمقدمات الادلة — ولو مطوية — والادلة والدعاوى نقلية وغيرها ، فتلك أقسام التصديق .

أقول : قسم هنا التصديق الى ضنى وصريح باعتبار القضية التي يقع فيها : لانها قد تكون ضمنية غير مصرح بها ، كالقضايا التي تضمنتها التعريفات فانها تتضمن أن كذا تعرف وأنه مساو للمعرف — بفتح الراء — وأنه صحيح غير مستلزم للمحال فهذه قضايا تضمنها التعريف وليست مصرحاً بها ومثل ذلك القضايا التي تضمنتها التقسيمات ، فانها تتضمن أن كذا منقسم الى هذه الاقسام وأنه منحصر فيها وأنه لا يصدق على غيرها وأنها متباعدة ، وكذا لمركبات الناقصة فانها تتضمن الحكم بثبوت ما اشتملت عليه من النصف . وقد تكون القضية التي يقع فيها التصديق صريحة مقصوداً فيها الحكم المحلى أو الشرطى كمقدمات الادلة ولو مطوية : نحو أن يقال في الاستدلال على وجود الصانع سبحانه : العالم حادث ، فهذه صخرى الدليلين وكبراه وهي « كل حادث لا بد له من محدث » مطوية غير مصرح بها ،

وكالادة والدعوى ثقيلة وعقيلة . فلك المذكورات من أقسام التصديق باعتبار متعلقه من النسبة الخفية والشرطية . وباعتبار ما يقع فيه من انتضاي الضمنية والصراحة هي أقسام التصديق التي ليس وراءها أقسام . قال :

وقد سبق القول في الأبحاث الواردة على التعريفات والتقسيمات ، وجاء دور الكلام على الأبحاث الواردة على التصديقات .

أقول : لما كان الكلام السابق في التقسيم مشتركاً بين التصورات والتصديقات وكانت الشعبة الثانية من الأصل انتهى أولى الشعب الباسحة في التصديقات المقابلة للتصورات ، نبه على ذلك بقوله وقد سبق القول في الأبحاث الواردة على التعريفات والتقسيمات ، وجاء دور الكلام على الأبحاث الواردة على التصديقات ، أي أنه ليس كل ما سبق من القول بحثاً في التصديق بالمعنى المقابل للتصور كما عرفت ذلك مما يتناهى بك . قال

الشعبة الثانية

في المركبات الناقصة

المركب الناقص - وهو الذي لا يصح السكوت عليه - في حكم المركب التام إذا أخذ قيداً في القضايا : لأنه تصديق معنى ، نحو هذا الجبر انسان ناقص وكل انسان نافع واجب الاحترام

أقول : المركب اتمام ما أقاد قائدة يحسن السكوت عليها والمركب الناقص هو الذي لا يحسن السكوت عليه ، وهو في حكم المركب اتمام اذا اخذ قيدا في التضايا لانه حينئذ يكون تصديقا بالنظر المعنى : إذ فيه حكم بثبوت اقيده لما قيد به ، وهو ظاهر . مثال ذلك ما يقل هذا الجبر انسان نافع وكل انسان دفع واجب الاحترام ، (انسان نافع) : لوقوع في هذه القضية مركب ناقص لا يحسن السكوت عليه ، لك في حكم المركب اتمام : لانه اشتدل على ثبوت النفعية للانسان ، فهو لذلك تصديق معنى ، فيرد عليه من ابحت ما يرد على اتعدي . لذلك ذن البحث فيه من قسم التصديقات ، ومثله (هذا الجبر) . فته . قال :

(فلسائل) حينئذ أن يمنع خبرته وأن يمنع نفعه ، (فاذا أثبت المعلل) خبرته كأن قال : هذا له مؤلفات قيمة في شتى العلوم وكل من له تلك المؤلفات جبر ، أو أثبت نفعه كأن قال انه ابلى بلاء حسنا في التعليم والارشاد وكل من ابلى بلاء حسنا في التعليم والارشاد نافع . (فلسائل) حينئذ الوظائف الثلاث المنع والمعارضة والنقض وسررد عليك في مواضعها .

أقول : اذا عرفت أن المركب الناقص التقيدي الذي جبل بعيده جزاء في القضية تصديق معنى : كما أوضحناه بالمثال السابق ، فلسائل في المثال السابق أن يمنع خبرته وأن يمنع نفعه ، كأن يقول لا نسلم خبرته أو لا نسلم نفعه ، فاذا أثبت المعلل خبرته بالادلة بأن قال هذا انسان له مؤلفات قيمة في شتى العلوم ، وكل

من له تلك المؤلفات حبر، أو أثبت نفعه بالدليل بأن قال هذا انسان أبلى بلاء حسنا في التعليم والارشاد وكل من ابلى بلاء حسنا في التعليم والارشاد نافع - فيتجه المسائل في الحالتين الوظائف : منع مقدمة بعينها من الدليل (اي دليل اثبات الخبرية أو النفع) ونقض الدليل نقضا اجماليا ، ومعارضته بأى نوع من انواع المعارضة الثلاثة ، وسيد عليك ذلك مفصلا في شعبة الابحاث الواردة على التصديقات فترقب قال :

الشعبة الثالثة

في الابحاث الواردة على التصديقات

أقول : لما شرح المركب الناقص وبين وجه كونه من التصديقات وأنت الابحاث الواردة على التصديقات ترد عليه ، وكان ما سبق من البحث كالتمهيد لذلك : اذ هذا هو المقصود كما هو غير خاف عليك : اذ أن الاعتراضات الواردة على التصديقات والجواب عنها هي المناظرة فيها ، فإذا يكون ذلك البحث هو المقصود فتأمل . قال :

يرد عليها المنع وقد سبق بيانه وأنه يسمى أيضا مناقضة ونقضا تفصيليا ؛ وهو انما يتجه اذا كان الممنوع خفيا عند المانع .

أقول : التصديقات التي يأتى المناظر بها لاثبات المطالب المجهولة ، لاخصم أن يورد عليها المنع ، وهو انما يكون مضموعا يازم المناظر الالتفات اليه

إذا كان المنوع حقيقيا عند المانع نظريا كان أو بدهيا ، وقد سبق بيان المنع في البداية ، فلا نكرر بيانه لأنه تطويل بلا داع ، وإنما اشترط في سماع المنع خفاء المنوع لأن المقصود من المنع إثبات المنوع عند المانع ، وحيث أن المنوع ثابت عنده فيكون الاشتغال بآثباته عبثا عاريا عن الفائدة ، وأيضا هو إثبات الثابت عند المانع وهو تحصيل الحاصل . قال

أما إذا كان بدهيا أوليا كان يقول مشيرا الى نار : هذه نار وكل نار محرقة ؛ أو نظريا مسلما كان يقول قائل في خصومة مع سني في الاستدلال على وجوده تعالى : هذا العالم حادث وكل حادث لا بد له من محدث ، فلا يتجه للسائل أن يمنع الصغرى أو الكبرى في كل منهما ابتداءه الاول وتسليم الثاني بل يكون المنع في ذلك مكابرة غير مسموعة

أقول : قد عرفت أنه يشترط لتوجه المنع من السائل خفاء المنوع عنده وعدم ثبوته لديه ، فإن كان ما أوردته المستدل من القضايا بدهيا أوليا أو كان نظريا مسلما عند المانع ، فإن المنع من السائل مكابرة غير مسموعة وقد عرفت وجهه في شرح الجملة السابقة فتذكر (مثل الاول) أن يقول قائل ، مشيرا الى نار : هذه نار وكل نار محرقة ، (ومثال الثاني) أن يقول قائل في خصومة مع سني في الاستدلال على وجوده تعالى : هذا العالم حادث وكل حادث لا بد له من محدث ، فالنقيضان اللتان في المثال الاول بدهيان أو نقيضان وللتان في المثال الثاني مسلمتان عند الخصم . أما إذا كانت الخصومة

في المثال الثاني مع غير سني اتجه للمخصص المنع لمقدمات الدليل وهو ظاهر فلا تغفل قال :

ومورد المنع كل ما يتوقف عليه صحة الدليل بشرط خفائه
عند المانع . كما نبهناك عليه

أقول : لما ذكر أن المنع من الاعتراضات التي ترد على التصديقات
وكان في ذلك شيء من الموض : اذ يتبادر الى الذهن أنه خاص
بالقضايا التي اعتبرت مقدمات في الأدلة ، كان واجبا بحكم الصناعة أن يبين
مورد المنع حتى لا يلتبس عليك الأمر فنقع في القصور وأنت لا تشمر ،
فلذلك بين في هذه الجهة مورد المنع وأنه كل ما يتوقف عليه صحة الدليل
بشرط خفائه عند المانع سواء كان جزءه أو شرط إنتاجه من جهة الكم
أو الكيف أو غيرها أو تقريبه كما نبهناك على ذلك . ولذلك قال :

فيرد على صفري الدليل وكبراه سواء كان الدليل اقترانيا أو
استثنائيا وعلى شرط إنتاجه وتقريبه .

أقول : اذ قد عرفت أن مورد المنع كل ما يتوقف عليه صحة الدليل بشرط
خفائه عند المانع سواء كان جزءه أو شرط إنتاجه أو تقريبه ، عرفت أن
المنع يرد على صفري الدليل وعلى كبراه لانهما جزءا الدليل وعلى شرط
إنتاجه وتقريبه . لأن كل ذلك يتوقف عليه صحة الدليل : اذ توقف صحة
الشيء على حقيقته وعلى شرط إنتاجه وتقريبه أو غير محاج أو
بيان . قـ

(مثال الاول) ان يقال الفصل من الحدث عبادة وكل عبادة تجب فيها النية ، فلا سائل أن يمنع الصغرى بقوله : لانسلم كونه عبادة لم لا يجوز أن يكون طهارة كازالة البجاسة

أقول : لما ذكر أن المع يتجه على صغرى الليل وعلى كبراء وعلى شرط ، متاجر ، وعلى تقريبه ، شرع يذكر أمثلة تطبيقا على ذلك ليخرجه من حيز المقول الى المحسوس : ليتمكن في النفس فصل تمكن . (قل الاول) ما اذا ادعى مدع أن الفصل من الحدث تحب فيه النية ، واستدل على ذلك بأن الفصل من الحدث عبادة وكل عبادة تحب فيها النية . فلا سائل حينئذ أن يمنع الصغرى القائلة : الفصل عبادة ، بقوله لاسلم أن الفصل عبادة ، وسد المنع بقوله لم لا يجوز أن يكون طهارة كازالة البجاسة ، وهذا السد مساو لقيصر المقدمة المتنوعة فيصح استناد المنع به . وصغرى الليل المذكورة لم يتجه عنده المنع لانها ليست بدعية أو بغير نظرية مسلطة عند الخصم . قل

(ومثال الثاني) أن يقال هذا متكلم — مشيرا الى الشيخ — وكل متكلم انسان ، فلا سائل أن يمنع الكبرى مستندا بقوله لم لا يجوز أن يكون غير انسان واليبغاء متكلم

أقول : انقسم انثامى من أقسام مورد المنع كبرى الدليل . ومثله في هذه الجملة ما اذا ادعى مدع أن هذا الشيخ لم يشر اية — — —

على ذلك بأنه متكلم وكل متكلم انسان فـلـلـسـائـل أن يمنع الكبرى القائلة كل متكلم انسان بقوله لا نسلم أن كل متكلم انسان ، مسندا منه بقوله لم لا يجوز أن يكون المتكلم غير انسان وهذا سلب جزئي فهو تقيض الايجاب الكلي الذي في المقدمة الممنوعة وقوبه بأنه ثبت أن اليفاء متكلم وهو غير انسان .
(لكن في ذلك بحث) وهو ان هذا استدلال على السند فهو غصب غير

صموع

(ويمكن أن يقال) ان الواو بمعنى « أو » التوسية فكأنه يقول ان للمانع سند منه بأحد هذين السنتين التجويزي والقطعي وهو ظاهر (أو يقال) ان الواو على أصلها وهذا تنوير قصد به تقوية السند بلا استدلال . قال :

(ومثال الثالث) أن يقال كلما كان هذا عالما كان انسانا وقد يكون اذا كان انسانا كان نافعا فللسائل أن يمنع تحقق شرط الانتاج في الكبرى باعتبار الكم ، الا أن المستدل له في هذه الحالة أن يدفع بأن هذا شرط لا طراد الانتاج لالصحة فلا يضر (وفي هذا الدفع) نظر

أقول : القسم الثالث من مورد المنع شرط الانتاج مثاله أن يقال في الاستدلال على أن العالم نافع بقياس اقتراني شرطي : كلما كان عالما كان انسانا وقد يكون اذا كان انسانا كان نافعا ينتج : قد يكون اذا كان عالما كان نافعا فللسائل أن يمنع تحقق شرط الانتاج في كبرى هذا الدليل

باعتبار الكم اذ هو قياس من الشكل الاول وبشرط فيه باعتبار الكم كلية الكبرى، الا أن المستدل له في هذه الحالة أن يسلم للخصم عدم تحقق شرط الانتاج ويدفع اعتراضه بأنه غير قادح لان هذا الشرط انما هو لاطراد الانتاج لاصحته (وفي هذا الدفع) نظر لان الدليل اذا خلا عن شرط اطراد الانتاج كانت نتيجته مشكوكا فيها وان لم يجزم بطلانها . قال :

(ومثال الرابع) أن يقول قائل ان التناء على الله تعالى والاستغفار والتعوذ من المذاب مطلوب الجهر به في الصلاة عند قراءة آية فيها ذكر ذلك ، لورود حديث عنه عليه السلام أنه كان اذا قرأ آية فيها ذكر الله تعالى أتى عليه الخ (فللخصم) أن يمنع تقريب الدليل لانه انما ينتج طلب ذلك لا الجهر به .

أقول : القسم الرابع من مورد المنع تقريب الدليل وقد عرفت فيها سبق أنه سوفه على وجه ينتج المطلوب أو ما يستلزمه (ومثاله) أن يذكر في الاستدلال على الجهر بالتناء على الله تعالى والاستغفار والتعوذ من المذاب عند قراءة المصلى في الصلاة الجهرية آية فيها ذكر ذلك : هذا مطلوب الجهر به في الصلاة الجهرية لحديث ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان اذا قرأ آية فيها ذكر الله تعالى أتى عليه الخ . وفي ماورد الحديث به ولم يقدم دليل الخصوصية عليه مطلوب من المكافين .

فللخصم بعد إقامة الدليل أن يمنع تقريره لانه لا يتج المطلوب ولا ما يستلزمه وهو طلب الجبر بذلك وانما يتج أصل الطلب وذلك غير المدعى . قال

والمنع يصح أن (يكون مجردا عن السند ومع السند) ولا يغيب
عنك أن السند ثلاثة أنواع (تجويزى وقطعى وحلى)

أقول : لما ذكر أن من الاعتراضات الواردة على التصديقات المنع وبين
مورده ، كان لزاما أن يبين المنع فصرح في بيانه ليوفى المقام حقه ، فان قات ،
قد قدم بيانه في البداية فالكلام عليه هنا بعد تكرارا ميا « قات » نعم سبق
بيانه لكه لم يفصل الكلام عليه تفصيلا ، بل أرجأ تفصيل الكلام عليه الى موضعه
فهذا وهه منه بما وعد ، وليس في ذلك مؤاخذة لكه مع ذلك ذكرته بعد
سبق ، فقوله والمنع يصح أن يكون مجردا ومع السند تذكير ، سبق
بياه من أقسام المنع ، وقوله ولا يغيب عنك أى ماسق ذكره في البداية من
أن السند ثلاثة أنواع تجويزى وقطعى وحلى تذكير أيضا ، سبق من
أقسام السند فلا تكن من الغافلين . قال :

(فالتجويزى) هو المصدر بنحو : لم لا يجوز (والقطعى) هو : يجوز
فيه المانع بأن يقول كيف والامر كذا

تقريب : سبق في نسخة اخرى هذه تذكير أقدم مع رأي السند .

ذلك في البداية. كذلك شرح الأنواع في هذه الجملة وما بعدها تذكير بجماعتها لانه تقدم عليها
ولمك لا تقول ان في ذلك اطالة لانه لتذكير بذلك تمهيداً لما يأتي من التفصيل والتشيل
لايضاح ذلك وتحقيقه .

(فالنوع الاول) من أنواع السند « التجوزي » وهو المصدر بنحو لم لا يجوز كل
لايصح أو قد يكون (مثال ذلك) أن يقال في الاستدلال على أن ولي الصبي يجب أن
يأمره بالصلاة اذا بلغ سبع سنين وأن يضربه عليها اذا بلغ عشرة بقوله صلى الله عليه
وسلم « مروا صبيانكم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر » لانه أمر لهم والامر
ثاوجوب . فلاخصه أن يمنع الكبرى منعاً مسنداً بسند تجوزي فيقول : لان لم أن
الأمر للوجوب لم لايجوز أن يكون للدب، وتسمية هذا النوع سناً تجوزياً ظاهرة .
(والنوع الثاني) من أنواع السند « القطعي » وهو ما يجزم فيه المانع بأن يكون
كيف والامر كذا (مثال ذلك) أن يقال في الاستدلال على أن العالم قديم : العالم
مستن عن المؤثر وكل مستن عن المؤثر قديم فليخصه أن يمنع الصغرى معاً مسنداً
بسند قطعي فيقول لان لم « العالم مستن عن المؤثر » كيف يكون ذلك ووجوده
يس من ذاته فهذا سد جزم فيه المانع بالحق الذي اشتد عليه ، ووجه التسمية لايجوز
عليك فست في حاجة للتعرض له . قال :

(والحلي) بيان المسائل منشأ غلط المستند . منسوب للحل . (فالحلي) .
مع مقدمة الدليل منعا مستندا يبين منشأ غلط المستند

فقول (نوع ثالث) من أنواع السند « حسي » وهو بيان المسائل مستند
بخط مسند وهو منسوب إلى حار وهو حار مسند به وهو حار مسند به

١٠٠ تقسيم منشأ الغلط — وأقسام منشأ الغلط المبني على الاشتباه

مقدمة الدليل من الدليل مسنداً ببيان السائل منشأ غلط المستدل الذي
يبنى عليه مقدمته وهو على هذا خاص بالسائل ، وقيل انه عام للسائل .
والمستدل وقيل يطلق على التقض الاجالى وقيل هو ما بين للتقض والمنع وقيل
لا يقع الا بعد التقض الاجالى (فهذه حجة أقوال في الحل) فاعرفها حتى
لذا مرت عليك بأى معنى منها كنت على الف به فلا تقع في الاعتراض
فتخطئ للرعى ، (فالحل) على ما ذكره في الكتاب لا يتحقق الا بأمرين « أحدهما »
منع المقدمة « وثانيهما » بيان منشأ الغلط الذي بنيت عليه . وسيأتى إيضاح ذلك
فلا تمجل . قال :

(والغلط) اما مبني على الاشتباه أو التوهم ، (فأما الغلط
المبني على الاشتباه) فمنشؤه أمور ثلاثة (الاول) اشتباه مدلول
بآخر كأن يقول الممثل هذا الشبح ليس بانسان وكل ما ليس
بانسان ليس بضاحك : فيقول السائل لانسلم أنه ليس بانسان انما
يصح ما ذكرته لو كان ذلك الشبح غير مستقيم القاءة بادی
البشرة عريض الاظفار فقد اشتبه عليه مدلول الانسان بغيره
فبنى مقدمته على ذلك

أقول : قد بينت فيما معنى من الكلام على أقسام السند أن الحل
يخرج من المنع لانه منع في حالة معينة وهي ما اذا كان المستدل بنى مقدمته على غلط
خافنا منها السائل مسنداً المنع الى بيان منشأ الغلط الذي بنى عليه المستدل مقدمته كان
لك السند حلياً

ثم انه لما كان للمستدل لا يقصد الغلط لئلي مقدمته عليه بل لا بد أن يكون
 موقع فيه مع على الصواب كال لاجرم لهذا الغلط منشأ ، فبن في هذه الجملة
 أن منشأ الغلط اما الاشتباه واما التوهم ، وأن الغلط المبني على الاشتباه يكون
 بأحد أمور ثلاثة « الاول » اشتباه مدلول بآخر فبنى للمستدل مقدمته على ذلك
 الاشتباه في المحكوم عليه الواقع في المقدمة فتكون المقدمة غير مسلطة فذلك
 (مثال ذلك) أنت يقول مشيرا الى شيخ : هذا الشيخ ليس بانسان وكل مائيس
 بانسان ليس بضاحك ، فيقول السائل لانسلم أنه ليس بانسان ، إنما يصح ما ذكرته
 من أنا ليس بانسان اذا كان ذلك العبج غير مستقيم القامة يادى البشرة عريضة
 الاطوار لكنه ليس كذلك ، فقد اشبه على للمستدل مدلول الاسان بغيره فبنى
 مقدمته الموجبة المدولة المحمول على ذلك ، فذلك منع مسد سند حلى لاف
 فيه بيان أن المقدمة مبنية غلط نشأ من اشتباه مدلول بآخر ، (ولعله تمثل لك
 من هذا البيان) أن السند الحلى المبني على هذا النوع من منشأ الغلط سند
 قطعى ، وهذا الحل من السائل ، وهو أحد المذاهب فيه كما سبق لك بيانه فتذكر قال :

(الثاني) اشتباه مفهوم بآخر كما لو ادعى أحد أن امكان الممكن
 ليس بمعنوم في الخارج واستدل بأنه لو كان معدوما في الخارج
 لانتفى الامكان على تقدير ثبوته : فيمنع السائل الملازمة بطريق الحل
 وأن منشأ ذلك الغلط اشتباه مفهوم «امكانه لا» بمفهوم «لاامكان له»
 على أن المفهومين متباينان اذ معنى «امكانه لا» أن
 «لاامكان ثابت في نفس الامر متصف بصفة علمية ، ومعنى «لاامكان له»

انتفاء الامكان ، و فرق غير قليل بينهما فان اتصاف الشيء بصفة عدمية يخالف لدمه .

أقول : الامر الثالث من منشأ الغلط المبني على الاشتباه . اشتباه مفهوم بآخر ، فيظن المستدل تساوي المفهومين فينبى عليه على ذلك ، فمنشأ الغلط في هذا اشتباه مفهومين خارجين عن مقدمات الدليل أحدهما بالآخر وعدم ادراك الفرق بينهما (ولذلك) لا يحمى عليك الفرق بين الاول والثاني فان الاول اشتباه مدلول أحد جزأى المقدمة بغير مدلوله مع ان الحكم انما يناسب غير مدلوله ، والثاني اشتباه مفهوم قضية بفهوم قضية أخرى كلاهما خارج عن مقدمات الدليل ؟ (مثال ذلك) ما لو ادعى أحد أن امكان الممكن ليس معدوم في الخارج مستندلا بقياس استثنائي وهو أنه لو كان معدوماً في الخارج لانتفى الامكان على تقدير ثبوته لكن انتفاء الامكان على تقدير ثبوته باطل لان جمع بين القيصين ، فيمنع السائل الثلاثة بطريق الحل وبيان منشأ الغلط وهو اشتباه مفهوم «امكانه لا» بمفهوم «لا امكان له» واعتقاد أن المفهومين غير متباينين بل متساويان وهو غلط : اذ معنى «امكانه لا» أن الامكان ثابت في نفس الامر متصف بصفة عدمية : ضرورة أن الموصوف بصفة ما ولو عدمية لا بد أن يكون ثابتا : لان الصفة لا تقوم بنفسها ، [ومعنى «لا امكان له» انتفاء الامكان و فرق غير قليل بينهما فان اتصاف الشيء بصفة عدمية يخالف لدمه وهو ظاهر . قال

(الثالث) اشتباه عرضي بذاتي : كأن يدعى أن الجالس في السقينة السائرة منتقل بنفسه لانه متحرك وكل متحرك منتقل (فتمنع الكبري بطريق الحل) ببيان اشتباه الحركة العرضية بالذاتية .

أقول : الثالث من أنواع منشأ الغلط الاشتباه العرضي بالذاتي فيحكم على العرضي بحكم الذاتي لهذا الاشتباه ، (مثال ذلك) أن يدعى أن الجالس في السفينة السائرة متقل بنفسه لا تبعا للسفينة مستدلا على ذلك بأنه متحرك وكل متحرك متقل بذاته ، فتمنع الكبرى القائلة « كل متحرك متقل » منا مسندا بالخطي وهو بيان منشأ الغلط وأنه اشتباه العرضي بالذاتي : لأن الحكم في الكبرى انما يناسب الذاتي . فقد اشبه عليه الامر فأحط في الحكم وقد اتضح لك الفرق مما ذكرناه بين الانواع الثلاثة انضاحا لا يترك استزادة لمزيد . قال :

(وأما الغلط المبني على التوهم) فانه يكون بتوهم وقوع شيء يتم ما ذكره على تقدير وقوعه : كأن يقول : الانسان يستلزم الحيوان موجودا ومعدوما واللازم لا يتخلف عن ملزومه ، فيمتنع استلزامه لانه غلط منشؤه توهم أن الشيء ينعدم ولا تنعدم صفته فتبين أن هذا يكون في المغالطات . (كذا قيل) وفيه أن المتوهم ليس مغالطا ، والمغالطة ليست من المناظرة

أقول : ماسق في بيان منشأ الغلط بسبب الاشتباه وقد ثبت أن أنواعه ثلاثة اشتباه مدلول بآخر واشتباه مفهوم بآخر واشتباه العرضي بالذاتي ، وقد ذكر في هذه الجملة بيان منشأ الغلط المبني على التوهم ، فتؤول أقسام منشأ الغلط الى أربعة

أمر . (مثال الفطالمبي على التوم) ما اذا توم أن شيئا يستلزم شيئا آخر موجود ومعدوما كالإنسان بالنسبة للحيوان ، فقال لو لم يكن هذا إنسانا لكان حيوانا لان اللازم لا يتخلف عن ملزومه ، فقد توم وقوع هذا الاستلزام وما ذكره يتم على تقدير وقوعه ، فيمنع استلزام المقدم لتالي : لانه غلط . منشؤه أن القوة بعدم ولا تعتمد صفته أو جزؤه ، وهذا كله إنما يكون في المغالطات . كذا قالوا واورده أهل الصناعة في كتبهم .

(وفي هذا نظر) لانه متى كان المستدل متوهما لم يكن مغالطا ، وقدمر لك في البداية ما ينهك على أنه لا محل للتعرض في كتب الفقه لامتثال ذلك لان المتأخرين لابد أن يكون اهتمامهما لاصابة كبد الصواب والمغالطات ليس فيها بحث عن كبد الصواب فدع التقليد واعتمد على نفسك والله الهادي الى سواء السبيل . قال :

وقدمر عليك أنه يعتبر في السند أن يكون مسارا لنقيض المقدمة المنوعة أو أخص منه مطلقا ، فيكون كلما صدق صدق نقيض المقدمة المنوعة كما مر القول في ذلك ، أما اذا كان أعم مطلقا او من وجه فانه لا بقوى المنع الا في زعم المانع لانه ليس كلما صدق الاعم من الشيء مطلقا أو من وجه صدق ذلك الشيء .

أقول : لما كان المقام للبحث التفصيلي في السند استحسنت التذكير بشروطه التي سبق التعرض لها في المصبة الاولى من الاصل الاول ليطبق عليها الامثلة حتى تتمثل لك تمثيلا واضحا كما وعدناك بذلك . فيعتبر في السند الذي يكفي

المانع التقوية به أن يكون مساويا لتقيض القسمة المنوعة لانه كلما مضى أحدهما صدق الآخر ، فان ذلك هو حكم التساوين ، أو يكون أخص من التقيض لانه كلما صدق الاخص صدق الاعم والالم يكن أخص هذا خلف ويعلم من حكم المساوى لتقيض حكم نفس التقيض فالتقوية به تصح رقبيل انه حينئذ تصوير للمنع وليس سندا وأما الاعم من التقيض مطلقا أو من وجه فدين الكتاب حكمها ووجه ولم نذكر البابين لانه يبعد من المقلاء الاستداده ، وحسبنا ذلك في شرح هذه الجملة وستردها بعد فترقب . قال :

(مثال ذلك) أن يقول المعلن في الاستدلال عني أن الشجر متحرك بالارادة : الشجر نام وكل نام متحرك بالارادة ، فيقول السائل : لانسلم الكبرى أو نمنع الكبرى أو نحو ذلك لم لا يجوز أن يكون بعض السامي غير متحرك بالارادة أو غير متحرك أو غير انسان أو اخضر : فالاولان يقويان المنع وأما الآخران فلا قيمة لهما في الواقع وان زعم المانع تقوية المنع بها وعلي المعلن في الحالتين الثانية والرابعة أن يثبت القسمة المنوعة ولا ينفعه الاشتغال بابطال السند فيهما اذ لا يستلزم ثبوت مقدمته بخلاف الاولى والثالثة . وسيتلى عليك بعد في بيان وظائف السائل والمعلن الذي هو كالتطبيق على هذا ما يفعله المعلن عند اعترض الخصم على دليله

أقول : لما كان السند أربع حالات يكون مقويا بضعف في اثنين منها ويفيد

المستدل في اثبات مقدمته الاشتغال بإبطاله في أحدهما كما أشار إليه فيما أتى عليه من البحث في الأصل الأول : ذكر مثالا مشتملا على الحالات الأربع لتلمس فيه النافع للسائل من غير النافع ووظيفة الملل في كل منها فقال : مثال ذلك — أى السند في حالاته الأربع — أن يقول الملل في الاستدلال على أن الشجر متحرك بالارادة : الشجر ثام وكل نام متحرك بالارادة فيقول السائل مانس : لاسلم الكبرى أو تمنع الكبرى ، أو نحو ذلك كان يقول : في الكبرى مناقشة ، مسندا منعه بقوله لم لا يجوز أن يكون بعض التامى غير متحرك بالارادة ؟ وهذا مساو لقيض المقدمة للمنوعة ، أو غير متحرك ، وهذا أخص من نقيض المقدمة للمنوعة لأن كل غير متحرك غير متحرك بالارادة وليس كل غير متحرك بالارادة غير متحرك وهو ظاهر ، أو غير انسان وهذا أعم مطلقا من نقيض المقدمة المتنوعة إذ كل ما ليس متحركا بالارادة ليس انسا ولا عكس ، أو أخضر وهذا أعم من نقيض المقدمة من وجه إذ يصدق على غير المتحرك بالارادة ويفرد عنه ، ويفرد غير المتحرك بالارادة في غير الأخضر (قاسد الأول) وهو المساوي لنقيض المقدمة يقوى المنع في الواقع ويستلزم إبطاله اثبات المقدمة ، فلذلك يصح أن يشتدل للمستدل كما يصح أن يشتدل بآببات المقدمة فهو مخير بينهما (والتأني) وهو الأخضر من نقيض المقدمة يقوى المنع أيضا إذ كما ثبت الأخص ثبت لأعم فيستلزم ثبوته ثبوت نقيض المقدمة فتبطل المقدمة لأن النقيضين لا يجتمعان ، وقد سبق تسببك الى أن الملل لا ينفعه في اثبات المقدمة المتنوعة الاشتغال بإبطال استد الأخضر من نقيضها ، (أما اثبات) وهو الأعم مطلقا فلا يقوى المنع إلا في زعم المانع ، إذ قد يتنقى النقيض مع ثبوت الأعم ، والا لم يكن أعم . هذا حنف ، فقد يتنقى في مثال الكذب كونه غير متحرك بالارادة — وهو مساو لنقيض المقدمة — مع ثبوت كونه غير انسان كأن يكون فرسا لكن

إبطاله ينفع المستدل إذا كان أعم من نفس المقدمة عموماً وحبياً، مثل «بعض النامي غير السان» فهو أعم من تقيض المقدمة مطلقاً وأعم من نفس المقدمة من وجه فإذا أبطله المستدل ثبت «كل نام السان» وهذا أخضر من المقدمة معاتفاً فيستلزم ثبوته ثبوتها، وهذا مثل فلا يهولك عدم مطابقته للواقع

(أما إذا كان السند أعم من المقدمة وتقيضها معاموماً مطلقاً) فلا ينفع المال إبطاله ومثاله كلمة «مذكور» بمعنى «ما يمكن أن يذكر» فهي تحمل الوجود والعدم فإذا قال المانع مثلاً «لم لا يجوز أن يكون بعض التامى مذكراً» فاحطاله لا يبعد المستدل بل يضره لكن الاستناد به لا يكاد يصدر من عاقل فلذا لم يحترز الكتاب عنه (وأما الرابع) وهو الأعم من وجه فلا يقوى المنع لأنه قد يتنى مع تقيض المقدمة وهو ظاهر ولا ينفع الملل إبطاله لأنه لا يستلزم ثبوت المقدمة في المثال: إبطال «بعض النامي أخضر» يثبت «لا شيء من النامي أخضر» وهذا لا يستلزم المقدمة وهي «كل نام متحرك بالارادة» ولعل أطلت الكلام في هذا المقام لكن الحاجة داعية. قال:

ولا يغيب عنك أن المنع بمعنى العرفي لا يتجه على الدعوى
ولا على النقل بطريق الحقيقة، وإنما استعماله في منع الدعوى أو
النقل من حيث أنه طلب إثبات الخبر وإنما أعدناه لتذكرك به.

أقول: قد سبق أن المنع في عرف النظار هو طلب لدليل على مقدمة الدليل، وقد كانت الدعوى والنقل ليس شيء منها مقدمة دليل كان استعمال صيغة المنع في الخصومة فيهما مع المدعى والعاقل ليس بطريق الحقيقة، وذلك بين، وإنما هو مجاز علاقته لاطلاق

لأنه طلب اثبات مطلوب المدعى والناقل ، وهذا وإن كان سبق في المبادئ أعيد
 التذكير به ولاستيفاء مباحث المنع فتأمل . قال :

تنبيه

قد تكون صغرى الدليل محتملة لمعنيين ، فيردد السائل
 لمنع بينها وبين الكبرى كما قاله صاحب التقرير : كأن يقول
 المعلل مشيراً إلى فرس : هذا انسان ، لأنه حيوان وكل حيوان
 'نسان فيقول السائل : إن أردت أنه حيوان باطوق فالصغرى ممنوعة
 وإن أردت أنه حيوان مطلقاً فالكبرى ممنوعة . وذلك لأن الحد
 الاوسط في الصغرى على أى وجه حمل يحمل عليه في الكبرى لأن
 الحد الاوسط يجب اتحاده .

أقول : التنبيه في الاصل مصدنه بنسديد الداء بمعنى أيقظ وأفاد ، يقال نبيه
 من رومه إذا أيقظته ونه على السى . دل عليه وأفاده إذا كان فيه نوع خفاء ودعت
 إليه حاجة . وقد جرت عادة المؤلفين باستمهارة آخر الباحث في الترجمة عن
 أحكام لم تكن تعلم من سابق الكلام ويدعو إليها المقام . وللأسفة جلية ، وهو هنا
 ترجمة عن حكم ، إذ كانت صغرى دليل المستدل باعتبار محمولها محتملة لمعنيين
 بالنسبة لمنع السائل منعاً موحياً ، وهو أنه يردد المنع بين صغرى الدليل

وكبراء كما قال صاحب التقرير . (مثل ذلك) أن يقول الممثل مشيراً الى فرس . هذا
انسان لانه حيوان . كل حيوان انسان ، فيقول السائل مردداً منه بين صغرى الدليل
وكبراء : ان أردت . بـوان في الصغرى أنه حيوان ناطق فالصغرى ممنوعة لان
الفرس ليس بحيوان . واني . وان اردت مطلق حيوان فالصغرى مسلمة والكبرى
ممنوعة لانه يصدق ليس كل حيوان بانسان ، فيكذب تقيضه لان التقيضين لا يجتمعان
وليس للممثل ان يقول ان أردت بحيوان في الصغرى حيواناً غير مفيد ناطق
وأردت به في الكبرى حيواناً مفيداً بناطق : لان الحد الاوسط يجب اتحاده
فأى معنى حمل عليه الحيوان في الصغرى وجب أن يحمل عليه في الكبرى ، والا لم يشكر
الحد الاوسط فلا ينتج الدليل كما هو مبسوط في كتب المنطق . فان كنت في ريب من
هذا فارجع اليه واطمئن . قال :

— — —

(وقد تكون المقدمتان ممنوعتين معاً) فيقول : لانسلم الصغرى
ولو سلمت فلانسلم الكبرى : كأن تقول هذا انسان مكلف وكل
انسان مكلف تجب عليه الجمعة . فينتج للسائل أن يقول لانسلم الصغرى ،
لم لا يجوز أن يكون غير مكلف ، ولو سامنا فلا نسلم الكبرى ، لا يجوز
أن يكون به عذر من الاعذار المرخصة في ترك الجمعة

أقول : قد تكون المتنوع مرتبة ويمنع السائل احدى مقدمتيه . ثم
يسألها ولو منزلاً معه . وينتج الاخرى . (مثل ذلك) أن تقول في الاستدلال على أن
شخصاً مينا تجب عليه الجمعة : هذا انسان مكلف وكل انسان مكلف تجب عليه الجمعة

فتجدها سائل في الملع أن يقول : لاسلم أنه مكلف لم لا يجوز أن يكون غير مكلفه ملنا
أنهم كالممكن لاسلم أن كل مكلف يجب عليه الجملة لم لا يجوز أن يكون به عذر من الاعتذار
لمرصة في تركة الحمة كالمرض والسفر، وهذا غير ما سبق من التبع الرد وهو ظاهر قال :

(والثاني) من الاعتراضات التي ترد على التصديق « التقضى »
وهو يقيد بالاحتمال ، وهو الاعتراض بفساد الدليل الجريانه في غير
المستوى مع تخلف الحكم أو استلزامه المحال (ولا بد من دليل على
التقضى يسمى « شاهدا » كما سبق بيانه في البداية .

أقول : لما انتهى من الكلام على الاعتراض الاول من الاعتراضات الواردة
على المقدمات ، ووفاه - منه من تحت - أخذ يتكلم على الاعتراض الثاني من تلك
الاعتراضات وحال على ذكر من التصديق وأنواعه - فلا يطيل الكلام بالتعرض لتلك
الاعتراضات ، فإني سأطاول فقال : والثاني من الاعتراضات التي ترد على التصديق المقضى
هو - وإن كان سبق بيانه في البداية - أعاده لتفاديه له من جهة التطبيق عاليا
في حجة أخرى حتى لا يطرق لساحته شيء من الخلل ، وقال : وقد اعترض دس
في غير السعوى مع تمام الحكم فلا يكون أميل من سمر ما به مطلوب ولا
في هذا حجب ، أو استلزامه على ولان من دليل على التقضى ويسمى شاهدا
في حجة أخرى ، وذلك لأن الاعتراض دس - أميل دعوى من الخصم فلا راد
من - لا اعتراض بالتقضى غير مرجح . قال :

تقسيم النقص بالتخلف الى مكسور وغيره بالنقص بالخلاصة ١١١

والنقص بالتخلف نوعان : (أحدهما) يسمى نقضا من غير تقييد بمكسور ، وهو جريان الدليل بعينه في غير المدعى والتخلف بدون حذف شيء من خصوصياته (وثانيهما) يسمى نقضا مكسورا . وهو جريانه في غير المدعى والتخلف بعد حذف شيء من خصوصياته

أقول : قسم النقص في الجملة السابقة الى قسمين : نقص بالتخلف ونقص باستلزام المحسوس . وقسم في هذه الجملة النقص بالتخلف الى قسمين نقص من غير تقييد بمكسور ونقص مقيد بمكسور ، (وعرف الاول) بأنه جريان الدليل بعينه في غير المدعى بدون حذف شيء من خصوصياته مع محلف الحكم عنه (وعرف الثاني) بأنه جريان الدليل بعد حذف شيء من خصوصياته في غير المدعى مع تخلف الحكم عنه أى سواء أكان هذا المخوف مدخل في العلية أم لا وسواء أكان حذفه على زعم أنه وصف طردى لأمسنة أم بالحكم أم لا يشمل الصحيح والعاقد ، ولعلك لا تحتاج الى شيء الى أن طاب لحق لا يصير اليه الا اذا اعتقد أن الوصف لا مداخلية له (وجري كثير من على تقسيم لنقص الجريان والتخلف الى ثلاثة أقسام (الاول) بإجراء الدليل بعينه (والثاني) بغيره خلاصة الدليل وذلك بحذف أو تغيير غير مؤثر (كقول الفيسوف ، علماء قدم لأنه أثر قديم ومسدد اليه (مقصده) بقولنا دليلك جري في الحوادث يهودية وهم أثروا ، مع تحالف الحكم فقد حذفوا كلمة « ومسدد اليه » ، (وكقولهم ، « من يوم قضي لا ، منه القطع » (ويقول السائل) دليلك جري في الوقت لا ، منه المكتة من حكمه لأنه ليس كاتبه . فتد استعمل النقص (المكتة) في غير مع مقسمة المال في عدة وحيدة حتى لا يرد

(والثالث) النقض باجراء الدليل مع ترك قيد له مدخل في العلية وسمى نقضا مكسورا

(فعل هذا الاصطلاح) يختص النقض المكسور بالفاسد وعلى لامعلاح الاول يعمل الفاسد والصحيح الذي هو باجراء خلاصة الدليل — فتؤول أمام النقض الى ثلاثة أو أربعة . فتبه قال

(مثال الاول) أن تقول مستدلا (بقياس اقتراني على شيء أنه حيوان) لانه نام وكل نام حيوان ؛ فهذا قياس اقتراني من الضرب الاول من الشكل الاول ، (أو بقياس استثنائي) : لانه ان كان ناميا فهو حيوان لكنه نام ، أو ان لم يكن حيوانا فهو ليس بنام لكنه نام فهو حيوان ، (فينقض كل من هذه الادلة) بحجراته في الشجر مع تخلف الحكم : فهذا كما استبان لك نقض بجران الدليل بعينه في غير الدعوى مع تخلف الحكم : اذ لم يتغير سوى موضوع الصغرى في الاقتراني والمحكوم عليه في الاستثنائي . فالدليل في الحقيقية هو النمو وهو ثابت للشجر مع أنه غير حيوان .

أقول : قد علمت مما قدمناه في شرح الحملة السابقة أن النقض على حري عليه الكتب ثلاثة أنواع : اثنان في وجود الدليل في غير الدعوى مع تخلف الحكم ، وواحد في استثناء الدليل محل ، وقد ذكر في هذه الصفحة مثال النوع الاول وهو وجود الدليل بعينه من غير حذف شيء من خصوصياته

في غير الدعوى مع تخلف الحكم : وهو أن تقول (مستدلا على شيء بقياس اقترائي أنه حيوان) : لانه نام وكل نام حيوان ، فهذا الدليل قياس اقترائي من الضرب الاول من الشكل الاول : وهو أن تكون هتا المقدمتين موجبة كاسية (أو مستدلا على ذلك بقياس استثنائي) : لانه ان كان ناميا فهو حيوان لكنه نام فهو حيوان : لان استثناء عين المقدم يتبع عين التالى ، أو ان لم يكن حيوانا فهو ليس بنام لكنه نام فهو حيوان . لان استثناء تقيض التالى يتبع تقيض المقدم . فيترض السائل كلا من هذه الادلة بحرمان الدليل بعينه في الشجر وهو غير الدعوى ، مع تخلف الحكم وهو الحيوانية . لانه لم يميز من القياس الاقترائي سوى موسوع الصغرى ، والدليل في الحقيقة هو الحد الاوسط وهو يس موسوع الصغرى في الشكل الاول وهو طاهر وفي القياس الاستثنائي لم يميز سوى المحكوم عليه في المقدم ، اذ الدليل في الحقيقة هو النمو وهونات للشجر مع تخلف الحكم . قل :

(ومثال الثانى) على ما نقض عن بعضهم : (ما قال الشافعى في بيع الغائب) : انه مبيع مجهول الصفة عند العاقدين حال العقد فلا يصح بيعه . (وقال الناقض) هذا منقوض بما لو تزوج امرأة لم ير هافاتها مجهولة الصفة عند العاقدين حال العقد وهو صحيح . فقد حذف في النقض من الدليل خصوص كونه مبيع . (ولمعمل أن يجيب) بأن كونه مبيعا ليس بصاردا بل له مدخل في حكم

أقول : مثل النوع الثاني من نوعي النقض بالتخلف وهو النقض المكسور بما نقل عن بعضهم مما قاله القاضي في الاستدلال على بطلان بيع القائب : أنه مبيع مجهول الصفة عند الماقدين حال العقد فلا يصح بيعه ، وقال الناقض منقوض بما لو تزوج امرأة لم يرها : فإنها مجهولة الصفة عند الماقدين حال العقد وهو صحيح ، فقد حذف في النقض من الدليل خصوص كونه ميبعا . إذ الدليل مجموع كونه ميبعا ومجهول الصفة وكون الجهل عند الماقدين وكون الجهل حال العقد ، وقد حذف الناقض من الدليل خصوص هذا الوصف زعمنا أنه وصف طردى لا مدخل له في الحكم (ولكن للعمل أن يجب عن هذا النقض) بأننا لا نسلم أن خصوص كونه ميبعا وصف طردى ، بل هو وصف له مدخل في الحكم . قال

(ومثال نقض الدليل باستلزامه المحال) مالو استدل على أن الوجود صفة وجودية بأنها صفة ثبوتية تحمل على الموجود ، وكل صفة ثبوتية تحمل على الموجود وجودية ، فينقض هذا الدليل باستلزامه التسلسل وهو محال .

أقول : قد أتى فيما سبق على التمثيل لنوعي النقض بالتخلف . أما النوع الثالث فقد مثل له في هذه الجملة بما إذا استدل على أن الوجود صفة وجودية بأنها صفة ثبوتية تحمل على الموجود وكى صفة كذلك وجودية ، فينقض هذا الدليل باستلزامه المحال : لانه إذا كان الموجود موجوداً كان وجود الوجود موجوداً وجودية . فينقل الكلام إليه وهكذا بلا نهاية وهو التسلسل المحال وذلك

نمره قال :

والثالث « المعارضة » وهي كما سبق في البداية أقامة السائل دليلا على خلاف ما أقام عليه الدليل المستدل، وخلافه نقيضه أو ما يستلزم نقيضه : (وهي ثلاثة أنواع) معارضة بالقلب ومعارضة بالمثل ومعارضة بالغير .

أقول : لما أشبع الكلام في التلغ والقبض من الاعتراضات التي ترد على التصديق نحنا وتنبلا ، أخذ يتكلم على الاعتراض الثالث من تلك الاعتراضات وهو (المعارضة) وقد سبق الكلام عليها شرحا في البداية ، لكنه استحسن إعادته هنا من قبيل التذكير يطبق عليه امثل حتى يتمكن في نفسك وتطمئن اليه ولا يكون لك في مجال الياء ، فقال : انها كما سبق في البداية ، أقامة السائل دليلا على خلاف ما أقام عليه الدليل المستدل وخلافه نقيضه أو ما يستلزم نقيضه سواء كان هو دليل المستدل أو غيره ، فيصدق بنوعه معارضة من حيث نسبة ما تقام عليه لما أقيم عليه دليل الخصم وهما المعارضة المقامة على النقيض والمقامة على ما يستلزم النقيض واسواع المعارضة من حيث موافقتها لدليل الخصم صورة ومادة وعدمها وهي المعارضة بالقلب والمعارضة بالمثل والمعارضة بالغير (ونعكس) تقول هذا كلام مجمل يحتاج الى الايضاح بالتمثيل ، فهل أنت تمثل لذلك حتى يزول عنه العموص وجابة هذا السؤال الذي يدور في نفسك تقول سيأتي تمثيل لادواعه بالاعتبار الثاني ، وهناك مثالين لوعيا بالاعتبار الاول (مثل الاول) أن تقول في الاستدلال على أن الجملة واجبة على شخص بعينه : هذا مكلف وتافرت فيه شروط اجبة وكل مكلف كذلك نجب عليه فقول السائل معارضا : هذا معذور دعي معذور لا تجب عليه الشدة ، فمذهبه معارضة نقيض مصوب المستدل .

(ومثال الثاني) أن تقول مستدلا على أن شخصا معينا يجب عليه الحج : هذا موسى
بمؤمن الحج وكل من كان كذلك يجب عليه الحج ، فيقول السائل معارضا : هــذا
لا يثبت على الراحة وكل من كان كذلك غير مستطيع فهذه معارضة بما
يستلزم نقيض المطلوب المستدل . هذا مادار بمأطري في التمثيل لذلك ولعل فيه
مقتضى لك وأنا تأملت في الامثلة الآتية وجدت فيها هذين النوعين أيضا . قل :

(والاول) على مانص عليه في الرسالة نقلا عن السيد يقع في
المغالطات الامة الورود : كما يقال : هذا المدعى ثابت لانه لو لم يكن
ثابتا لكان نـقـيـضه ثابتا لكان شيء من الاشياء
ثابتا ، فينتج : لو لم يكن المدعى ثابتا لكان شيء من الاشياء ثابتا .
وينعكس بعكس النقيض الى : لو لم يكن شيء من الاشياء ثابتا لكان
المدعى ثابتا

أقول : بعد ان ذكرنا اقسام المعارضة بعد عهدك بها أراد جريا على مادرت
عليه من لطريق أثبت بين مواردها ويمثلها أمامك بما يحصره من المثال ، فقال
ولاوب وهو المعارضة بالقلب (بأن يتحد دليل المعلن ورايين معارص مادة . بأن
كان ضد الاية . في لا تترامى واحدا والاستثنائية في الاستثنائي واحدة : لان
ذلك هو مدعى الاستزاع . ومن المراد ، لا تحدد في اعادة أن يتحد
قوة من الدلائل . لأن ذلك غير معقول . ويتحد صورة ان يكونا اقترايين

يكون موردّه على ما نقل عن السيد المعالطات العامة الورد على جميع الاشياء من المطالب التصديقية النظرية كما يقال في الاستدلال على مدعى : هذا المدعى كحدوث العالم ثابت ، مستدلا بقياس اقتراني شرطي : ^{١٠} انه لو لم يكن حدوث العالم ثابتا لكان نقيضه ثابتا ، ولو كان نقيضه ثابتا لكان شيء من الاشياء ثابتا فينتج : لو لم يكن حدوث العالم ثابتا لكان شيء من الاشياء ثابتا ، ونعكس بعكس النقيض — وهو تبديس المقدم بنقيض التالي والتالي بنقيض المقدم — الى : لو لم يكن شيء من الاشياء ثابتا لكان حدوث العالم ثابت ، وهو المطلوب . فيعارضه السائل بالقلب بقوله : دليلك هذا وان دل على ما ادعيته عندي ما يدل على خلافه ، وهو قدم العالم . لانه لو لم يكن قدم العالم ثابتا لكان شيء من الاشياء ثابتا ونعكس بعكس النقيض الى : لو لم يكن شيء من الاشياء ثابتا لكان قدم العالم ثابتا ، قال

وقد يقع في الاقيسة الفقهية كما اذا قال الحنفى : مسح الرأس ركن في الوضوء فلا يكفي فيه أقل ما يطلق عليه اسم المسح كغسل الوجه ، فيقول الشافعى معارضا بالقلب : مسح الرأس ركن في الوضوء فلا يقدر بالربع كغسل الوجه ، وقد استبان لك من هذا التمثيل أن هذا النوع من المعارضة يكون موافقا لدليل المعلل في ائادة والصورة

أقول : اعراضة بالقلب تقع في الاقيسة الفقهية (مثل ذلك) أن يقول الحنفى : مسح الرأس ركن في الوضوء فلا يكفي فيه أقل ما يطلق عليه اسم المسح كغسل الوجه ، فيقول الشافعى معارضا بالقلب : مسح الرأس ركن في

الوضوء فلا يقدر بالربيع كضل الوجه . فدليل المستدل ومعارضة السائل
 بمحددان مادة وصورة أما الصورة فهي القياس الفقهي الذي يسميه المناطق
 تمثيلا وإما للمادة فهي الركبة في الوضوء مثل غسل الوجه ولا عبرة باختلافهما في
 ثبوت حكم الأصل وفي استاده الى العلة (وأنت اذا تأملت في هذا المثال)
 وجدت المعارضة لم تنتج ما يناق دعوى الخصم فان عدم التقدير بالربيع وعدم
 كفاية الأقل يجتمعان في وجوب الكل كذهب مالك (فلا بد لصحة التمثيل به)
 ان يكون الخصمان اتفاقا على ان الثابت احد المذهبين فحسب ، فيكون بطلان
 احدهما مستلزما لثبوت الآخر بالنظر الى أمر عارض وهو اتفاقهما وان لم يستلزمه
 بالنظر الى ذاته

وقد استبان لك من هذا التمثيل أن هذا النوع من المعارضة يكون
 موافقا لدليل المال في المادة والصورة . قال :

(والثاني) كقول المستدل على حدوث العالم : العالم محتاج الى
 المؤثر وكل محتاج الى المؤثر حادث فالعالم حادث ، فيقول السائل
 معارضا بالمثل : العالم مستغن عن المؤثر وكل مستغن عن المؤثر
 قديم فالعالم قديم ، فهذا النوع كما ترى من التمثيل موافق لدليل
 المستدل في الصورة : لانهما قياسان اقترانيان من الضرب الاول
 من الشكل الاول ، دون المادة : اذ مادة الاول الاحتياج الى
 المؤثر . ومادة الثاني الاستغناء عن المؤثر .

أقول : ومثال النوع الثاني من أنواع المعارضة - وهو المعارضة بالمثل ، وهي إقامة السائل دليلا على خلاف ما أقام عليه الدليل المستدل موافقا لدليله في الصورة دون المادة - أن يقول السني في الاستدلال على حدوث العالم : العالم محتاج الى المؤثر وكل محتاج الى المؤثر حادث فالعالم حادث ، فيقول الحكميم معارضا بالمثل : العالم مستغن عن المؤثر وكل مستغن عن المؤثر قديم فالعالم قديم فصوره الدليل والمعارضة واحدة لانهما قياسان اقترايان من الضرب الاول من الشكل الاول ، أما مادتهما فمختلفة : اذمادة دليل السني الاحتياج الى للمؤثر ، ومادة دليل الحكميم الاستغناء عن المؤثر ، وذلك لان هذا هو الحد الاوسط فيهما ، وقد عرفناك سابقا عن كُتب أنه هو الدليل في الحقيقة فقد ظهر لك من هذا التمثيل أن هذا النوع من المعارضة موافق لدليل المعلل في الصورة دون المادة وسندين لك فيما يتلو بعد ما يفصله المعلل اذا عورض دليله فترقب . قال :

(والثالث) كان يقول السائل في هذا المثال لو كان العالم حادثا لما كان مستغنيا عن المؤثر لكنه مستغن عن المؤثر فهو قديم ؛ فهذا - كما هو بين - يخالف لدليل المعلل في الصورة والمادة أما المخالفة في المادة فقد سبق بيانها ، وأما المخالفة في الصورة فلأن قياس المعلل اقتراني وقياس المعارض استثنائي ، وكان يقول الفيلسوف العالم اثر القديم وأثر القديم قديم فيقول السني لو لم يكن العالم حادثا لما كان اثر القديم لكنه أثر القديم ، فهذا كما ترى يخالف في الصورة

دون المادة فالمعارضة بالغير قسمان ، وقد سبقت الإشارة الى تباين هذه الانواع في البداية

أقول : (ومثال النوع الثالث) من أنواع المعارضة — وهو المعارضة بالتعير وهي مخالفة دليل الملل صورة — أن يقول السائل في المثال السابق وهو الدليل على حدوث العالم وهو أنه يحتاج الى المؤثر ، معارضا بدليل شرطى استثنائى : لو كان العالم حادثا لما كان مستغنيا عن المؤثر لكنه مستغن عن المؤثر فهو قديم . فهذا دليل استثنائى استثنى فيه نقيض التالى فينتج نقيض المقدم ، وهو مخالف لدليل الملل مادة وصورة : أما المخالفة في المادة فقد سبق بيانها في التمثيل للنوع الثانى ، وأما المخالفة في الصورة فلأن دليل الملل قياس اقترالى حلى ، والمعارضة قياس شرطى استثنائى كما سبق

(ولها مثال آخر) أن يقول الفيلسوف: العالم اثر القديم وكل أثر القديم قديم فالعالم قديم ، فيقول السئ معارضا لولم يكن العالم حادثا لما كان اثر القديم لكنه أثر القديم فهو حادث ، فهذا الدليل كما ترى مخالف لدليل الملل في الصورة لانه استثنائى رفع فيه التالى ودليل الملل اقترائى من الضرب الاول من الشكل الاول ، موافق له في المادة وهي كونه أثر القديم لانه الحد الوسط في الاقترائى وبحمول الاستثنائية في الاستثنائى

(فالمعارضة بالغير قسمان) احدهما يخالف في الصورة والمادة ، والثانى يخالف في الصورة دون المادة . (وقد صرح) بهذا الثانى ويكونه من المعارضة بالغير (المصام) في شرح الآداب الضدى وجهه (السيد) في حاشيته على شرح حكمة العين من قيل المعارضة بالمثل ، والقلب الى هذا أميل (ولا يخفى)

هل تتمتع المعارضة في القطعيات - هل يشترط فيها التسليم ١٢١

أن كل امثلة هذا القسم يمكن ردّها الى المعارضة بالقلب بتحويل صورتها ولو قبل بحججه قسما من المعارضة بالقلب لم يبعد . فتأمل

(وقد اتضح لك أن المعارضة) : اماموافقة لدليل المستدل ، واما مخالفة في المادة أو السورة أو فيها وقد سبق القول في تبين هذه الاقسام في البداية وسيأتي مزيد لذلك في السعة الرابعة فترقب . قال :

(وقد بظن) أن المعارضة بأنواعها لا تجري في القطعيات عقلية أو نقلية لامتناع اجتماع النقيضين ، وهذا ظاهر اذا كان يشترط فيها تسليم السائل دليل الخصم باطنا ولم يشترطه الظاهر بل اختلفوا أيشترط التسليم ولو بحسب الظاهر أم لا ؟ الاول أشهر واثناني أظهر

أقول : قد علمت أن المعارضة تنتج نقيض دعوى المستدل أو ما يستلزم نقيضها . وذلك بوجوب الظن بأنها لا تجري في القطعيات عقلية ونقلية : لأن دليل المستدل ينتج الدعوى ، وهو أو غيره يثبت به المعارض نقيضا والنقيض لا يجتمع ، وهذا من القضايا البدئية التي لا تقبل النزاع ، لكن هذا ليس مستغنا على الإطلاق بل هو مقيد بما لو كان يشترط في المعارضة تسليم دليل المستدل بطل بمعنى اعتقاديته . فان من سلم هذا التسليم في القطعيات لا يمكنه المعارضة إذ لمزم التناقض وهذا لم يشترطه الظاهر ، بل اختلفوا في أنه يشترط في المعارضة تسليم دليل الخصم ولو بحسب الظاهر ، بمعنى عدم التعرض له فهم من قال : نعم يشترط ذلك ، وهو أشهر ، ومنهم من قال : لا يشترط ذلك بل يجوز انكاره ، وهو أظهر الراين عندهم ، فعلى الراين

يمكن المعارضة في القطعيات لأنه على الأول يجوز التسليم ظاهراً مع الإنكار باطناً وعلى الثاني يجوز ذلك ويجوز الإنكار ظاهراً أيضاً ، قائل : قال :

(قيل) يلزم الثاني أن تكون وظائف السائل منحصرة في المزم والنقض لان المعارضة على هذا الرأي تكون مندرجة في النقض (وفيه) أن عدم اشتراط التسليم لا يوجب عدم التسليم .

أقول : قيل في بعض كتب المناظرة كالرسالة الشريفة انه يلزم على الرأي الثاني السلبى - وهو أنه لا يشترط في المعارضة تسليم دليل الخصم - أن للسائل وظائف ثلاثا وهما المنع والنقض لان المعارضة على هذا الرأي اعتراض بالنقض ففى مندرجه فيه . وهذا خلاف المعروف عند الجمهور (وفيه) ان عدم اشتراط التسليم لا يوجب عدم التسليم بل يجوز له فلا سائل ان يسلم وأن ينكر ولا يلزم الخصم الا لو اشترط عدم التسليم وهو ظاهر هذا . (واعلم انه قل الاصوليون) يمنع تعادل قاطعين أى تقابلهما بان يدل كل منها على متناقض ما يدل عليه الآخر . وهذا منشأ اتظن بأن المعارضة لا تقع في القطعيات . وقد عرفت تفصيله

(واعلم انه يمثل في كتب المناظرة) للمعارضة بانقلاب بالاضطرابات العامة لورود . فلا تكاد تجد كتابا لا يمثل بها بل انهم يقتصرون عليها . وهذا مما لا تستريح النفس اليه فانه لا يقصد بها اصابة كبد المصواب ، وهذا الفن يرى مناه فاستعمل نظرك ولا تكن من المألذين . فضل الطريق السوى والله الهادي في سبيل الرشاد . قال

الشعبة الرابعة

في بيان وظائف الملل والسائل

أقول : التزم المصنف في هذه الشعة بيان وظائف الملل وموقفه في الاستدلال والمحرص على دليله حتى يؤدي للطلوب منه . والتزم فيها أيضا بيان وظائف السائل وأطواره مع الملل مرتبا ذلك . ومنصلا له تفصيلا وافيا . وهذا مضي أكثره في البحوث السابقة لكنه لم يكن مرتبا ولا منفصلا على هذا النحو ولم يكن وافيا . بل كان مبشرا فيها حسب اقتضاه الصناعة . فذكره في هذه الشعة منظما مستوفي مقرونا بالتفصيل . حتى لا يكون فيه شيء من الغموض وحتى يسهل الوقوف عليه ، ويسير الرجوع اليه عند الحاجة للنوعية . قال :

دعوى الملل اما أن تكون (ضمنية) واما أن تكون (صرحة)
(فالاولى) في التعريفات والتقسيمات . (والثانية) في التصديقات .

أقول : لما كانت المذهب التي تكون طرقها عملا للمناظرة تصورية وتصديقية ، وكان في المناظرة في الاولى خفاء ، فوجود وظائف الملل والسائل فيها خفي : لان المناظرة انما تكون في الاحكام ، مهد لبيان وظائف السائل والملل بتقسيم الدعوى الى قسمين ضمنية وهي في التصورات من التعريفات والتقسيمات وصرحة وهي في التصديقات . فالمناظرة في التصورات ووظائف الملل والسائل فيها بالنسبة لما نصمته من الدعاوى والتصديقات وقد سبقت الاشارة الى ذلك في الاصل الاول . قال :

أما الأولى فكما نبهناك عليه . والحاد غرضه نقش صورة المحدود
المعقولة في ذهن السامع فمثله كما قال بعضهم مثل النقاش الذي يحاول
أن ينقش صورة محسوسة في لوح ، فكما أن النقاش إذا اخذ يرسم
الصورة في اللوح لا يتوجه عليه منع كذلك الحاد ، لأنه لما كان التحديد
يتضمن الحكم بأن ما ذكره حدلما أراد بيانه صح أن يتوجه عليه الاعتراض
من السائل .

أقول : ذكر بقوله « أما الأولى فكما نبهناك عليه » ماسق في الأصل الأول
من أن في تعريف دعوى أنه مساو للمعرف وبيان له ، ونبه بقوله « والحاد » الخ
على دفع ما قد يتمسك به في منع جريان المناظرة في التعريفات ، فالمراد للتعريف
غرضه الذي يحاول تحقيقه هو نقش صورة المحدود في ذهن السامع أي إيصالها
إلى نفسه ، فمطابقه انترسم فيها ، فمثله وحاله في عمله هذا - وهو إيراد التعريف
على ما قال بعضهم في بيان كون التعريفات محلا للمناظرة - حال النقش الذي
يرسم صور المحسوسات ويختم في أن تكون مطابقة لها ، فكما أن النقش إذا
أخذ يرسم صورة محسوسة في لوح لا يتوجه عليه منع ، كذلك الحاد ، لكن لما
كان بين حال النقش وبين حال المعرفة فرق من ناحية أن عمل المعرفة يتضمن
الحكم بأن ما أورده من التعريف بيان لما أراد بيانه صح أن يتوجه عليه الاعتراض
من السائل . هذا .

(وفي التمسك بهذا) في منع المناظرة في التعريفات ودفع ذلك بالفرق

لذى ذكروه بحث : لان كلام من عمل المرف وعمل النقاش ليس فيه صريح دعوى ،
فهما من هذه الناحية سواء ليس أحدهما أظهر من الآخر حتى يتمسك به في منع
توجه الاعتراض ومن ناحية تضمن الحكم هما سواء ايضاً فكما أن في التعريف
حكماً بأنه بيان للمعرف - بفتح الراء - كذلك في نقش الصورة المحسوسة في
المرح حكم بأنها مطابقة لما هي صورة له (وقد يقال) ليس غرضهم الدفع
بالفرق بل بيان وجه ورود الاعتراض على التعريف وان شاركه في ذلك
مقتضى النقاش ولا ريب ان المحسوس أوضح من المقول فتأمل وعول على فكره والله
الموفق . قاله :

وقد عرفت مما أتينا عليه في الشعبة الرابعة من بحث التصورات
الاعتراضات التي ترد على التعريف ، كما عرفت أقسام التعريف من
البيان السابق في الشعبة الثانية من ذلك البحث ، (وأملك تقوى)
ان فيما سبق من البيان غنية عن التعرض لوظائف السائل والمعلل
في التصورات ، (فنقول) نعم لكن المقام لحقائه يحتاج الى زيادة بيان
فلنأخذ فيه .

أقول : لما كان في التعرض لبيان وظائف المعلل والسائل في تصورات
سبق " كما علم ، في الأصل الاول في الشعبة الرابعة منه - كما أن أقسام تعريف
سبق بيانها في الشعبة الثانية منه - مع أنه لا اعتراض على صحتها -
سكراً وأنه أمانة غير مل ، دفع في هذه المسألة ذلك لا اعتراض عليه .

على أن ماسبق من البيان فيه غنية عن الاعداد ، لكنه استحسن اعداده ليتنظم البحث وتتصل حلقاته على نسق يروق الناظر ، ولأن المقام لحقائه يحتاج لزيادة ايضاح ، والاعداد لا تخلو من اعادة ، فلأخذ في ذلك البيان غنّه وكن من الشاكرين . قال :

(اذا أورد الم عرف تعريفا لفظيا) وهو إنما يكون لعالم بالمعنى جاهل بوضع اللفظ لذلك المعنى كان يقول البر القمح ، (فللسائل) أن يقول نعم أن البر هو القمح (فيجيبه الم عرف) بالنقل عن اللغة كان يقول هو كذلك في القاموس ، فاذا لم يقتنع أطلعه على ما فيه .

أقول : قد عرفت ما سبق من البحث في الاصل الاول أن أقسام التعريف ثلاثة لفظي واسمي وحقيقي ، وقد بدأ للمصنف البحث في بيان وظائف الم عرف والسائل في التعريفات بالتعريف اللفظي على حسب الترتيب الطبعي فقال : اذا أورد الم عرف تعريفا لفظيا) — وهو إنما يكون لعالم بالمعنى جاهل بوضع اللفظ لذلك المعنى كان يقول البر القمح ، فهذا تعريف اللفظي . وفي موضوع لذلك المعنى الذي يعرفه السامع وليس بيانا للمعنى لانه معنوي . وبين للمصنف للحاصل — (فللسائل) أن يتعرض هذا التعريف مع كان يقول : نعم أن البر القمح . وتسمية هذا البحث بهذا التسمية بحرية وقد عرفت فيما مضى ان التعبير عنه بما اشتق من لفظ المنع مجاز (يجب حراء ، عن هذا المنع بالنقل عن كتاب اللغة المعتمدة كان يقول هو كدر في تدريس . فاذا لم يقتنع السائل بأنه كذلك في كتب اللغة المعتمدة

أطلمه عليه في الكتاب الذي نسب إليه، وليس للمعرف طريق لدفع المنع عن هذا القسم من التعريف غير النقل عن اللغة . قال :

(ولاسائل) أن يعارض التعريف بتعريف مباين ليس باعتبار
وضع آخر (ويجواب) بالمنع وعيبره

أقول : ذكر في الجملة السابقة اعتراض التعريف اللفظي بالمنع والجواب عنه . وذكر في هذه الجملة أنه يتراض بالمعارضة بتعريف مباين ليس باعتبار وضع آخر ، فإذا صح بطل الاول (ويجواب) بمنع مباينة الثاني للاول لو سمع كونه باعتبار الوضع الاول مستندا بأنه مشترك بين المعنيين أو بنحو ذلك كاثبات التعريف الاول بأثبات نقله عن أئمة اللغة

(فإذا كان التعريف الثاني مساويا للاول أو أعم أو أخص ، أو كان باعتبار وضع آخر بأن كان المعرف — بفتح الراء — مشتركا بين المعنيين ، لم تقدر المعارضة به ، ولأرب ان المعارضة بالمباين بدون اعتبار وضع آخر بإبطال صحة التعريف فمرجها الى القضي (والذي اراه) ان المشترك اذا عرف باعتبار وضع يجوز معارضته بتعريف باعتبار الوضع الآخر اذا كان المتراض يزعم ان المقام يقتضي هذا الوضع الآخر ، فيكون حاصل المعارضة حينئذ بطل التعريف الاول بالنظر للمقام وان لم يبطل بالنظر لذاته . وأن المعنيين الحقيقي والمجازي كالمعنيين في المشترك . وأن الجواب حيث يكون بمنع . ثم يقتضي الوضع الآخر أو بأثبات انه يقتضي الوضع الاول فتأمل . قال .

وإذا أورد تعريفا اسميا — وقد سبق ما ينهت عن تفرق

بينه وبين اللفظي - فوظائف السائل والمعلل حسبما سبق من البيان
والسائل «أن ينقضه» باختلال طرده أو عكسه وبغير ذلك مما سبق ،
وعليه أن يأتي بشاهد على اختلال التعريف ، والا كان مكابرة غير
مسموعة .

أقول : هذا بيان لوظائف المعلل والسائل في التعريف الاسمي ، والتعريف
الاسمي على ما سبقت الإشارة اليه في الاصل الاول يكون لمن يعرف مفهوم اللفظ
ولكنه يحل تفصيله ، فيفيده التعريف ذلك ، فوظائف السائل والمعلل فيه حسبما
سبق من البيان من الاعتراض بالمنع والمعارضة ، والجواب ينتقل عن الله وهو
ظاهر . وفي ذلك الكلام جنوح الى أن التعريف الاسمي من اللفظي وهو رأى
بعضهم كالسعد ، (وللسائل أن يترضه بالقص) بأنه يحتل الطرد وغير مانع . أو يحتل
المكس وغير جامع وبغير ذلك مما سبق كاستلزام المحال وعدم الارضية ، وعلى
السائل في حالة اعتراضه نقض التعريف (أن يأتي ساهد) على اختلاله فيأتي
عند دعوى اختلال الطرد بفرد يصدق عليه التعريف ولا يصدق عليه المعروف وعند
دعوى اختلال المكس بفرد يصدق عليه المعروف ولا يصدق عليه التعريف
فاذا لم يأت السائل بشاهد على ذلك كان اعتراضه بالنقض مكابرة غير مسموعة .

فيجيب المعلل بمنع مقدمة دليله : فقد صار معترض التعريف
«ستدلاً وموجهه مانعاً» . وعنه الجواب بأنه تعريف بالاعم على طريقة
«متقدمين» . أو بأنه أراد تمييز المشهور مما يصدق عليه المعروف لاكل
ما يصدق عليه كما سبق «لا يناء الى ذلك» .

أقول : (إذا اعترض السائل) التعريف بنقضه باختلاله وأتى بفاهد على ذلك (قلعلمل) عند ذلك أن يجيب عن اعتراضه (يمنع شيء من مقدمات دليله) الذي أقامه شاهداً على النقص : فقد تغير موقف كل من الملل والسائل ، فصار السائل الذي هو معترض التعريف مستدلاً لأنه ناقض والموجه لتعريف ما ساء ، (ومن منع المقدمات) منع الكبرى القائلة (كل تعريف مختل الطرد أو العكس فاسد) مستدلاً بأنه تعريف بالاعم على طريقة المتقدمين من الماطقة وهي جواز التعريف بالاعم إذا أريد تمييز المعرف عن بعض ما عداه ، أو أنه أراد تمييز المشهور بما يصدق عليه المعرف - بفتح الراء - لاكل ما يصدق عليه فهو تعريف بالاخص على طريقتهم ، كما سبق الإيلاء الى ذلك قريباً في مباحث التعريفات من الاصل الاول .

(فان قلت) وهذين الجوابين ضعف لأن فيها سداً لباب المناظرة في التعريفات (قلت) إذا كان المعرف صادقاً فيما يجيب به فمعه عنه منع عن اظهار الحق .
(نعم لك أن تقول) ان لكل مقام مقالاً فإذا كان المقام مقام التعريف الجامع المانع كان الاعتراض قوياً والجواب ضعيفاً . والا فبالعكس . قال :

وكذا إذا كان التعريف الذي أورده « اصطلاحياً » كتعريف اليسع والاجارة والفاعل والعكس في اصطلاح أهل هذه الفنون .

أقول مثل التعريف الاسمي التعريف الاصطلاحي اعترض وجوباً وقد سبق في مباحث التعريفات من الاصل الاول شرح ذلك مما لا يحتاج الى مزيد . قال :

وكذا إذا كان حجة (فاسد) ان يعترض به سبق (ويجيبه)

(المعرف) بما عرفت .

أقول : ما سبق من البحث أعما هو فيما لنا كان التعريف لفظيا أو اسما او اصطلاحيا ، فإذا كان حقيقيا قلنا نظرة السابقة في التعريف الاسمي جارية فيه ومنها المعارضة بالمباين التي حاصلها ابطال صحته ، وسبق في مباحث التعريف لمعارضة يخالف في المفهوم واحتصاصها بالحد التام وحاصلها ابطال حديثه . قال :

(وقد يتجه للسائل في الحد أن يمنع) جنسية الجنس أو فصلية الفصل مستندا في الاول الى تجويز كونه عرضا عاما وفي الثاني الى تجويز كونه خاصة (لكنه) يصعب على الحد اثبات ذلك (كما ان للسائل أن يعترض) بأن في ألفاظ التعريف غموضا أو خطأ لغويا (لكن ذلك) ان لم يحصل به الاخلال بالوضعية لا يقدح في صحة التعريف من جهة الصناعة (ووظيفة المعرف) دفع ذلك ولكن سيكونه لا يعد الحما ولا انقطاعا

أقول : كما أن التعريف الاسمي سواء أكان حدا ام رسما يتضمن دعوى أنه بيان للمعرف وأنه مساو له فيناظر فيه بما سبق ، كذلك التعريف الحقيقي حدا كان أو رسما وهذا هو انذى مضى القول فيه لكن يزيد الحد الحقيقي والاسمي بأنه يتضمن دعوى أن العلم المأخوذ منه جنس وان المميز عن المشاركات فيه

فصل ، فيتحجج للسائل أن يعترض عليه بمنع جنسية ذلك العلم أو فصلية ذلك المميز مستندا في الاول الى تجويز سكوته عرضا عاما وفي الثاني الى تجويز كونه خاصة ، فيكون تعريفه ربما لاحدا ، فعلى المرف اذا وجه السائل عليه هذا الاعتراض أن يثبت الجنسية أو الفصلية ولكن أثبت ذلك عصر ولعلك على ذكر من أن ذلك تعرض له المصنف في بحث التعريفات ولم ينفه . هذا .

(ولا تنوم) تخصيص هذه المناظرة بالحد الحقيقي قائمها تجرى في الحد الاسمي ايضا لانه لا فرق بينها الا كون الحد الحقيقي للحقيقة الموجودة والاسمي للمفهوم الذي لم يعلم وجوده قاذرا علم وجوده صارحنا حقيقيا ، غاية الامر أن ذلك العلم وذلك المميز قبل العلم قد لا يسميان جنسا وفعلما لكهما ذاتيان للمفهوم .

(واعلم) أن لفظ « التعريف الحقيقي » قد يطلق على ما يقابل اللفظي ويشمل الاسمي كما يطلق على ما يقابلهما فلا تقع في الغلط لتمدد الاصطلاحات

« والسائل أن يعترض » على التعريف بغير ما سبق فيقول ان في الفاظ التعريف غموضا أو خطأ أو با ، لكن الاعتراض بذلك ان لم ينشأ عنه عدم كون التعريف اجلي من المرف لا يقدح في صحة التعريف من جهة الصناعة المنطقية ، (ووظيفة المرف) عند الاعتراض بذلك دفعه ، لكن اذا سكنت عن الدفع لا يمد سكوته الخاما ولا انقطاعا . قال

(وان كان التصديق صريحا فيتحجج للسائل) عند ايراده اذا كان نظريا مجهولا أو بدهيا خفيا (أن يستفسر) من المعلن ان كان في حاجة الى استفسار حتى يستضيء الطريق للبحث اظهارا للصواب ، (ووظيفة المعلن) عند ذلك (البيان) فان لم يأت المعلن بدليل على دعواه أو تنبيه بعد ابرادها طالبه السائل به (ووظيفة المعلن) عند ذلك (اقامة الدليل أو التبيه)

أقول : كل ما سبق من البحث فيما إذا كانت التصديق ضميا ، فلما استوفي القول فيه انتقل الى الكلام على التصديق المصريح المقصود فيه النسبة التامة قصدا أولا واستقصاء بحثا وتنبؤا . وبدأ الكلام فيه بالحلقة الاولى وهي إيراد الملل التصديق بـ شرط أن يكون نظريا مجهولا أو بدعيا خفيا ؛ (فتجه للسائل) عند إيرادها وأن يستفسر من الملل وطلب منه الإيضاح إذا كان التصديق في حاجة الى ذلك لاستعنى الطريق للبحث اظهارا للصواب كان يقول المربع محيط به خطوط وكل ما كان كذلك فهو شكل فقي ذلك غموض يحوج الى استفسار (ووظيفة الملل عند ذلك) البيان (وبعد ذلك) ان لم يأت الملل بدليل أو تبيح على دعواه طالبه به (وظيفة الملل عند ذلك) إقامة الدليل أو التبيح . قال .

فإذا أقام الدليل على دعواه . ويسمى حينئذ في اصطلاح الظاهر معللا ومستدلا ، أما تسميته معللا في غير هذه الحالة فتسمية مجازية . كانت وظيفة السائل عند ذلك منع مقدمة معينة منه . وقد بهنك فيما مضى من القبول على معنى المقدمة . منعنا مجردا عن السند أو مع "سند بشرط أن يكون السند مساويا لقيض المقدمة المنوعة أو أنخص ولو في زعم المانع

أقول . وقد أقام مورد التصديق الطريق الدليل على دعواه - (ويسمى حينئذ معللا ومستدلا تسمية حقيقية لاثباته دالة ودليل . أما تسميته بذلك في غير هذه الحالة - فانه ما قبل إيراد الدليل وتسميته شرطا . تسمية مجازية بالبيان . من مخرجين . وقد سبق القول في ذلك . ان كان هذا - كان

وظيفة الدال عند ذلك منع مقدمة معينة مه - وقد بهك في التمهيدات على معنى المقدمة وانما ما توقف عليه - الاليل سواء كانت جزئه أو شرط انتاجه كما أو كيفا أوجهة أو تقريره - اما منعا محردا عن السند أو مع السند بعرض أن يكون السند مساويا لقيض مقدمة المنوعة أو أخص بحيث يلزم من صدقه صدقه : لان التساو بين الخا صدق أحدهما - بق الآخر - ولان الاخص كلما صدق الاشم والا لم يكن أخص ، هذا حلت - وقد سبقت الإشارة الى ذلك في القسم الاول ، ونما اءده لانه حلقة من حلقات هذا البحث ، وقد مضى توجيه اشتراط كون السند مساويا لقيض المقدمة المنوعة ، أخص ولو في زعم المانع وانه لما يصلح للاستدلال به وبغوى النع اذا كان كذلك

(فان قات) ما معنى قولهم « ولو في زعم المانع » مع أن ما كذب بقويا المنع دا توفرد ، هذا الشرط الماتر . (قلت) معناه أن المارى محسب استند وتقوية المنع على كونه كذلك في زعم المانع . أما اذا كان أسمه حلا ، أو س ، وجهه ان نقص المقدمة المنوعة في زعمه ولا يجوز له لاستداده وثلاث ر د يكون مستند الصحيح كدث في الواقع ، فان أردت هذا فهو غير وجه لا - - - أن السند يلزم عند قه أن يكون موحا لأختم المعال ، ذلك لا يقو ، أحدهما قول : - -

(وأن مضه نقضا اجماليا) اذا هن قابلا للنقض - ولا - - -
يأتي بدليل دال عليه وبسمى ما يبدل على فساد الدليل ، اخاف
أو استلزام تحول (شاهد النقض) كما نيهتك عليه فيما مر - يك -
وانما أعدناه اسظم في سلك هذا البحث (وأن يعرضه) ذا كان
قابلا للمعارضه ، لقلب أو بالمش أو بالغير .

أقول : (وللسائل أن يتنص على الملل دليله) تنصا إجماليا - وسمى إجماليا لأنه ليس فيه تعرض لمقدمه معينة من الدليل - وهذا إذا كانت بالضرورة قابلا للتنص حتى يمكنه أن يقيم شاهدا عليه ليكون التنص موجها وقد قرع سمك فيما مر عليك عن كسب أن التنص (أما بالتخلف أو باستلزام المحل) وأن ما قامه دليلا على ذلك يسمى (شاهد القصر) وأنه عند ذلك يتغير موقف الملل والسائل وتبدل حلما وهذا - وإن كان يرن في أدبيك لأنه لم يتنص على ذكره ما يحوج إلى التذكير به - قد استحسن المصنف أعدته ليأخذ مكانه في وظائف الملل والسائل وذلك وجهه

«وللسائل أن يرضى دليل المستدل» إذا وجد دليلا يتنص فيه مدعى المستدل أو ما يستلزم نقيضه : مثله في المادة والصورة فيكون معارضة بالطلب ، أو في الصورة فقط فيكون معارضة بالمثل أو تخلفا له في الصورة فيكون معارضة بالغير . وقد ذكرنا بفلك تمهيدا لما يأتي من ذكر وظائف الملل عند اعتراض السائل بما سبق فأشكر ذلك ودع العذوذ في المناقشة . قال

(ووظيفة الملل عند المنع مجرداً عن السند) ثبات المقدمة الممنوعة (وعند المنع مع السند) إبطال السند بشرحه المار أو إبطال صلاحته للسندية كونه غير مساو أو أخص بان يبين كونه مهم مطلقاً أو من وجه لكن هذا لا يكفي ، أو اثبات المقدمة الممنوعة مع التعرض لما تمسك به السائل أو بدونه . (وله) إبطال المنع بكون المنوع به دليلاً ، أو وسماً عند المنع ، وتحرير المقدمة الممنوعة وتغييرها بما يساويها أو بما هو أعم منها بحيث لا يتوجه فيها المنع ولا يعد ذلك انقطاعاً ولا إفحاماً (بخلاف

منعه السند) فانه بعد افحاما وانقطاعا عن البحث . فليس منع المعلن
سند السائل موحها .

أقول : ذكر في هذه الجملة وظيفة المعلن اذا اعترض السائل عليه بمنع مقدمه مينة . ومن
مقدماته وأن منعه اما أن يكون غير سند أو مسدا (وأن وظيفة المعلن في الحالة
الاولى) اثبات المقدمة للمنوعة أو ابطال التبع بكون المقدمة بدعية بينة أو مسلفة عند
المنع كمنع حدوث العالم من السبي ، أو تحريم المقدمة للمنوعة أو تغييرها بما يساويها أو
بما هو أعم بحيث لا يتوجه عليها المنع ولا يعد ذلك انقطاعا ولا افحاما (ووظيفة
المعلن في الحالة الثانية) التخير بين أن يجيب بما أجاب به في الحالة الاولى مع ان تعرض
للسند وبدون التعرض له ، وبين أن يجيب بابطال السند وأنه غير صحيح في نفسه
اذا كان مساويا لقيص المقدمة أو اعم منه مطلقا كاسبق ، أو بابطال صلاحية السندية
لكونه غير مساو أو أخص بأن يبين أنه أعم مطلقا أو من وجه وعند ذلك يجب
أن يثبت المقدمة للمنوعة ولا يكفي ابطال السند (أما منع المعلن السند) ففيه موجه
فإذا أجاب بذلك كان ممحيا منقطعاً عن البحث (والخلاصة) أن وظيفة المعلن بعد
اعراض السائل على دليله بالمنع . اثبات المقدمة للمنوعة فيما اذا كان التبع محردا أو
مسندا سد لا يبعد اطلاله المستدل أو ابطال السمع بكون المسموع غير قابل له أو التخير
بين اثبات البدعية للمنوعة مع التعرض للسند وبدونه وبين ابطال السند المفيد
ابطاله . قال

كما أن استدلال السائل على بطلان مقدمة دليل المعلن (غصب غير
مسموع) : لان الاستدلال وظيفته المعلن . وكذلك انتقال المعلن

الى دليل آخر عند منع السائل مقدمة دليله (يعتبر انقطاعا) اذا عجز
عن اثباتها

أقول : لما تعرض لتحديد وظيفة المثلل والسائل تحديدا لا يحل معه لشبهة
كان لزاما أن يبين ماليس من وظيفة كل منهما مما يتوهم أنه منها . وليؤيد
ذلك تأييدا نظره بما هو واضح أنه ليس من وظيفته وأنه منه غير مسموع .
فإنظره بمنع السدقين أن استدلال السائل على بطلان مقدمة دليل المثلل
(غصب) غير مسموع لان الاستدلال وظيفة المثلل .

(أقول) ذلك ليس مطلقا بل خاص بالمقدمة التي يتوجه عليها المنع
إما التي لا يتوجه عليها وهي التي أقيم عليها دليل أو تنفيه أو ادعى المثلل ظهورها
فلا استدلال على بطلانها ليس غصبا لانه يتغير موقف كل منهما ، كما فرع
سمك في هذا الكتاب غير مرة

(كما بين) أن انتقال المثلل الى دليل آخر على دعواه عند افتراض
السائل بالمنع لمقدمة مينة من دليله اذا كان عاجزا عن اثباتها بعد في اصطلاح
النظار انقطاعا ، وليس بانقطاع في الحقيقة لانه لازم نذ المقصود ظهور الحق
بأي دليل كان . كما في التلويح . قال :

(مثال ذلك) أن يقول المدعي : هذا تجب عليه الصلاة
المكتوبة : لانه مكلف وكل مكلف تجب عليه الصلاة المكتوبة
فيقول السائل لانسلم الصغرى مقتصرأ على ذلك . أو يقول

لانسلم الضمى لم لا يجوز أن يكون غير مكلف أو صيا أو مسافرا أو غير مكلف بالحج، فالملل يثبت المقدمة الممنوعة في كل الصور وبطل السند في الصورتين الأولى والرابعة، وبطل في الثالثة والرابعة صلاحيته للسندية بأنه أعم من وجه أو مطلقا ولا يلزم من ثبوته انتفاء المقدمة وفي هذه الحالة عليه أن يثبت المقدمة الممنوعة، وله أن يغير الدليل بتغيير الضمى بأنه مسلم بالغ عاقل، ولا بعد ذلك انقطاعاً

أقول : ذكر في هذه الجملة مثالا طبق عليه الأحكام السابقة تكون مائه أيام عينيك ، حتى لا يكون لديك فيها خفاء فقد : مثلاً ذلك أن يقول المدعى - أى مستدلاً على وجوب الصلاة المكتوبة على انسان معين - هذا مكلف وكل مكلف يجب عليه الصلاة المكتوبة فهذا يجب عليه انصلاً . المكتوبة فهذا قياس من الشكل الاول موافرة فيه شروط الانتاج ، فيمنع السائل الضمى منا مجرّداً عن السند كأن يقول : لانسلم أنه مكلف . أو مع السند كأن يقول معه : لم لا يجوز أن يكون غير مكلف : وهذا سند مسو لنفيض للمقدمة الممنوعة ، أو صيا ، وهذا أخص ، مضيقاً من نفيض المقدمة الممنوعة إذ كل صبي غير مكلف وغير المكلف قد يكون صيا وقد يكون بالغاً مجزئاً مثلاً ، أو مسافراً ، وهذا أعم من النفيض من وجه ، لأن المسافر قد يكون مكلفاً وقد يكون غير مكلف ، وغير المكلف قد يكون مسافراً وغير مسافر . أو غير مكلف بالحج وهذا أعم مطلقاً لانه يشمل المكلف الذى

لا يستطيع الحج . (قلل في الصورتين الأولى والرابعة) يثبت المقدمة الممنوعة مع التعرض لبطان السند أو يدونه . أو يطل السند . (وفي الصورتين الثانية والثالثة) يثبت المقدمة الممنوعة ولا يفيد الاشتغال بطلان السند كما سبق التيه على ذلك (وفي الصورتين الثالثة والرابعة) يطل حلاجه السندية، لكن لا يكفي ذلك كما علم (والملل أن يجيب عن المنع) بتغيير الصغرى من الدليل بما يساوها . وهو أنه سلم بالغ عاقل فانه مساو لانه مكلف : ولا يرد عليه المنع . ولا يد ذلك انقطاعا عن البحث بخلاف الانتقال الى دليل آخر للمجز وهو ظاهر . قل

(أما النقض) مع ايراد الناقض شاهدا عليه - وقد عرفناك فيما سبق من القول أنه يكون بجريان الدليل في مادة مع تخلف الحكم وباستلزام الفساد . وتقريره أن يقال دليلك هذا باطل لانه جار في كذا مع تخلف الحكم . أو لانه مستلزم للفساد وكل ما هذا شأنه باطل — (فوظيفة الملل عند ذلك) الجواب بمنع الجريان مستندا الى أن في الدليل قيداً لم يوجد في مادة التخلف

أقول : ما سبق القول فيه هو بيان وظيفة الملل فيما اذا اعترض السائل عليه بمنع مقدمة معينة من دليله ، فاما اذا كان اعتراضه بالنقض - وقد عرفت معناه فقد بناء غير حرة ، وأنه قد يكون بجريانه في غير الدعوى مع تخلف الحكم وقد يكون باستلزام الحال . (وصورة الاعتراض بالنقض العامة) أن يقل : دليلك هذا باطل لانه جار في كذا مع تخلف الحكم . او مستلزم للفساد ، وكل ما هذا شأنه

باطل ، يتج : دليلك هذا باطل وهو المطلوب - (فوظيفة الملل عند ذلك)
الجواب بمنع الجريان مستداً للمنع الى أن في الدليل قيداً لم يوجد في مادة التخلف
فلم يوجد الدليل لأن الشيء يعدم بعدم جزئه وهو ظاهر ، وسيجيبك التمثيل بعد
لايضاح ذلك وسأنتي بقية الوظائف فترت . قال

كما يقال الوضوء طهارة كالتيتم فيشترط فيه النية ، فينقضه
السائل بقوله : طهارة الحث طهارة ولا يشترط فيها النية ، فيجواب
بمنع جريان الدليل لأن الطهارة ملاحظ فيها كونها حكمية

أقول : قرر فيما مضى قبل أن السائل اذا اعترض دليل الملل بالقص بالتخلف
فوظيفة الملل الجواب بمنع جريان الدليل في غير المدعى مستداً في ذلك الى أن في
الدليل قيداً ملاحظاً لم يوجد في مادة التخلف ، وذكر في هذه الجملة مثلاً
تطبيقاً على ما ذكر من الاعتراض والجواب ، فقال : كما يقال - أي في الاستدلال على
أن النية شرط في الوضوء - الوضوء طهارة كالتيتم فيشترط فيه النية (وتقرير الدليل)
الوضوء طهارة كالتيتم والتيتم يشترط فيه النية لكونه طهارة ، يتج : الوضوء
يشترط فيه النية . وهذا ليس من الاشكال الاربعة المعروفة بل قياس تمثيل بالدليل
في الحقيقة هو كونه طهارة ، فينقضه السائل بجريانه في طهارة الحث مع
تحاق الحكم ، وتقريره دليلك هذا جار في طهارة الحث مع تحاق الحكم وكل ما هذا
شأنه فاسد . فيجب الملل بمنع الصغرى مستداً بأن في الدليل قيداً ملحوظاً
وهو ان الوضوء طهارة حكمية . قال

أو بأن هناك مانعاً من ثبوت الحكم

أقول: وطء الممل عند نقص السائن دليله الجواب بدم الحريان مستداً إلى أن في الدليل قيد الم يوجد في مادة الخلف وقد ورد به مثله، أعظم الكبرى منه أن هناك مانعاً من ثبوت الحكم، وتقرره أن تحلف الحكم لو حود المانع. وكل تحلف هذا شأنه لا يوجب فساد الدليل. (ب) ما إذا دققنا في شرط ذلك رجع إلى شرط سلب في دليل الممل وهو الآية: مانع من ثبوت مقتضاه، فالجواب: لا يوجب فساد الدليل بل هو قيد ملحوظ وهو «بلا مانع من ثبوت الحكم» فكان الدليل لم يحرر عن المدعى وأمل. ولعل في الأمر شيئاً من عموم يتكسب التبيين كما هو شأن في مثل ذلك فلهذا، من لا يد.

دال على أن القصة قضا، قسم المحلف ونقص ما انرام لم يفسد، بل سلك على الأول منه يا ويا لوطيه الممل وتطبيقاً بالخلف. وسمي سلب فلم يطلق عليه كلمة فساد في ذلك، «قلت» ذات لائك قرب من فور مر عليك في الكلام سبب من التصديق ذاته طاهره، «د» قد رجع عنه جواب (د) يصلح مثلاً، أن قول هذا مكاب لانه محط، لا يكاد، بل محط بالاحكام مكاب، (وقصأه مستلزم للمعاد) لان المحط لا يحكم وقف على التكليف فاد توفى التكليف عليه كان دوراً محلاً، والجواب من هذا سهل فمكرر. قال.

(ب) رجع المحلف ملقى في الدار انه محرق لانه محط ملقى في النار

وكل حطب ملقى في النار محرق، (فينقضه السائل) بجريانه في الحطب الملطخ بالطلق الملقى في النار مع تخلف الحكم، (فيجب المثل) يمنع كبرى دليل الناقض وهي «كل جريان مع التخلف مبطل للدليل» مستندا بأن ذلك اذا لم يكن التخلف لما مع

أقول : حاصل الاعتراض بالنقض داحف حريان الدليل في غير المدعى مع تخلف الحكم عنه ، ووطيئة المثل الجواب اما مع الحريان ، واما منع ان التخلف مبطل للدليل . واما مع التخلف ، واما بتحريم مقدمة دليل المثل بحيث لا يرد على الدليل النص (والاول والثالث) مع للصعوى (والثاني) لا يرى وقد مر مع الاول أو الثالث كما يأتي (والرابع) اما أن يؤتى مسعلا أو سدا للمنع ، وقد ذكر مثلا للجواب الاول فيما سبق ونقدم القول فيه . ودأر في هذه المسألة وما بعدها مثالا للثاني فقال : كما يقال - أي في انقض داحف الذي يجب عنه المثل بأنه تخلف لما مع فلا يوجب فساد الدليل - لحطب ملقى في النار أنه محرق لأنه حطب ملقى في النار وكل حطب ملقى في النار محرق فالدليل في الحقيقة هو الحطاية والالقاء في النار ، وهو الحد الاول . في النقض ، فينقضه السائل (بجريان دليل في الحطب الملتصق بالنار مع حطب حكي . . مطلق مادة تمنع من الاحراق ، فيوجب المثل) منع كبرى دليل انه من وجهي قره « كل جريان مع الحطب مبطل للدليل » مستندا أن حطب من كور من بلاد بين النيل ورماح ، (وقد عرفت) أن هذا في حيزه رجحى من حطب من بلاد مصر يسمى لاسمه وهذا حطب من في رماح من رماح مصر . وهو من صورته لا حرق في . . . مع من في رماح مصر

الى منع التخلف بأن يكون مراد الناقض : هذا المليل جار في كذا مع تخلف الحكم عنه بلا مانع وهل ماكان كذلك باطل فيمنع الملل التخلف المذكور مستندا بأن التخلف لمانع . قال :

وتقرير ذلك أن يقول الناقض : دليلك هذا جار في الحطب المملطح بالطلق الملقى في النار مع تخلف الحكم وكل دليل تخلف عنه الحكم فاسد فيقول المملل : لا نسلم الكبرى كيف والتخلف لمانع .

أقول : لما تعرض في الجملة التي قبل هذه لان من وظيفه المملل عند النقض بالتخلف الجواب بمنع كبرى دليل الناقض كان لزاما ان يقرر دليل الناقض حتى لا يكون في الامر لبس فنمر في هذه الجملة دليل الناقض فقال وتقرير ذلك أن يقول الناقض للمملل : دليلك هذا جار في الحطب المملطح بالطلق الملقى في النار مع تخلف الحكم وهل دليل تخلف حكمه عنه فاسد ، فيقول المملل لا نسلم الكبرى مستندا المنع بسند قطعي وهو : قوله كيف والتخلف لمانع فكأن الدليل لم يوجد في غير المدعى لان وجوده لاوجب مشروط بعدم المانع كما مر عليك التيه عليه فهذا جواب بمنع كبرى دليل الناقض . (ويمكن رده) الى منع الجريان او التخلف كما مر . قال

(وله أن يجيب بتحريم مقدمة دليله) بأن يقول هذا حطب غير ماصح بالطلق ملقى في النار الخ . كما يجيب (بمنع التخلف) .
(ثم ترى من هذا) أن المملل صار سائلا والسائل صار

معاملا ، ولا يعد ذلك غصبا ، فهذا حال المثلل والسائل عند الاعتراض بالنقض .

أقول : كما ان للمثلل أن يجيب (بمنع الجريان القى في صخرى دليل الناقض) او هي قوله دليلك هذا جار في الحطب المملح بالطلق الملقى في النار مع تخلف الحكم ، وان يجيب (بمنع الكبرى) وهي كل دليل تخلف الحكم عنه فاسد : لان ذلك اذا كان التخلف لغير مانع ، له أن يجيب (بتحرير مقععة دليله) بحيث لا يرد عليه النقض ففي هذا المثال يحرم للمقدمين بيان قيد ملحوظ في الحد الوسط فيقول مرادى هذا حطب غير مملح بالطلق ملقى في النار الخ والتحرير قد يؤتى به مستقلا وقد يؤتى به سندا للمنع وهو ظاهر . وله أن يجيب (بمنع التخلف) أى التخلف المخطور وهو التخلف لغير مانع اذا اعتبرنا أن هذا القيد ملاحظ في دليل الناقض وهذا يمكن ان يرجع الى منع الجريان القى في صخرى دليل الناقض وهي قوله دليلك هذا جار في غير المدعى مع تخلف الحكم اذا لم نعتبر ذلك ولكن لاحظنا أن دليل المثلل مقيد بعدم المانع كما مررت الاشارة اليه فان لم يلاحظ هذا القيد في دليل المثلل ولا دليل الناقض منعت كبرى دليل الناقض كما مر .

(والخلاصة) أن للمثلل عند اعتراض السائل دليله بالنقض بالتخلف الجواب بمنع صخرى دليل الناقض أى منع الجريان او التخلف ومنع كبرى دليله وتحرير الحد الوسط من دليل المثلل . فهذا بيان حد الشك والسائل عند الاعتراض بالنقض فاحرص عليه . قال :

تفسيه

ماشتهر ذكره عقب بعض النقوض من قولهم فما هو جوابكم هو جوابنا قال صاحب التقرير : انما يكون اذا كان النقض بالجريان والتخاف ، وكان التخاف مسلما عند المعلل . فينقض دليل السائل لذلك ، ويقول فما هو جوابكم عن دليلكم الدال على خلاف ما دل عليه دليلنا هو جوابنا عن دليلنا .

أقول : حتم بحث النقض بهذا التنبه لانه معتبر من شتمه حيث اشتهر ذكره بعد بعض النقوض وهو شرح قول احد المتأخرين بعد النقض «فما هو جوابكم هو جوابنا» ونقل ذلك الشرح عن صاحب التقرير وهو انه انما يكون اذا كان النقض بالجريان والتخاف ، وكان التخاف مسلما عند المعلل ، وأتى السائل بعد النقض بمعارضه أو دليل على دعواه فينقض - اي للمل - دليل السائل كذلك - أي بالبيان وانحلف - وقول فما هو جوابكم عن دليلكم الدال على خلاف ما دل عليه دليلنا هو جوابنا عن دليلنا (مد ذلك) أن قول الشافعي مستدلا على وجوب اليمين : اصل : اصل طهارة وبشرط فيه اليه فيقصه الحي بحريته في طهاره لم يثبت مع عدم حكمة يستدل على أنها ليست واحدة بأنه وسيلة والاية اما عدمه - - - - - في شتمه ، في شتمه ، مع تحب احكام . ثم يقولوا الدافع ، حيث ذكر عن - - - - - خلاف ما دل عليه دليلنا هو جوابنا عن دليلنا

وهذا التمثيل واضح (لكن في ذلك بحثان نرضهما لك) «الاول» أن الاعتراف بالتخلف اعتراف بفساد الدليل والتمسك بالدليل بعد فساد بالمهديان اشبه ، «الثاني» ان هذا لا يخص بالنقض بالتخلف اذ يجوز أن ينقض السائل دليل الملل باستزام الحال ثم يعارض الدليل أو يستدل على دعواه فينقضه الملل باستزام الحال ، ثم يقول «فما هو جوابكم هو جوابنا» (مثال ذلك) أن يقول السئ . الحكم ثابت بالشرع لقوله تعالى « وما كنا منبئين حتى نبعث رسولا » فالنظر واجب بالشرع . فيقول المعتزلى هذا منقوض باستزامة الحال وهو الدور وذلك اذا قال الرسول هذه معجزتى فانظروا حتى تعلموا صدق فيقول المخاطبون لا ننظر حتى يجب النظر ولا يجب حتى ننظر وذلك دور ، وهو مستلزم لآخام الرسل . ثم يقول المعتزلى النظر واجب بالعقل بناء على قاعدة التحسين والتصح العقليين . فينقضه السئ باستزامة الحال على النحو السابق وهو مستلزم لآخام الرسل . ثم يقول السئ : فما هو جوابكم من دليلكم هو جوابنا عن دليلنا ونسمى ذلك (مشارك الالتزام) «ووجب» عن البحث الاول بان اعتراف الملل بالتخلف وكذا باستزامة الحال ليس حقيقيا بل على سبيل التنازل فلا يكون اعترافا بفساد الدليل ، وهذا غاية ما يمكن أن يقال فتأمل . قال :

(وأما المعارضة) . وأظنك على ذكر من أنها ثلاثة أنواع معارضة : «تقاب ومعارضة بالمثل ومعارضة بالتغير» — فوظيفة الملل عند اعتراض السائل على دليله هي : «هي وظيفة السائل فتثبت له

الوظائف الثلاث

أقول: ما سبق من القول في بيان وظائف الملل والسائل في الاعتراض على الدليل بالتمنع والنقض ، وهذا شروع في بيان وظائف الملل والسائل في الاعتراض على الدليل بالمعارضة ، وقد أقاض الكتاب في بيانها وشرحها غير مرة ، فلعلها ماثلة أمامك فلست محتاجا إلى إعادة القول في بيان أنها ثلاثة أنواع : معارضة بالقلب ، ومعارضة بالمثل ومعارضة بالغير ، فوظيفة الملل عند اعتراض السائل على دليله بها هي وظيفة السائل تثبت له الوظائف الثلاث وسيجيء بيانها وتفصيل القول فيها فترقب . قال :

وهي (منع مقدمة معينة) من دليل المعارض (ونقضه) إذا كان قابلا للنقض (ومعارضته) بأحد الأوجه الثلاثة إذا كان قابلا لذلك سواء أكانت المعارضة في دعوى الملل أم في مقدمة دليله .

أقول : وظائف السائل التي تثبت للملل إذا اعترض السائل عليه بالمعارضة هي : منعه مقدمة معينة من دليل المعارضة ونقضه نقضا إجماليا إذا كان قابلا لنقض أي بالتخلف أو باستزام المحال ، ومعارضته بوجه من الوجوه الثلاثة . كان دليل المعارضة قابلا لذلك (وإنما قيد الاعتراض بكل من النقض والمعارضة) إذا كان دليل المعارضة قابلا لذلك) : لأنه قد لا يكون قابلا له فيكون الاعتراض بهم على دليل المعارضة غير موجه

المعارضة في الدعوى والمقدمة، كيفية المعارضة الموجهة وغيرها ١٤٧

(وقد يقال) كان عليه أن يقيد الاعتراض بفتح بمثل ذلك لأن دليل المعارضة كما يصح ألا يكون قابلاً للتقض ولا للمعارضة يصح ألا تكون مقدماته قابلة للمنع لمكونها بدعية أو مسلمة عند الخصم :

(ويمكن أن يكون حذفه) اتكالا على ظهوره بالنسبة للمنع (وفي هذا الجواب ضعف) فلهذه حذفه اتكالا على علمه بالمقايضة على التقض والمعارضة .

(واعتراض الملل دليل المعارضة إذا كان قابلاً لها) موجه ، سواء أكانت المعارضة من السائل في دعوى الملل أم في مقدمة دليله بأن يقيم السائل دليلاً على خلاف حكم المقدمة ، وفي هذا تصريح بأن المعارضة قهراً . (أحدهما) يكون في دعوى الملل (والثاني) في مقدمة دليله

(فان قلت) إن المعارضة في المقدمة غصب لأن وظيفة السائل في المقدمة للمعينة المنع (قلت) أنها إنما تكون بعد أن يمنع السائل المقدمة ثم يقيم الملل حليلاً عليها أو يقيم الدليل عليها من غير مطالبة ، فوظيفة السائل بعدئذ الإبطال لا للمطالبة . وسنبين ذلك بعد بالتمثيل . قال .

وذلك بأن يقول السائل بعد إقامة الملل الدليل على دعواه (كما قال السمرقندي) : ما ذكرت من البليل — وإن دل على ثبوت مدعائك عندي ما ينفيه ، ولا يقول وإن ثبت دليلك أو صدق لئلا يلزم ثبوت المدلول عند المعارض (كما قاله المسعودي) فيلزم التناقض

أقول : لما كان لا يبراه المعارضة صورتان (أحدهما) تكون بها غير موجهة

(والاخرى) تكون بها موحية ، فان لزاما أن يتعرض لبيان الصورتين والوجهة منها ، فقال : وذلك — أى ايراد المعارضة بالصورة الموحية بحيث يلزم الملل الجواب عنها — بأن يقول السائل بعد اقامة الملل الدليل على دعواه كما قاله السمرقندى في رسالتك يانا فذلك مخاطبا للملل : ماذكرت من الدليل — وان دل على ثبوت مدعىك — عدى مايفيه اى ينفي مدلوله ولا يقول وان ثبت دليلك أو صدق ، أى قلنا قال ذلك كانت المعارضة غير مسموعة لئلا يلزم ثبوت المدلول عند المعارض فيكون اعتراضا منه بصحة الدعوى فيلزم التناقض وهو محال ، وما يؤدى اليه غير مسموع ، (وحيث قد وعدناك) بيان صورة المعارضة في مقدمة دليل الملل بالتتميل ، فقد آن أن ننفي بما وعدنا . (فتعال المعارضة في المقدمة) أن يقول الملل . هذا الشبح ليس بكتاب لانه ليس ناسان ، وكل كاتب ناسان . فيمع السائل الصعري فيثبتها للملل بلته حصر ولائى . من الحصر ناسان وقول السائل دليلك وان دل على عدم كونه تسانا — عدى دليل يدل على مايفي مدلوله وهو كونه اسانا أو صاحبكا وزججسا ، وهو أن هذا الشبح متعجب اسود وكل متعجب أسود اسان أو صاحبك أو زغجى . (وفي هذا المقام بحث) وهو أن هذا اعتراض على مقدمة معينة من دليل الملل كما سمعت ، والاعتراض على المقدمة المعنية يكون ملتمح في عرفهم (فان قيل) نعم هو منع ، ولكن قلوا انه مناقضة على سيل المعارضة . (قلنا نعم) من هذا الاشكال ، وهو أن المناقضة فيها طلب الدليل على مقدمة الدليل ولا يطلب في هذه الصورة بل فيها ابطال المقدمة . (فالحق في الجواب عن البحث) أن الاعتراض على المقدمة المعنية من اقامة الدليل عليها لا يكون بالملح والمطالبة بالبرهان بل بالاعتراض على اقامة الدليل . (والجواب عن التسمية) تسميتها مقدمة بحرة لا ، اشبهت قصة في ورودها على المقدمة

المينة وان افترا في ان الدقة الحقيقية مطالبة وهذه ابطال

(وما قاله بعض الافاضل من أن المعارضة لاتعارض) لان
المعارضة تعارض ما يعارضها - وتوضيحه أن معارضة الممثل دليل
السائل دليل على دعواه كالدليل الاول فمعارضة السائل تعارضها
فالمعارضة لاتقدح في دليل السائل ، فليس للعمل سوى التقديح بالمنع أو
التقص (فجوابه أن ذلك القول غير متجا) قوسكم « ان معارضة
الممثل دليل على دعواه كالدليل الاول وكل ما هدا شأنه - فدليل
السائل معارضة له ، كبراء ممنوعة وان كانت صفراء مسلمة ،
لم لا يجوز أن يكون الثاني أوضح من الاول فيتبين منه للمعارض
اختلال دليله فيعدل عن المعارضة أو يكون مجموع الدليلين أقوى
من دليل المعارض ، فتكون معارضة الممثل مفيدة

أقول لما قرر فيما سبق أن السائل اذا عرض دليل العمل ما قص أو
بالمعارض كان للممثل طائفت السائل اثلاث وكان بعض الطوائف يذكر ذلك ويرى
أن الممثل ليس له في المعارضة الالتماع والتقص ، أو رد ذلك مع بين وجهه
والجواب عنه في هذه الحلة فقال : (وما قاله بعض الافاضل) من أن التوضيح
أي من السائل - لاتعارض - أي أن معارضة الممثل لها تكون غير
موجبة ، وتوضح هذا أن معارضة الممثل دليل السائل دليل على دعواه

الدليل الاصلى الذى عارضه السائل ، فمعارضة السائل تمارضه كما تمارض الدليل الاول فاذا لا تقدر معارضة الممثل في معارضة السائل ، فليس للممثل عند اعتراض السائل دليله بالمعارضة سوى التقدر بالنقض أو التفضيل في هذه الحالة وظيقتان الثلاث (جوابه) ان هذا القول غير متجه ، وقولكم في توجيهه « ان معارضة الممثل دليل على دعواه الدليل الاول وكل ما هذا شأنه ف دليل السائل معارضة له » كبراه ممنوعة وان كانت صغراء مسلحة ، لم لا يجوز أن يكون الدليل الثانى الذى عارض به الممثل معارضة السائل أوضح من دليله الاول فيبين منه لمعارض احتلال دليله فيعدل عن المعارضة ، أو يكون مجموع دليلي الممثل الاول والثانى أقوى من معارضة السائل فتكون ضيفة فلا تقدر في دليله للممثل ، فاذا تكون المعارضة مفيدة فتكون موجهة . قال :

(واذا انتقل للممثل عند المعارضة أو غيرها الى دليل آخر لعجزه عن الدفع فان ذلك يعد انقطاعاً من وجه

أقول : قد علمت ما للممثل اذا عارض السائل دليله وان له الوظائف الثلاث التى للسائل فدفعه عند المعارضة بكل وجه منها يكون موجهها فاذا عجز عن الدفع عند المعارضة أو غيرها فانتقل الى الاستدلال على دعواه بدليل آخر فان ذلك يعد انقطاعاً وانقطاعاً من وجه لان فيه اعترافاً بفساد الدليل الاول ، وان كان هو الطريق المتعين عليه عند العجز اذ يتوقف عليه ظهور الحق كما تقدم . قال :

(وتحرير المدعى اذا كانت المعارضة فيه) مسموع بشرط أن

يكون مدعاه بعد التحريير لازما لدليله الذى ساقه لاثباته، وأما ان كانت معارضة السائل في مقدمة دليل الممثل (فله تحريير تلك المقدمة وتغييرها بحيث لا ترد المعارضة على دليلها .

أقول : بعد ان اتم البحث في جواب الممثل عن اعتراض السائل عليه بالمعارضة بالمنع والتقض والمعارضة نه على أن له دفعها بتحريير الدعوى اذا كانت المعارضة فيها وكانت بعد التحريير لازمة لدليله . (مثال ذلك) . أن يقول الممثل هذا مكلف وكل مكلف يجب عليه صوم رمضان فهذا يجب عليه صوم رمضان فيقول السائل معارضا بالممثل : دليلك — وان دل على مدعاه — عندى ما يدل على مناقي مدلوله وهو : هذا مسافر وكل مسافر لا يجب عليه الصوم فهذا لا يجب عليه الصوم . فللممثل أن يجيب عن هذه المعارضة بتحريير الدعوى بأن يقول هذا مقم يجب عليه الصوم ، والدعوى بعد هذا التحريير لازمة لدليل ، [وأما اذا كانت معارضة السائل في مقدمة دليل الممثل] فله أن يجيب بتحريير تلك المقدمة بحيث لا ترد المعارضة على دليلها . وذلك كما أن يقول في مثالها السابق بدل « لانه ليس باتسان » « لانه ليس له خواص الانسان » فهذا التحريير يرد على السائل اعتراض دليلها بالمعارضة فاقم ذلك

(بحوث تكميلية في المنع والنقض والمعارضة)

١ في المنع

(لا يصح منع الدعي اذا كان مقرونا بالليل) لان المنع طلب الليل والمطلوب حاصل فالتنع حينئذ طلب تحصيل الحاصل الا أن يراد منع شئ من مقدمات دليله ويكون اسناد المنع اليه مجازا عقليا أو يراد به نفس المقدمة مجازا لنوبا أو على حذف مضاف ليكون مجازا حذفيا ؛ (وقد يقال) لا نسلم أن منع المدعى للدلل طلب تحصيل الحاصل ، لم لا يجوز أن يكون المنع طلب دليل آخر ليحصل العلم بطرق متعددة ؛ او يكون الطلب للامتحان

(ومنع السائل مقدمة دليل قد لا يضر الملل) وذلك اذا ذكر السانع سنداً يتضمن الاعتراف بدعوى الملل المستدل عليها بتلك المقدمة ، وكذا منه الدعي غير المدلل بسند يشمل الاعتراف به ؛ (وذلك الاعتراف) : اما بأن تدرج لك الدعوى في ذلك السند ، أو بأن يكون ذلك السند تفصيل تلك الدعوى أو بأن تقوم بذلك السند مع المقدمة الاخرى دليل منتج لتلك الدعوى

(مثال الاول) ما اذا قال المؤمن : العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث ، وأثبت الصغرى بأنه لا يحلو عن الحركة والسكون فقال الفيلسوف لا نسلم عدم خلوه عنهما لم لا يجوز خلوه عنهما كما في آن حديثه ، فان آن الحدوث آن واحد لا يمكن فيه الحركة ولا السكون لان كلامنا الحركة والسكون لا يحصل الا في آئين اذ الحركة كون الجسم في آئين في مكايين والسكون كون الجسم في آئين في مكان واحد كما هو معلوم . قوله : « لم لا يجوز خلوه عنهما » تصوير للمنع لانه نقض المنوع والقيض لا يعد سندا كما قاله صاحب التقرير بل يعد تصويراً للمنع والذي يعد سندا هو المساوي للقيض ؛ فاسند في حقيقة قوله « كما في آن حدوثه »

وإذا جرينا على أن النقيض سند حلاقا لصاحب التقرير كان قوله « لم لا يجوز إلح »
 سندا ، وقوله « كما في آت حدوته » تويرا ، ويكون المراد بالسند في صدر
 المبحث ما يعمل التوير ففي ذلك السند اعتراف بالدعى الذى هو حدوث العالم
 لا تدراجه فيه وتضمنه له (والثالث) كما اذا قل ذلك للمؤمن لاثبات الصغرى
 ان كل جزء من أجزاء العالم كائن في مكان البتة فهو باعتبار كونه في ذلك
 المكان . اما أن يكون مسوقا بكون آخر في ذلك المكان فهو ساكن
 واما ان يكون مسوقا بكون آخر في مكان آخر فهو متحرك ، فقال .
 السائل : لاسلم ذلك المحصر . لم لا يجوز ألا يكون مسوقا بكون آخر أصلا
 كالحادث في آن حدوته فهو كائن في مكان وليس مسوقا في ذلك المكان
 بكون آخر أصلا . ففي ذلك اعتراف بحدوث العالم لانه تفصيل دعوى حدوث
 العالم بأنه في آن حدوته لا بوصف بحركة ولا سكون . وهو مساو لنقيض المقدمة
 المنوعة وفي غيره اما متحرك واما ساكن وهو ظاهر وفي هاتين الصورتين يردد
 الممثل في الجواب بين ثبوت المقدمة المنوعة وبين ثبوت السند لانه مساو لنقيضها ،
 ويقول اما أن تثبت المقدمة المنوعة واما ان يثبت السند وأيا ما كان يثبت المطلوب
 « والثالث » كما اذا قال الممثل لاثبات الكبرى الاولى لان كل متغير محل للحوادث وكل محل
 للمساوات حادث وأثبت الصغرى من هذا الدليل بأن كل متغير محل لامر حاصل بمد أن لم يكن
 وذلك الامرات . فقال السائل لاسلم الصغرى لم لا يجوز أن يكون تغير غير
 بزوال أمر كائن فيه . فيردد الممثل في الجواب بين المقدمة وبين ذات تسد في شرطية
 منفصلة عنادية صغرى وضم لكل من الطرفين جملة كبرى ، فيتنضم قيس
 اقترانى شرطى متج للمطلوب بأن يقول كل متغير اما محل لامر حاصل بمد أن لم
 يكن أو محل لزوال أمر كائن فيه . والاوّل حادث بنفسه ورة . والثانى حادث
 فالتغير محل للحادث ، وبيان الكبرى الثانية وهو أن ما هو محل لزوال أمر كائن

فيه حادثه أن كون الزوال أمرا عديما لا ينافي كونه حادثا ولا كونه صفة لشيء كالجهل بعد العلم
(ويمكن أن يقال بعد هذه الإطالة) ان المنع للسند بسند على أى وجه
من وجه الثلاثة غير موجه لاشتماله على الاعتراف بدعوى المستدل فتأمل .
(وما يحسن أن تنهك عليه في هذا المقام) أن إبطال السائل المدعى غير المدلل
أو مقدمة الدليل قبل أن يستدل عليها الخصم (غصب) لان الاستدلال منصب المطلق
وقد غصبه السائل . وذلك انما يورد على الدعوى بعد إيرادها وقيل إيراد الدليل
على مقدمة الدليل بعد إرادته قبل الاستدلال عليها فلا يقال ان هذا التعليل فاسد لانه
متقوض بأن السائل تقض دليل المطلق ومعارضته وذلك بلا شبهة استدلال من السائل .
وبذلك سقط ما أطال به الكاتبون في هذا المقام . ويؤيد ذلك تعريفهم الغصب بأنه
الاستدلال على بطلان ما صح منه . وسد هذا هل هو مسموع ؟ فالمحققون على أنه غير
مسموع وقال الميمى انه مسموع لكن على ان يقوى السائل . أردت بما ذكرته من
الاستدلال والإبطال المنع مع السند وهذا انما هو في الموضعين السابقين فتبه وسبيحك
مزبد لذلك في التذييل

(ولا يصح منع الدليل) لان المنع انما يصح لما يمكن الاستدلال عليه ، كذا
قالوا (والاولى أن يقولوا) : لانه لم تجر العادة بأقامة دليل عليه وان كان ممكنا
بأن يقام على كل مقدمة من مقدماته دليل ثم يقام دليل على انه من ضرب منتج لا عقيم ثم
يقال هذا دليل صحت مادته وصورته وكل دليل هذا شأنه صحيح . فتأمل
(ولا ينفع المعلن) مع المنع ، ولا منع السند ، ولا مع صلاحية السندية
لكونه ليس مساويا لقبض المقدمة المنوعة ولا أخص بل هو أعم مطلقا أو من
وجه : لان ذلك لا يوجب اثبات المقدمة المنوعة ، (ولا ينفه اعراض عبارة
السائل) بمخاضتها للقبول الربى وبعد ذلك الخفاء . (أما دفعه المنع) بأن
"منوع يدعى أو مسلم عند الخصم فيمنعه، لكن هذا الأخير وهو كونه مسلما

عند الخصم يكون جوابا الزاميا جديلا لا تحقيقيا فلا يصح في المناظرة لاطهار الصواب

٢ في النقض

قد علمت مما تقدم لك بيانه (أن النقض يكون بحريان دليل الملل في غير المدعى مع تخلف المدلول) ، وذلك مستلزم لبطان الدليل لان المدلول لازم واللازم لا يتخلف فالتخلف يدل على بطلانه ، (وان الملل) له أن يجيب بمنع الحريان أو بمنع التخلف أي منع الصفري القائلة ان هذا الدليل جار في المادة القلالية غير المدعى مع التخلف . أما الكبرى القائلة وكل دليل هذا شأنه باطل ، فلا سبل الى منعها الا اذا لم يلاحظ في دليل الناقض ، التقييد بعدم المنع كما مر وأن النقض قد يكون باستلزام المحال كالمهور أو التسلسل وكل دليل هذا شأنه باطل ولعل أن رجيح بمنع الصفري وهي أنه مستلزم للمحال) بمنع المحالية بأن المهور متى لا يبقى ، وبأن التسلسل في أمور اعتبارية لافي أمور موجودة مترتبة في الوجود والمحال هو الثاني لا الأول أما الجواب عن النقض بأثبات المدعى للنقوض دليله ببديل آخر فاصحام من وجه وقد سقت الاشارة الى ذلك وانما أعنيته لتربطه بما لا يصح النقض به .

(ومنه) النقض باشتمال الدليل على التطويل أو محالة قامون الملة . والنقض بدوّن شاهد كما سبق بيانه وقد ذكر القوم أن النقض أربعة أقسام . نقض التعريف ونقض التقسيم ونقض الدليل ونقض العبارة . وزاد بعضهم بقسم المدعى غير المدلل ونقض المقدمة غير المدللة وأنت خير بأن النقض الحقيقي لا يطلق على غير الثالث أما الأولان والرابع فمجازية وأما الاخيران فمن الغصب

٣ في المعارضة

ولذكرك بمنها فهي إقامة السائل دليلا على نقيض ما أقام الدليل عليه المثلل أو المساوي لنقيضه أو الاخص من نقيضه ، وقد سبق أن المثلل يأخذ بعد الاعتراض بالمعارضة موقف السائل ويأخذ السائل موقف المثلل كما سبق القول بمعارضة المعارضة فتذكر (وللمثلل) أن يدفع الاعتراض بالمعارضة بالانتقال الى دليل آخر لكن اذا فعل ذلك للجزء كان مفهما من وجه كما مر

(وبحسن) أن نختم هذه البحوث بالكلام استطرادا في بيان (الجواب الجدلي والجواب التحقيقي) وقام بوعدها السابق .

لا تكون مقدمات الأدلة والتنبيهات والسند موجهة الا اذا كانت مسلمة في الظاهر فاذا أجاب المثلل أو المعارض أو القاسم بحجوب مسلم عنده فذلك الجواب (تحقيقي) وان لم يكن صحيحا عند السائل ولا في نفس الامر . واما اذا أجاب عن اعتراض السائل بحجوب مني على ما سلمه السائل بأن يثبت المثلل ما منعه السائل من الدعوى أو المقدمة بدلين مشتمل على مقدمة مسلمة عند السائل مع اعتقاد المثلل أن الذي سلمه السائل باطل وان لم يكن في نفس الامر باطلا فذلك جواب الزامى جدلي . لا تحقيقي وليس الغرض منه اظهار الصواب فيكون خارجا عن حد المناظرة . اما اذا لم يكن المثلل يعتقد بطلان ما سلمه السائل فان كان متقدما حقيقته فالجواب تحقيقي . وان لم يكن يتقدح حقيقته فهو جدلي . فيكون الغرض منه التزام الخصم لا اظهار الصواب ، ومن ذلك ما يثبته ما منعه السائل بمغالطته وهو يعلم أنها مغالطة . وكذا يثبته بدليل صحيح يزعم أنه مغالطة وفي (حكاه) دفعه قبح المثلل ومعارضة مستدلا أو مستندا بما يستند فسادا . وقد علمت أن ذلك

خارج عن حد المناظرة فلا يحسن من اللطال الا اذا كان السائل متعتا طالبا
لنائه لا طالبا اظهار الصواب ، ومع هذا اذا سكنت السائل عن هذا الجواب يحصل له
الالزام . قل :

فلما لك على بينة من أن ما سبق هو كفيات المناظرة في
التصورات والتصديقات، ففي ذلك غنية عن الضونة عند ايراد اباحت
كل قسم : « كفيات المناظرة فيه » .

أقول : لما كان بعض الكتاتين في فن آداب البحث عند الشروع في اباحت
كل قسم من الاقسام التي هي مورد المناظرة ينون به كفيات المناظرة فيه ، وكان
ذلك معلوما من التدوين في الفن فنند ايراد اباحت كل قسم يعرف من ذلك أنه
كفيات المناظرة فيه بدون حاجة الى عنوانه عنه بذلك ، كان في ايراد الاباحت غنية
عن الترجمة بذلك فضلا عن أن في كثرة الضونة بذلك تكرارا . لذلك عدل عنه
في الكتاب . قال :

تذليل عام

لما سبق من المباحث

أقول : (التذليل) في الاصل مصدر ذبل انثوب بالتسديد بمعنى أظله ، ويطلق
في اصطلاح علماء البلاغة على نوع من الاطال وهو الاثيان بحمية مستفنة عقب الجملة
الاولى تشتمل على معناها للتأكيد كما في قوله تعالى وقول : الحق وحق يا طاهر

ان الباطل كان زهوقاً، ويطلق في عرف المؤلفين على ما يكون خاتمة لمباحث سابقة يكون له ارتباط بها كذا، فهو هنا ترجمة لمباحث لها ارتباط قوى بمباحث الكتاب السابقة، ومعنى عمومته أنه لا يختص بنوع منها . قال .

مرجع الاعتراضات الثلاثة الى بطلان الدليل دون المدعى لان الدليل ملزوم والمدعى لازم ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم لجواز أن يكون اللازم أعم

أقول . لما كان قد سبق الى الوهم أن الاعتراض على دليل الملل - اذا أحق وانقطع عن البحث أو أجاب بجواب غير مسموع فيكون في حكم المنهم - يوجب بطلان المدعى، نبه على أن ذلك غير لازم للاخام وانما اللازم هو بطلان الدليل، وبين ذلك بأن الدليل ملزوم والمدعى لازم ولا يلزم من بطلان الملزوم بطلان اللازم لجواز أن يكون اللازم أعم ولا يلزم من بطلان الاخص بطلان الاعم من حيث وجوده والام يكن أعم هذا خلف : والمرجع مفعل بمعنى مكان الرجوع والاعتراضات الثلاثة للتع والنقض والمعارضة . قال

وتوضيح ذلك أن منع مقدمة الدليل يقتضى خفاءها ، والدليل الحفي لا يثبت به المطلوب فالاستدلال به غير صحيح

أقول . : ما كان الملح هو طاب الدليل على مقدمة الدليل كان في بطلانه بالاعتراض

به عند افحام الممثل بعض الحفاه فلذلك بين وجهه في هذه الجملة ، وهو ان التبع لهما يكون موجبا اذا كان للمنوع خفيا فيكون الدليل خفيا والحق لا يثبت به المطلوب فيكون الاستدلال به غير صحيح فيكون الدليل باطلا وليس المراد أن الاعتراض بمجرد توجيهه على الدليل يبطله وهو ظاهر قال .

وبطلان الدليل بالمعارضة والنقض بين ، (غير أنه يمكن أن يقال في المعارضة) : انه يبطل بها المدعى لثلا يلزم اجتماع التقيضين أو ارتفاعها ؛ (وبجواب) بأنه لما سقط الدليلان بقي المدعى الذي أقام عليه الممثل دليلا سالما محتاجا الى الاثبات بالدليل اذ غاية الامر سقوط دليليه وهو لا يستلزم بطلان المدعى

أقول : قد استبان لك عاتقدم أن في بطلان الدليل باعتراض المم خلفه فليكن بين وجه بطلانه به . أما بطلان الدليل باعتراض التقيض والمعارضة فهو بين بنفسه لاحفاه فيه . أما القضي فلاته دعوى فساد الدليل بينه لانه يغير ذلك يكون غير مسمو وأما المعارضة فلانها اقامة دليل على نقض ما أقام عليه الدليل المحصه أو على ما يستلزم نقضه . فذلك تدم دليل الممثل كما يهدمه التقيض اذ الدليل الصحيح لا يدل دليل على خلاف مدونه [غير أنه يمكن أن يقال] ان المعارضة تبطل المدعى وذلك لان نتيج نقض ما ينتجه دليل للممثل أو ما يستلزم نقضه فهو صح الدليلان نرم اجتماع التقيضين وار هلا نرم ارتفاعهما اذا كان المدعى باقيا . وانما كان كذلك فيبطل بالمعارضة المدعى ويدفع هذا بأن نختار بطلان الدليين . فوكفه نرم ارتفاع التقيضين

ممنوع ادغابة الامر ان المعارضة أسقطت دليلا كما أن دليل المثل أسقطها، فقي الدعي
سألا محتاجا الى دليل ، وليس الدليل عقموجية حتى يلزم ذلك . قال .

(فان قلت) اذا استدل السائل على بطلان مقدمة دليل الممثل
وكان غاصبا فهل يتعرض الممثل لدليله أو يقتصر على اثبات مقدمته (قلت)
له أن يتعرض لدليله ولكن اذا لم يلتفت اليه كان حسنا كما قاله صاحب
التقرير ، لكن الذي ينقدح أنه يلزم الممثل التعرض لدليله لانه معارضة
لدليل اثبات المقدمة .

أقول : قد علمت مما سبق في غير موضع من الكتاب أن منصب الممثل
الاستدلال ومنصب السائل الاعتراض ، وأن استدلال السائل في حال غير التقضر
والمعارضة نصب لمصوب الممثل ، فعلى هذا اذا استدل السائل على بطلان
مقدمة دليل الممثل قبل ان يدليها كان غاصبا منصب الممثل : لان السائل ليس
له في هذه الحالة ان يملك للقيام محتاجا الى استفسار الا المتع ، فهل
يكون مسموعا فيلزم الممثل التعرض له أو يكفيه اثبات المقدمة ؟ قرر الكتاب
رأين (أحدهما) عن صاحب التقرير (وثانيهما) لغيره وقد رجحه ، فالاول هو أن
الممثل يحير بين اثبات المقدمة مع التعرض لدليل السائل وبين الاقتصار على اثبات
المقدمة بدون التفات الى دليل السائل ، واستحسن ذلك صاحب التقرير ،
وهو مقتضى عرف المعار في ان نصب غير مسموع ،

(و ثنى) أنه لا بد للممثل من التعرض لدليل السائل مع اثبات مقدمة دليل

نفسه ، ولا يكفي الاقتصار على إثبات المقدمة (ورجح هذا) بأنه هو الذي ينقدح ويستقص. له القنع لانه معارضة لليس لإثبات المقدمة . وقد مر على سمك ما كتناء في هذا الموضوع في المعارضة في المقدمة وان هذا معارضة على وجه المناقضة فحبك ذلك . قال :

ولا يحسن إيراد النقض أو المعارضة إذا كان المستدل مغالطاً
غرضه إيقاع الشك في ذهن المخاطب : فإن الشك بعد إيرادها
باقى فلا ينفعان ، وما لا ينفع لا يحسن إيراده ، كما في الرسالة الشريفة .

أقول : إذا لم يكن غرض الملل إظهار العيوب وإصابة كبد الحق ، وإنما
غرضه تضليل المخاطب وإيقاع الشك في ذهنه فلا يحسن بالسائل أن ينقض مغالطته
أو يعارضها لأن ذلك لا يدفع الشك ولا يبين الحق ، فيكون عشا والعت
يجب تحبه . كذا قرره في الرسالة الشريفة .
(هذا) وأنت خير بأن ذلك خروج عن حد المناظرة فلا ينبغي ختله إلا
استطرادا ، وهو ظاهر . قال :

ويحسن أن نختم هذه البحوث بخاتمة الرسالة العنصرية : لأنها
كالفلذكة لما سبق منها في التصديقات .

أقول : ما أرى أن يكتب مما أورد برونه في بحيث تصديقت

استحسن أن يجعل خاتمة تلك البحوث خاتمة الرسالة الضدية تطبيقاً عليها
لطمأينة النفس إلى ذلك وتلج الصدور به لأنه قتل بحثاً ومرداً ، وإذا قلت
تطبيقاً فهو كالفذل لك تلك البحوث . والفذل لك مصدر مأخوذ من « فذلك »
التي يؤتى بها في التعريفات ومعانيات التليلات . قال :

فإذا قلت « الله متكلم بكلام أزلي » ناقلاً عن المقاصد أو
مدعياً بدليل أن الله أسنده إلى ذاته « وكلام الله موسى تكليماً »

أقول : هذا وما بعده إلى آخر كلام الضد سيحىء للكتاب تعليق عليه
بينه بعض البيان لكن ذلك لا يمنعنا من بيان ملخص لكلامه حسبما أراد ضبطاً
له حتى يجتمع في ذهن الناظر فيستضيء طريق البحث ويعلم إلى أي حجة يتجه
قوله (فإذا قلت) تفريع على كلام قبله في الرسالة وهو قوله « وإذا قلت بكلام
فإن كنت ناقلاً إلخ » فهو تطبيق عليه أي فإذا أوردت هذا التصديق فاما
أن تكون ناقلاً له عن كتاب أو تكون مدعياً (وفي الحالة الأولى) تمنع
الكتاب الذي نقلت عنه ، (وفي الحالة الثانية) تأتي دليل على المطلوب وقد
أشر لأول بقوله : ناقلاً عن المقاصد ، وإلى الثاني بقوله : دليل ... وكلم الله
موسى تكليماً . قال :

(فيمنع) بجواز المجاز (فيدفع) بالاصل (أو ينقض) بالخلق
فقبل أنه إضافة القدرة إلى المقدور (فيمنع) مستدداً بأنه حقيقى : (أو

يعارض) بأنه تأقية الحروف الحادثة ، (فيمنع) بأن يقال لا تسلم
أن الكلام مركب من الحروف الحادثة .

ان الكلام لفي الفؤاد وانما

جعل اللسان على الفؤاد دليلا ١٠٠هـ

أقول : الذي ذكره لاثبات ما ذكر من الدعوى اقتصر فيه على صفاته
وهي أنه سبحانه أسند الكلام الى ذاته ، وحقق كبراه وهو كل ما هذا شأنه
يكون صفة ثابتة لذاته ، وأثبت هذه المقدمة بقوله تعالى وكلم الله موسى تكليم
ثم ذكر أن للسائل أن يسمه مستندا بجواز المجاز وان يتقنه بالتخلف مستدلا
على الفرض بالخلق مع أنه اضافي وان يمارضه بالمثل
وللعلم أن (يدفع السند) بأن المجاز خلاف الأصل ، (والتقص) بأن الخلق
أمر حقيق لا اضافي (وللمعارضة) بمنع أن الكلام مركب من الحروف الحادثة
مستندا بقول الشاعر العربي ان الكلام النخ : قال

ولعله يحسن ان نعلق على هذه الحجة بكلمات تبينها بعض
البيان فان ذلك لا يخلو من فائدة .

أقول : قد لحصنا فيما سبق ما تضمنه كلام النصد وحننا أطرافه لتتضح
الطريق الى الوقوف على كنه ما انتظمت من الحلقات في الخصومة بين

١٦٤ تعليق على خاتمة الرسالة العضدية ، وتعليق على التعليق

المثل والسائل ، ونحن نريد هنا أن تبسط الكلام بسطا حتى تحيط بمراميّه وتقف على تفصيل البحث الذى دار فيه ، ولا يكتفى فى ذلك ما سبق من البيان فذلك كان حسنا أن نفعل هذا حرصا على تلك الفائدة . قال :

فنقول : قوله « فاذا قلت » أى فى إثبات أن الكلام صفة وجودية لله تعالى « الله متكلم بكلام أزلى » لم يسبق وجوده علم .

أقول : هذا شروع فى التعليق على كلام الضد لبيان مراده وشرحه نقلا عن شرح الكاين عليه . ونحن بسط الكلام عليه بقدر الاستطاعة ، لأن ذلك يذكر كما سبق فى الكتاب من البحث ، وفى ذلك فائدة لا يستهان بها وقد جعل موسوع ترمسه هذا جبرا يتضمن أن الكلام صفة أزلية وجودية قائمة بداته تعالى ، فالخصومة التى صورها بين المتأطرين فى ذلك إنما هي فى إثباته له سبحانه ، فمضى قوله فى التعليق « فاذا قلت أى فى إثبات أن الكلام أزلى » أن ذلك القول فى ذلك الشأن ولتحقيق ذلك الغرض . وقوله « لم يسبق وجوده علم » تفسير لازلى ، وقد سبق شرح هذا الجبر فى صدر الكلام على هذا التطبيق ، وتكون الكلام أزليا ضرورى فى ذلك لانه لا يمكن أن يكون صفة لذاته تعالى إلا اذا كان كذلك لأن ذاته سبحانه لا تكون محلا لمحوادث . قال :

وهذا تمثيل لجميع ما سبق فى الرسالة العضدية كما قال . ملا

فى ماركس ، وتعليق لما تقرر فيها من المحو

« ناقلا عن المقاصد » وناسبا ذلك الخبر إليها : فطلب منك صحة النقل ، تحضر الكتاب « أو مدعيا بدليل أن الله تعالى أسنده الى ذاته . » وكلم الله موسى تكليما »

أقول هذا الذي ذكره الضد في خاتمة الرسالة تمثيل لجميع ماسق في الرسالة وتطبيق على ما تقرر فيها من البحوث المتعلقة بالمثل والسائل وذلك ظاهر لا خفاء فيه وتُسبته الى بعض الشارحين ليست لاجتماعه ، وإنما هي لزيادة الارتياح اليه : قال .

ولفائز أن يقول نمنع تقريب الليل . لانه على تقدير تمامه لا يستلزم المطلوب : اذ لا يلزم من ثبوت صفة لله تعالى وجودها في نفسها ، والا كانت الصفة الواحدة مستلزمة لصفات لا تنتهي وهو بدهي البطلان .

أقول : حاصل هذا البحث الاعتراض على الدليل بجمع القريب أي استلزامه المطلوب . وقوله « على تقدير تمامه » اشارة الى القول مع المستدل وفيه إيحاء الى أنه القليل غير تام ، وذلك ظاهر مما اتعه عليه من الاعتراضات كما سيأتي عليك . وقوله « لا يلزم من ثبوت صفة لله تعالى وجودها في نفسها » تقرير لعدم لزوم المطلوب للدليل . وقوله « والا كانت الصفة الواحدة مستلزما لصفات لا تنتهي » على ذلك بأنه مستلزم المحال وهو التسلسل وما يستلزم المحال يكون بدهي البطلان ، وهذا الدليل من ناحية اثبات ذلك المطلوب بدهي البطلان . وقد ترك هذا البحث بلا جواب (ويمكن الجواب عنه) بمنع الاستلزام مستندا ذلك بأن وجود الشيء عينه ، أو بأن الوجود ليس صفة وجودية (ومع ذلك) فالاستدلال على بطلان التقريب (غصب) من الخصم لغير منصبه فتأمل قاله :

(فيمنع بجواز المجاز في الاسناد) بأن يقال أسنده الى نفسه
 لانه السبب الموجد له وهو سبحانه وتعالى موجد الافعال كلها كاللذات
 وغيره ، ولا يلزم من ذلك أن تكون صفة له بل لا يصح اطلاقها عليه
 فيما لم يرد به اذن منه سبحانه ، (أو المجاز في الطرف) بأن يكون التكليم
 عبارة عن الخلق لانه سببه .

أقول : هذا اعتراض على دليل الصنعي بالمتع مستندا بجواز أن يكون مجازا
 في الاسناد فيكون اسناد الكلام اليه سبحانه اسنادا لغير من هو له الملازمة ، وهو
 أنه السبب الموجد لانه تعالى موجد جميع الافعال ، وليس شيء من تلك الافعال
 صفة له ، بل لا يصح اطلاق لفظه عليه مراعاة معنى يناسب ذاته المقدسة الا اذا
 ورد اذن بذلك من الشرع كالنصب والضحك ، أو يستدل بجواز المجاز في الطرف
 فتكون كلمة «كلم» مجازا مرسلاتبعيا عن «خلق» لانه الخلق صبه . قال :

« فيدفع بالاصل » أي بأن الاصل الحقيقة ؛ ولا يبدل عنها الا
 لدواع ، فلا بد للعدول عنها من دليل .

أقول للسائل أن يدفع سند المتع بأن الاصل الحقيقة : أي في الاسناد أو في
 الطرف ، والحقيقة لا يبدل عنها الا لدليل ولادليل هنا ، فإذا ذلك مجرد احتمال
 لا يتقدم في الدليل . قال

«أو يتقضى بالخلق» ف قيل انه اضافة القدرة الى المقدور» بأن
يقال اسند الخلق الى ذاته فقال سبحانه «خلق سبع سموات طباقا»
والخلق ليس صفة وجودية أزلية قائمة بذاته تعالى . بل هو أمر اضافي
لانه عبارة عن تعلق القدرة بالمقدور .

أقول . الاعتراض باللع كان للدليل الصغرى كما تمن لك . وأما التقضى فعلى دليل
للمطلوب الذى سبق فى الاشارة اليه وهو تقضى بالتخلف كما فى بيان ملخص كلام الرسالة
وحاصله أن روح الدليل اسناد الكلام الى ذاته سبحانه ، وهو موجود فى الخلق
فى قوله سبحانه «خلق سبع سموات طباقا» مع أن الخلق ليس صفة وجودية أزلية
قائمة بذاته تعالى فقد تخلف المطلوب عن الدليل ، وهذا شاهد التقضى . قال

«فيمنع مستندا بأنه حقيقى» فيقال : لانسلم أنه أمر اضافي لم
لايجوز أن يكون حقيقيا فيكون الخلق صفة كالتبرة

أقول : قد علمت أن التقضى بالتخلف عبارة عن جريان دليل الملل
فى غير المدعى مع تخلف المطلوب ، فيكون حاصله أن يقال : عليك هذا
جار فى غير المدعى مع تخلف المطلوب وكل دليل كذلك باطل ، فلمستدل
أن يمنع الصغرى بمنع الجريان أو التخلف . وقد قرع سمك فيما سبق
أن المستدل بعد تقضى السائل يكون موقفه فى الخصومة موقف قائل لذلك
قال : ان الملل يجب عن شاهد التقضى (يمنع التخلف) حيث ان السائل
استدل على التقضى بالتخلف بأنه جار فى الخلق حيث أسنده سبحانه الى
ذاته مع أنه ليس صفة وجودية أزلية : بأن يقول لانسلم أن الخلق أمر

اشافي ، مستدا ذلك يجواز كون الخلق أمرا حقيقيا كاقدره .
 (والذي يظهر) أن هذا جواب جدلي لاحقيق ، ولطى بك أمك غير
 محتاج الى بيان ذلك لانه لم يقل به أحد مع أنه غير معقول في نفسه
 فتقطى . قال :

« أو يعارض بانه نأدية الحروف الحادثة » بان يقول الخصم
 وان دل دليلك على أن الكلام صفة أزلية وجودية فعندى مايدل
 على أنه ليس كذلك وأنه حادث وهو أن الكلام مركب من
 الحروف المرتبة المقدم بعضها على بعض المتقصية بالازمنة الحادثة
 وكل ما كان كذلك يكون حادثا ولا يكون ثابتا في الازل .

أقول : قد سمعت غير مرة أن المعارضة ثلاثه انواع : معارضة بالقلب
 ومعارضة بالمثل ومعارضة بالعبر ، فذكر الكتاب في هذه أن للسائل أن
 يعارض دليل المثل بالمثل بأن يقيم دليلا على ما يستلزم نقيض مطلوبه ويقول
 وان دل دليلك على أن الكلام صفة وجودية أزلية فعندى مايدل على أنه
 ليس كذلك وأنه حادث فلا يكون أمرا وجوديا قائما بداهه تعالى . كثيره
 من الحوادث فانها سواء في السبة اليه سبحانه ، وذلك الدليل هو أن الكلام
 مركب من الحروف المرتبة المتقدم بعضها على بعض المتقصية بالازمنة الحادثة وكل
 ما كان كذلك يكون حادثا ولا يكون ثابتا في الازل ، قال الكلام حادث
 وليس أمرا وجوديا ثابتا في الازل . قال :

فيمنع بأن يقال : لانسلم أن الكلام مركب من الحروف
الحادثة أى تمنع صغرى دليل المعارضة ولا سبيل الى منع الكبرى،
ويسند المنع بقوله

ان الكلام لفي الفؤاد وإنما

جعل اللسان على الفؤاد دليلا

وهذا السند مساو لقيض الصغرى واذا ثبت نقيضها كانت
باطلة وتم المطلوب .

أقول : للسائل اذا اعترض السائل دليله بالمعارضة على ما سبق تقريره
أن يجب (يمنع الصغرى) القائلة الكلام مركب من الحروف الحادثة ، أما
الكبرى فلا سبيل الى منها ، وصورة المنع أن يقال : لانسلم أن الكلام
مركب من الحروف الحادثة . ويسند هذا المنع بقوله : ان الكلام لفي الفؤاد الخ
ومعناه أن الكلام ليس خاصا باللفظي وهذا السند مساو لقيض الصغرى
لان معناه ما سمعت ، فاذا بطل ثبت نقيضه وهو الصغرى وتم المطلوب فان النقيضين
لا يرتفعان . قال :

تتميم

في آداب المناظرة

أقول : التميم في الاصل مصدر بمعنى الاتيان بالشئ تاما أو بذكر متم له

بأن يكون له به علاقة خاصة ، فلفظ التسميم هنا ترجمة عن أشبه لها علاقة خاصة بالمتأخرة من حيث انتهائهما على الوصول الى كبد الصواب ، وتلك الأشباه هي الآداب التي ينبغي أن يكون عليها المتأخران ليسهل الوصول الى ما أراداه والآداب جمع أدب وهو الحال الذي يكون عليها الشخص حنة كانت أو غير حنة والمراد هنا ما ينبغي مراعاته . قال :

(لا يحسن الاستعجال في البحث قبل تمام الفهم) ففي ذلك فائدة للممثل والسائل : أما للممثل فقد يترك الدليل أو يزيد عليه ما يدفع الاعتراض أو يحدف منه ما يوجب خلله أو بدلل على مقدمة نظرية أو ينه على مقدمة خفية فيسلم من مناقشة الخصم ، وأما السائل فربما يخطيء بالاستعجال فيظهر جهله ؛ وقد يذكر الممثل بعد إقامة دليله ما يظهر به ما خفي على السائل فيكفيه مؤونة البحث ، وقد يؤدي استعجال البحث الى فساد .

أقول : (من الآداب) الى سبر مراعاتها في المتأخرة لأن السير في الطريق الى المطلوب (الترتيب وعدم العجلة) نكل من المتأخرين بحيث يرتب الممثل الدليل في نفسه ترتيبا صحيحا ويفكر فيه حتى يتق بأنه يوصل الى المطلوب ولا يهجم على الأمر هجوما ، وكذلك السائل يمس النظر في الأمر ويصور في نفسه ما يتجه من البحوث على الدليل قبل أن يأخذ في الحصومة . وحينئذ في شرح هذا الأدب ، أما فائدته للممثل والسائل فقد تكفل بها الكتاب ، قال :

وما ينبغي الاخذ به في المناظرة (أن يتكلم المناظر في كل مقام بما هو وظيفته) ففي علم الكلام يتكلم باليقيني المفيد للاعتقاد وفي الفقه بالامارة المفيدة للظن

أقول . حيث كانت المناظرة لاصابة الصواب والوقوف على الحقيقة كان لزاما أن يتكلم المناظر في كل مقام بما يناسبه . فإذا كان موضع المناظرة من علم الكلام يأمر كان مما يجب عليه لزم أن يكون الدليل الذي تقع فيه الخصومة بين المتناظرين مما يغيد العلم والا كانت الخصومة ضائعة ، والاشتغال بها عبثا ، وإذا سكت من علم الفقه لم أن يكون الدليل الذي تقع فيه المناظرة أمارة . وقد تقدم شرح أقسام الدليل في تمهيد أول الكتاب ، فإذا ينبغي أن يكون موضع المناظرة موصلا إلى المطلوب بها . قال .

(والا يختصر الكلام) اختصارا محلا بالفهم (وألا يطيل)
لحالة تؤدي إلى الإملال لأن ذلك يذهب بالتعرض من المناظرة

أقول ما يساعد على الوصول بالمناظرة إلى المطلوب أن يفهم الكلام وتجتمع أطرافه ، فإذا اختصر اختصارا خلافت الأمر الأول . وإذا أطيل أطالة عملة فأت الأمر الثاني . قال :

(وَأَلَا يَسْتَعْمَلُ الْإِلْفَاضَ الْمُحْتَمَلَةَ) مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ . (وَأَنْ يَحْتَرِزَ
عَمَّا لَا دَخَلَ لَهُ فِي الْمَقْصُودِ) لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى الْإِتْسَارِ الْمَقُوتِ
لِلْمَطْلُوبِ

أَقُولُ هَذَا كَأَنِّي قَبْلَهُ رَاجِعٌ إِلَى فَهْمِ الْكَلَامِ وَجَمْعِ أَطْرَافِهِ لِأَنَّ الْإِتْسَارَ مُقَابِلَ
لَهُ . قَالَ

(وَأَلَا يَضْحَكُ ، وَلَا يَرْفَعُ صَوْتَهُ فَوْقَ الْمَادَّةِ ، وَلَا يَتَكَلَّمُ بِكَلَامِ
السَّفَهَاءِ) لِأَنَّ تِلْكَ مِنْ وَظَائِفِ الْجِهَالِ عِنْدَ الْمُنَاطَرَةِ يَسْتَرُونَ
بِهَا جَهْلَهُمْ

أَقُولُ : هَذِهِ أُمُورٌ أَيْسَتْ مُتَعَلِّقَةٌ بِجَوْهَرِ مَوْصُوعِ الْمُنَاطَرَةِ كَأَنِّي قَبْلُهَا ، وَلَكِنَّا أُمُورٌ
تَكْتَفِي الْمُنَاطَرَةُ فَنَبْعِدُ بِهَا عَنِ الْمَطْلُوبِ مِنْهَا وَيَكُونُ الْمَقْصُودُ بِهَا تَهْوِيشُ الْحَصْمِ . قَالَ :

(وَأَلَا يَنْظُرُ مَنْ كَانَ مَهِيئًا مُحْتَرَمًا) لِأَنَّ الْمَهِيئَةَ وَالْإِحْتِرَامَ يَذْهَبَانِ
بِدَقَّةِ النَّظَرِ .

(وَأَلَا يَحْتَقِرُ خَصْمَهُ) لِأَنَّهُ رُبَّمَا صَدَرَ عَنْهُ بِذَلِكَ كَلَامٌ ضَعِيفٌ
يُوجِبُ تَغْلِبَ خَصْمِهِ

أقول: هذا كالتى قبله الا في الفرض فانه يخالفه لأن مرجع هذا الى أن الريسة والاحتكام يحملان الخصم يتلقى الكلام بالتسليم بدون بحث جدى، واحتقار الخصم يحمل على التساهل في الخصومة فرمما كان سببا في الغلبة على الحق . قال :

(وَأَنْ يَجْلِسَ لِلْمَنَازَرَةِ) جلسة المكثرت ، . (وَأَنْ يَتَجَنَّبَ) المناظرة في الاوقات التى يكون خارجا فيها عن حد الاعتدال : كالجوع والعطش والامتلاء الخارجة عن حد العادة ، والغضب والمدافعة والفرح البالغة مبلغ التأثير . (فاذا راعى ذلك) تم له ما يعينه على اصابة المرمى في المناظرة ووصوله الى المطلوب .

أقول: الاكثرت بالشيء الصاية به . والتى يظهر أن معنى جلوس المسافر جلسة للكثرة الاحتقر موضوع المناظرة . أما بقية الامور المعطوفة فهي راجعة الى قوة استمداد الخصم وفراغه للتوجه للمناظرة . وأكثر هذه الامور كمالا في المناظرة وليس شرطاً فيها ، وبدونه تم ويمكن الوصول الى المطلوب . والله أعلم . قل :

هَذَا مَا أُرَدْتُ إِيْرَادَهُ فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ مِنْ فَنِّ الْآدَابِ، مُسْتَمْدَأُ مُعَاوَنَةِ عَلَيْهِ مِنَ الْكَرِيمِ الْوَهَّابِ . وَاللَّهِ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ . وَإِلَيْهِ سَبْعَانَهُ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْتَابُ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَسَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ . وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ .

وكان الفراغ من كتابة هذه الرسالة يوم الثلاثاء خمس عشرة
خلت من شهر رمضان للعظم سنة تسع وأربعين وثلاثمائة بعد الألف
من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية.
ثم نقحت عند الصروع في شرحها سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة
بعد الألف . وبالله التوفيق

أقول : وكان الفراغ من كتابة هذا الصرح يوم السبت لست عشرة
خلت من شعبان المكرم سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة بعد الألف من الهجرة على
صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السلام والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا
أن هدانا الله

بحمد الله تعالى تم التعليق — وبليه الرسالة

رسالة

في

آداب البحث



من وضع

احمد مكى

(شيخ معهد الزقازيق)

عنيت بطبعها

(جمعية النشر والتأليف الازهرية)

مأخذ الدراسة محارة الصوافرة رقم ٧ — بمصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(سبحانك) ياد من سالت فتح ، لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما منعت
ولا اراد لما قضيت ، لا ناقض لحكمك ، ولا معارض لقضائك. (وصلاة وسلاما) على
على حبك الدائم ، وشمس عرفاتك الساطعة صفوة أنبيائك سيدنا محمد +
وعلى آله وصحبه خير صحب وآل منجوه الهداية من الضلال ، الذين نصرروا الدين
ورحوا شبه المعارضين ، مابقيت بقية من المالمين ، (وبعد) فهذه رسالة في فن البحث
والمناظرة ، متضمنة لقواعده المقرره ، حسبما سمح به الحاضر القاتر ، وجادبه
تقن القاصر ، أرجو أخوا كريما أن يتساهج عما فيها من الخلل - ويفقر ما يجده
من الزلل : فانه لم تقدر العصة من الخطأ في القول لانسان وان أوتي فضلا
كثيرا ، ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ، (وقد
جلت) هذه الرسالة مرتبة على تمهيد وبداية واصبين وتذييل وتتميم (أما التمهيد) ففي
مبادئ علم المناظرة ، (وأما البداية) ففي بيان كلمات جرى عرف أهل الفن
باستعمالها ، (وأما الاصلان) [فالاول] في التصورات والابحاث التي ترد عليها ، وفيه
شعب سبع والاولى . في بيان طريق البحث وترتيبه : وهذه الشعب — وان
كانت لا تختص بالتصورات — رأينا أن نبني بها هذا الاصل ليكون الناظر
على عهد بها من مبدأ الامر والسبة الثانية في تقسيم التعريف . والثانية في شرائط
تعريف الحقيق : والرابعة في الابحاث "الوردة على التعريفات" والخمسة في
تقسيم وأنواعه ، "السادسة" فيه يعتبر في صحة التقسيم من "ثلاثة" السابعة
في الاعتراضات الواردة على التقسيم وجوب عنها [ولاصل اثنين] في التصديقات
وفيه شعب أربع "شعبة الاولى" في أقسام تصديقات "ثانية" في مبررات
"ثالثة" "الثالثة" في لبحث "الوردة" تصديقات "رابعة" في

التعهد

(فقد علم المأطرة) قوانين يعرف بها أحوال الأبحاث الخيرية من كونها موجهة أو غير موجهة (والأبحاث) اعتراضات السائل وأجوبة المثل . (وتوجيه) أن يوجه المناظر كلامه معنا أو غيره الى كلام خصمه بحيث يكون مسموعا (وتطلق المأطرة) في عرف أهل الفن على الظن المجاني في النسبة بين اثنين اظهاراً للصواب كما قاله صاحب التقرير (فنقد المأطرة) مستر عراقيين للمنفى الحديث وبين الفن (وكما يسمى علم المأطرة) يسمى علم آداب البحث برعم صناعة التوجيه ، ولا يعزب عنك أن مصطلح [علم] خارج عن التسمية (وموضوع علم المأطرة) الأبحاث لكمية لأنه يبحث فيه عن أحوالها من كونها موجهة أو غير موجهة ، فبحث عن أحوالها هو القانون المذكورة (وفرض منه) معرفة أحوال الأبحاث الخيرية (وقائده) نصمة من نخبة في المنهجيات ، وسهولة خوض في مناقشات الخصوم العلمية ومعرفة صحيحها من سقيمها . - - - حاشيتي هذا تمثيل لكيفية العمل في ميدان المأطرة . كسر الكلام وأصول افقه ، وكيف ذلك قائدة

١٩٩٩

البداية

في بيان كلمات

جرى عرف أهل هذه الصناعة باستعمالها

ولأت على ذلك لتقف عليه . حتى لا تحتاج الى تقيب عنه فا مررت عليه
أثناء خوضك بمباحث الكتاب . هناك ما أردنا بيانه :
(نقل) هو لا بيان بقول الغير على ما هو عليه بحسب اني مظهر
أه قول 'غير' (وتصحيح النقل) بيان صدق لبتنه الى القول عنه
(والمسمى) من نص نفسه لآليات احكم بالتحليل أو التنبية (والسؤال) من
صب نفسه للبحث معه (ولندعوى) - تشمل على الحكم المقصود اثباته وقد
تسمى « مسألة » ومبحثاً « مسألة » وتسمى الكلية « قاعدة » وقانوناً « أيضاً »
والاختلاف بين هذه الاسماء بالاعتبار .

(سمع) هو طلب ليدرس على مقسمة للبيان وسمى « مسألة » وصاقعة وتقتض
« صيب » بها ومن سمع (حل) لأنه منع مقسمة منية على تحط مسداً ببيان
شأنه خط وسياتي بيان ذلك معصلاً (ومقدمة للبيان) ما يتوقف عليها صحة
البيان سواء كانت جزءه أو شرط اتجاهه أو تقريره (والتقريب) سوق الدليل
سروحه بشره المطلوب (واللازم) ككون الشيء مقتضياً لآخره وسمى الاول
روماً واشتق لازم . واللازم قد يكون مساوياً لمعناه وقد يكون أعم منه
« واسع » قد يكون « بما يشق من » كما كان شأن هذا ممنوع (وقد يكون)
« ير دت كن يقف هو غير مسم » لا سلم دت أو هو معصوب ايمن أو فيه
« (ولا يشق) من » مع « من » من « عرس » حتى « ورس »
« من » « من » « من » « من » « من » « من » « من » « من »
« من » « من » « من » « من » « من » « من » « من » « من »

(فاتحجوزي) هو المصدر بنحو لا يجوز ، (واقطى) ما كان على سبيل القطع من
السائل كأن يقل كيف والامر كذا على خلاف ما ذكرت ، (الحيز) هو
بيان منشأ عطف المنسل ، وستراد عليك الامثلة في موضعها . (وتورسند) هو
ما يذكر لاثبات السند أو توضيحه ، (والقص) ان أضيف الى التعريف فهو إبطاله
بكونه غير جمع أو غير مانع أو متلزما للمحال ، وان أضيف الى المقدمة
فلا بد ان يقيد بالتفصيل وهو الذي سقى يلقه . وان أضيف الى الدليل فهو
ابطاله بحريته في غير المدعى وتخلط لمطلوبه ، أو باستلزامه محلا كاحتياج
التقنين أو الدور أو التسلسل ، وقد يقيد بالاجزأ ، ولا بد من دليل يدل عليه
خبره بدونه غير موجه . ويسمى ذلك الدليل وشاهد القص ، إذا شهد ما يدل
على فساد الدليل . (والمعارضة) قامة الدليل على خلاف ما أقام الدليل عليه
الحكم . وهي بخلافه بقبضه أو ما يستلزم قبضه . ون تجد دليل المستدل ومعارضة
المستدل . ، وصورة فمعارضة رائل ، ون أمدا صورة بأن كانا اقترايين
أو اثنين فمعارضة بالمثل ، (والامراضة دلفير) (و دليل اختلاف معاه) عند
الاصويين والمطيقين (أما لاولون) وللدليل في عرفهم ما يعيد صحيح التطرف في
ثبوته أو ثبوت شيء من حالاته دون غيره ، كما لم يلد له للعانع حل اسمه ،
وكونه غير هذا الظاهر البديع بالنسبة لوحده وكما حكته عز علاه (وأما
الآخرون) وللدليل عندهم ما تركب من قصتين ولو كانت احدهما مطلوبة للإيضاح
في محو أخرى . ما المؤدى الى بدعي خفى منه يسمى (سها) . وفيه ما يستفاد
منه بعبارة سنية بالحس وتحرره (مثبت) . ما يقدر لاثبات غير محتم
لذلك . تحريري حركات ولازلة . (و من عدمه مستفاد يقسم) الى
الذي ينزل به أهل هذه المسألة : (المتكبر) (و من غير مؤلف من
المتكبر) (و من غير مؤلف من المتكبر) (و من غير مؤلف من المتكبر)
الذي ينزل به أهل هذه المسألة : (المتكبر) (و من غير مؤلف من المتكبر)
الذي ينزل به أهل هذه المسألة : (المتكبر) (و من غير مؤلف من المتكبر)
الذي ينزل به أهل هذه المسألة : (المتكبر) (و من غير مؤلف من المتكبر)

القضايا ومحولاتها (وقبـه شبـه سـح) كما بقـ التـبـيه عـلـيه أول الكتاب

الشعبة الأولى

في بيان طريق البحث وترتيبه الطبيعي

(بقـده) بـان المـطـلـوب بـعد اسـتـفـسـار المـعـم اذا كان ثـم حـاجـة لـلاستـفـسـار، (ثم يؤخذ) تصحيح الدل اذا نقل شـيـث ونـاقـمة الدليل اذا كان المـعـلـوب مـجـهـولـا نظـريـا والتبـيه ذ كان بـدـهـيا خـفـيا

فاذا أقام الدليل مدعى — ويسمى معطلا ومستدلا وخضمه سائلا — (تجمع مقدمة معينة منه) مع السند أو مجردا عنه

ومحـاب السائـل في حـالـة الأولى — بـعد أن يثبت كـوـن السـند مساوياً للتبـصـر للمقدمة المتنوعة أو أخص منه، بأن يكون كلما صدق صدق القيصـر — بإبطال السند المساوى أو بأنات المقدمة المتنوعة كما اذا منع المحكـم كـرى الدليل عـن حدوث العلم — وهو العالم متغير وكان متغير حـانـث — بقوله لا نسلم كل متغير حـانـث لم لا يكون بعض لا غير قديما

وعاب في الحلة الثانية بأنات المقدمة المتنوعة (ثم: بقض) لـعـذاب أو استلزام المحل (أو يمارض) أحد الوجوه الثلاثة السابقة ويحـب في هـذه الحـالـة بـها هو قـابـل لـه من المنع أو القـض أو المـارـضـة ولـأن المـطلـب في

هذه اداة صار سائلا والسائل مستدلا

ويجوز الجواب (بالتفسير أو التحرير)

(والتبـيه يـرد عـلـيه ما ذكـر) ، لكـها غير قـادـرة فـيه لـأنه لا يقـصـد بـه اثبات المـطـلـوب

وهذه الشـبـة في تـصـديـقـات أظـهـر مـنـها في التـصـوـرات. فـا بـرتـب اتـسـاق جـار فـيـه وذكرتها هنا لتكون كالمقدمة للبحث. ولذلك على ذكر من أنه قد سبق التبـيه عـلـي ذلك

الشعبة الثانية

في أقسام التعريفات

ونبدأ هذه الشبهة ببيان الماهية والحقيقة والفرق بينهما لماسبة ذلك المقام فتقول :-
 (الماهية) هي الصورة المقولة من الشيء (والحقيقة) عرفت بأنها ما به الشيء هو
 هو ، أى ما به الشيء يكون نفسه ، حقيقة الانسان هي ادخول الناطق اثباتان في
 الواقع ومنهت هي الصورة القولية للمقولة منهما المحسولة على الانسان وهي مفهوم
 الحيوان الناطق كما قاله صاحب التقرير ، ولطك عرفت الفرق بينهما من هذا البيان
 (ثم التعريف ينقسم) الى لفظي واسمي وحقيقي (فالاول) يكون بأيراد لفظ مساو
 أو أعم من اللفظ الاول أوضح منه وهو ان لا يعرف وضع اللفظ الاول لدى اللفظ
 الثاني لكنه يعلم المعنى كأن يقال : النضنفر الاسد ، والسعدان نبت ، وطريقه "الغاة"
 (والثاني) يقصد به تحصيل صورة في النفس ليست بمحاسة ، وهو من المطالب
 التصوريه ، ويكون لمن يعلم مفهوم الاسم ويجعل تنصيه ، قل من له أولمو ، منه تفصيلا
 يسمى تعريفاً اسمياً وتعريفاً بحسب الاسم (ويوافق على الاول) حد اسمي (وعلى الثاني)
 وصف اسمي ، وعلى أن تكون أدركت من هذا البيان الفرق بين التعريفين اللفظي
 والاسمي حيث كانت معرفة الاول حاملة قل انتعرف بعنه ف الثاني
 (والثالث) ما يقصد به تصور حقيقة الموجودات ، وهو ينقسم الى حدو رسم (فالاول) :-
 ما كان بذاتيات الحقيقة ، (والثاني) ما كان بموارضها الخاصة
 (وقد يكون التعريف الاسمي حقيق) ذا كان للمايل علم وجوده ثم علم وجوده .
 (وقد تكون الحقائق اعتبارية) فالاصطلاحات ، وتفصيل ذلك مبسوط في كتب
 المنطق فارحم اليه ان شئت

الشعبة الثالثة

في شرائط التعرف الحقيقي

(يشترط لصحة التعرف الحقيقي) مساواته للمعرف حتى يكون جامعا تاما ، وخلوه من الجدل: كالحدود والتسلسل واجتماع التقيضين وارتفاعهما وحمل التقيض على التقيض وسلب احدى عن نفسه ، وان يكون أحلى من للمعرف ، على معنى أن يكون مفهومه أوضح من مفهوم المرف وان لم تكن دلالة اللفظ عليه أحلى (ومن الحدود) أخذ حكم المرف في التعرف .
(وأما خلو التعرف) عن الاغلاط اللفظية والالفاظ التي لا يوضح منها المراد كما لمشارك والمجاز بدون قرينة معينة فمفرد لحته .

الشعبة الرابعة

في الابحاث الواردة على التعرف

مما يرد عليه من الابحاث (المنع) ، وقد سبق لك بيانه ، والتعرف — وان كان تصورا — متضمن تصديقا بانه معنى المرف في التعريفات اللفظية وبأنه حده في الحدود الحقيقية والاصلاحية

(يجاب عن المنع الوارد على التعرف اللفظي) بالنقل عن أهل اللغة (وعن الوارد على الاصطلاح) النقل عن أهل الاصطلاح (أما المنع الوارد على الحد الحقيقي بعلم الجنسية او الفصيلة) بعصب الجواب عنه ؛ لصعوبة اثبات الجنسية او الفصيلة وان كان المرف بأخذها في الحد يدعى أن كذا جنس وكذا فصل .

ومما يرد على التعريفات (لقض) لان جعلها يانا لمعرفة — بفتح الراء —
يتضمن دعوى أنها مساوية لما أى جامعة لافرادها لا يخذ شئ منها عنها ، وماتعة
لا تصدق على غيرها : بأن يقول الخصم للمعرف : تعريفك هذا غير صحيح لانه غير جامع
او غير مانع ، وكل تعريف هذا شأنه غير صحيح
ولا بد من [شاهد] عرفاده ، أن يبين انه يشمل كذا وليس من افراد المعرفة
اولا يشمل كذا وهو من افراده ، وكل ما هذا شأنه هو غير جامع ، او غير مانع
(. يقض تعريف ايضا باستلزامه المحال) : كان يقول الخصم : تعريفك غير
صحيح لان فيه دورا ، والدور مستلزم للمحل ، والمستلزم للمحال غير صحيح
(ويجذب عن الاول) باللع اوبان التعريف باعتبار المشهور ما يصدق عليه المعرفة
او لتمييزه عن كذا لا عن كل الاعيان ، اوبانه تعريف بالاعم على رأى المتقدمين
(ويجب عن الثانى) بمع الدور او بمنع استلزامه للمحل لانه دور مسمى لا يبقى
(ما المناقض) بمقل ورودها على الحدودات ومساها هنا بطول دعوى للمعرف أن
تعريفه حد تام بذكر حد تام محتمل له : ولا تندح الا اذا ثبت كون اثنى حدا تاما
بالتحليل أو اعتراف الخصم لانه لا يقل أن يكون لغير واحد حقيقتان
واذ قد عينا : بحث في التصورات ، وكان — لا جرم — منها التقييم وجب أن تعرض
للقول فيه ، فقول

الشعبة الخامسة

في التقسيم وأنواعه باعتبار المقسم وأنواعه باعتبار الاقسام
(فالاول) : اما تقسيم لكل الى جزئياته بضم قيود الى مفترق يكون مع كل قيد منها
قسما : كتقديم الصلاة الى مكتونة وناقلة ، أو تقسيم الكل الى أجزائه بتعليه اليها
كتقسيم الماء الى الكسجين وأيدروجين

(والفرق بينهما) أن الأول يصح حمله على كل قسم من أقسامه حمل مواطاة، وهو حل هو هو : كما يدل في المثال السابق : الصلاة المكتوبة صلاة ، والصلاة الثالثة صلاة ، وكما يقال في تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف : الاسم فلة ، الفعل كلة ، الحرف كلمة .
وأما تقسيم الكل إلى أجزائه فلا يصح فيه ذلك ، بل يحمل على أقسامه حمل اشتقاق . وهو حل ذو هو : كتقسيم الصلاة إلى أركانها من الآية وتكبيره الاحرام وما إلى ذلك ، فانه لا يصح أن يقال ثنية صلاة ، أو تكبيرة الاحرام صلاة ، وانما يصح أن يقال : البية ذات صلاة . الخ كما يدل الاكسحين ذو ما .

(.الثىء المقسم يسمى) قسما وموردا لفظة ، والاشياء المقسم اليها تسمى أقساما وكل قسم بلية للآخر يسمى قسيما له كتقسيم الحيوان إلى . انسان وفرس ، فان كلامهما قسم للآخر ومباين له وقسم من الحيوان ، كما أن الحيوان مقسم لهم . (اس ملازم في التقسيم) ذكر المقسم مع الاقسام ، فكما يصح في تقسيم الزكاة إلى زكاة زرع وماشية وغيرها أن يقلل لزكاة ما ركة زرع وما زكاة ماشية الخ يصح ان يقلل : الزكاة اما في الزرع او ماشية . وفي الحالة انما يكون المقسم محفوظا مع كل قسم : داخلا في مفهومه او خارجا مقدرا

(وبالاعتبار الثاني) ينقسم إلى حقيقي واعتباري وكل منهما إلى استقرائي وعقلي (فالْحَقِيقِ) ما تكون الاقسام فيه متباينة عقلا وخارجا كتقسيم امدن إلى حديد ونحاس وغيرها ، (واما الاعتباري) فلا يمتد فيه لسعة التقسيم الا لتباين في العقل دون الخارج

فالتأثيرين الاقسام (في الحقيقي) يكون بحسب المفهوم والمماق (وفي الاعتباري) يكون بحسب المفهوم الخصب ، كتقسيم كل إلى الجنس والفصل والنوع والخاص والعرض العام ، فانها متباينة بحسب المفهوم غير متباينة بحسب الصدق

لأنها تصدق على الملون، فهو جنس للأسود والأبيض، ونوع للتكيف، وفصل للتكيف لأن غيره لا ينصف بالون، وخاصة للجسم لأن غيره لا يكون ملونا، وعرض علم الحيوان.

(والتقسيم العقل) ما لا يجوز العقل فيه وجود قسم آخر، وهو يكون مراداً بين اثنين والاثبات: كتقسيم المعلوم إلى موجود وغير موجود، فن العقل لا يجوز غيرهما في هذا التقسيم، (والاستقراء) ما يجوز العقل فيه وجود قسم آخر وإن لم يوجد بالفعل.

(وطريق معرفة أقسام الاستقراء) كتقسيم زمن الحيز إلى يوم وليلة هي أقله وإلى سنة أو سبعة هي غالبه، وإلى خمسة عشر يوماً هي أكثره، وكتقسيم النهر إلى تربة وماء وهواء ونار.

(والتعاليب فيه ألا يرد بين اثنين والاثبات)، وقد يسلط به ذلك ضبط الأقسام ومنها للانتشار: كأن يقال زمن الحيز أما يوم وليلة أولاً. الأول هو الأقل، والثاني أما سنة أو سبعة أولاً. الأول هو الغالب، والثاني وهو خمسة عشر يوماً هو الأكثر. ويسمى هذا الأخير مرسلًا.

الشعبة السابعة

في شروط التقسيم

قد استبان لك مما سبق أنه يشتر في صحة التقسيم أن يكون جامعا مانعا وأن تكون الأقسام متباينة، ولا يحل فيه قسم الشيء قسما له ولا قسم الشيء قسما منه كتقسيم الحيوان إلى ناطق ونام. فقد جعل الناطق قسما للشيء وهو قسم منه، وكتقسيم الإنسان إلى زنجي وصالح فقد جعل في هذا التقسيم قسمين شيئا قسما منه، فالتقسيم الحق لا تسوافر فيه هذه الشروط يكون قاسداً

الشعبة السابعة

في الاعتراضات الواردة على التقسيم والجواب عنها

(للسائل أن يتراض على اتقسام) بأنه غير جامع وظل تقسيم غير جامع فاسد (ويجيب عنه إذا كان استقر تبين صغرى) مستندا بأنه لا يوجد قسم آخر بالفعل ولن يجوز العقل وجوده ، وذلك لا يفسد صحة الاستقراءى ، وإنما يفسد صحة التقسيم العقل (وتحرير المراد أن كان غاليا) فإذا قال للقسم للمعلوم اما موجود أو غير موجود فاعتراض السائل ذلك بأنه غير جامع لخروج الحاصل وظل تقسيم كذلك فاسد ، فيجيب بمنع الصغرى من مستندا بتحرير المقسم بأن يقلل أريد بالمعلوم ما لا يشمل الحاصل ، أو يمنع خروجه لأنه أريد بالموجود ما يشمله ، أو يمنع الكبرى وهو أن كل تقسيم لا يكون جامعا فهو باطل لم لا يحوز أن يراد الأفراد المشهورة .

أما الاعتراض على التقسيم الاعتبارى (بأنه غير متباين الأقسام في الخارج) فغير موجه ، إذ المتبعتان الأقسام فيه بحسب الاعتبار في العقل

ومن الاعتراضات الواردة على التقسيم (القض بأنه جعل فيه قسم الغنى وقسما ١) كما إذا قسمت النفس الى اسان وحيوان ، فإن الانسان قسم من الحيوان وقد جعل في التقسيم قسما ٢ (ويجيب) بمنع الصغرى بتحرير أن المراد بالحيوان غير الانسان .

ومنها (التفض بأن قسم الغنى في الوجه وقع ل في التقسيم قسما منه) كما إذا قسم الانسان الى درس وزنجى : فإنه حمل في التقسيم الفرس قسما من الانسان وهو قسم ٣ وظل تقسيم اشتمل على ذلك بنطل .

(ويجيب) بمنع الصغرى ، من مستندا بتحرير المقسم بأن يراد به غير ظاهر ههنا ، أو بتحرير المقسم كذلك ، أو بتحرير كل منهما . أما الكبرى فلا سيل

الى منها فهو مكافئة غير مسموعة

ومن الاعتراضات الواردة على التقسيم (لنقض بأنه غير مانع) كتقسيم الصلاة الى فرض وستة ، فان كلا منهما يكون في غير الصلاة . (وجواب) ان المتسم ملاحظ مع أقسامه

(وقد يترض تقسيم الكل الى أجزائه) بأنه غير حاصر أو أن أجزائه غير متباينة ، أو أن قسمًا ليس داخلًا في القسم . كنضم ملين الى سكر وبن ، وفستق . (وعلم الجواب) ، قدماء لك .

وأنت خير ، سبق أن القسم صار سائلًا وسائل مستدلاً ، لان جوابه ينقسم بالجمع

الاصل الثاني

في التصديقات

بحسب قول الخوص في تقسيم التصديقات أن ذلك يعني التصديق حتى لا يلتبس عليه الامر ، (والتصديق) ذلك ان سنة وقمة أوليت بواقعة (وليس منه الامداد) جميع أنواعه لان السنة الاصلية لا يتصور فيها الوقوع واللا وقوع . اذا تقرر هذا فليخرج في مباحث التصديق .
(وفيه ثمة أربع كما سبق)

الشعبة الاولى

في أقسامها

(التصديق اما محض واما شرطي) لاهم ينون لسبب ما يشمل الربط في الحليات والشرطيات متصلة ومنفصلة (فالتصديق) كما يطلق بالحقبة في انقضائها الحتمية يتعلق

بالمزوم والسناد في القضايا الشرعية المتعلقة والمتعلقة إيجاباً وسلباً
(والفرض التصديقية المنصية) كالتقاضي التي تضمنها التعريفات والتقسيمات والركبات
القائمة، (أو صريحة) كقدمات الأدلة — ولو مطوية — والأدلة والدعاوى بقلية
وغيرها. فذلك أقسام التصديق.

وقد سبق القول في الأحكام الواردة على التعريفات والتعسيات. وجاء دور الكلام على الأحكام الواردة على التصديقات.

الشعبة الثانية

في المركبات الناقصة

(الركب ناقص) — وهو الذى لا يصح السكوت عنه — فى حكم المركب تمام اذا أخذ قيدا فى القضاء ، لانه تصديق معنى نحو هذا احمر من نافع وطار نسان نافع واجب الاحترام

(فلسائل حینڈ) اُن یح حریتہ وَاُن یح مہمہ (۱۰۔ نت محس حریتہ) کر
قال: هذ لہ مؤنعت قیمہ تو شتی معلوم، وکل من لہ ثلث مؤنعت حر او ثلث
قیمہ) کان قال لہ ابل بلال حس فی التسمیم والارشاد وشی من اُسب لہ حسنا فی
التطیم والارشاد نافع (۱۱۔ اُن حینڈ) مؤنعت ثلاث مع رة وخص
وہترد علیک فی مواضع

المادة الثانية

نی بیکر زارت علی نبی است
پرد خیم این وادی : را میسر شد دست
شاید چنانکه بحیرت این کفر کبریا

التي نار هذه نار محرقة (أو نظرياً مسلماً) كان يقول قائل في خصومة مع سني في الاعتدال على وجوده تعالى هذا العلم حادث وكل حادث لا بد له من محدث . (فلا يتحجب للسائل) أن يمنع المحق أو مكبري في كل منهما لبداية العلم
الثاني لـ يكون الملع في ذلك مكافئة غير مسموعة

(ومورد منع) كل ما يتوقف عليه صحة الدليل لغرض حفظه عند المنع كما
يحدث فيه غيرد على صفري الدليل وكبراء سوء كان الدليل قوتياً استناداً
وعلى شرط انتاجه وتقريره .

(مثل الأربعة) أنيقاً، أقل من الحدّ عبادة مولى عبادة يجب فيها "أقل من الأربعة" أن يقع "أشرفي بقوله لا سلم كونه عبادة لم لا يجوز أن يكون طهارة كارت: حسنة ونبأ (ثاني) أن يقل هذا متكمم — مشيراً إلى شرح — وهو — وكلمة إنسان. ما لبس أن يقع بكبرى مستنداً بقوله: لم لا يجوز أن يكون — من — وأربعة متكمم

(مش - مش) ن يقول كلمه كان هذا عالم كن فـ ا وقد يكون . ان
نـ ، كان دهم . من ن يبع تحقق شرط الانتاج في الكبرى باءة . الا
نـ . في هذه الحلة ان يدفع بأن هذا شرط لاطراد الانتاج لا محتم فلا
يفسر في الرفع نظر

[illegible]

وفيه أن التوهم ليس مغالطاً ، والمغالطة ليست من المناظرة
وقد دمر عليك (أنه يشتر في السد أن يكون مساوياً لقيض المقدمة للمنوعة
أو أخص منه مطلقاً) ، فيكون كلما صدق صدق نقيض المقدمة المنوعة ، في
مر القول في ذلك ، أما إذا كان أعم مطلقاً أو من وجه فانه لا يقوى المنع
إلا في زعم المنع ، لأنه ليس كلما صدق الأعم من الشيء معلقاً أو من وجه
صدق ذلك الشيء .

(مثل ذلك) أن يقول النسل في الاستدلال على أن الشجر متحرك بالارادة :
الشجر نام وكل نام متحرك بالارادة ، فيقول السائل لاسلم الكبرى أو تمنع
لكبرى أو نحو ذلك لم لا يجوز أن يكون بعض النامي غير متحرك بالارادة
أو غير متحرك أو غير انسان أو اخضر : فلاولان يقوي المنع ، وأما الآخرون
فلا قيمة لهما في الواقع وإن زعم المنع تقوية للمع بهما ، وعلى الملل في
الحالين الثانية والرابعة أن يثبت المقدمة المنوعة ولا يفهم الاشتغال بابطال
السند فيهما ، إلا يستلزم ثبوت مقدمته ، بخلاف الاولى والثالثة . وسيتلى عليك
في بيان وظائف السائل والملل الذي هو كالتطبيق على هذا . ما يفعله
الملل عند اعتراض الخصم على دليله

(ولا يغيب عنك) أن المع بمضاه العرفي لا ينحى على الدعوى ولا على النقل
طريق الحقيقة ، وإنما استعمل في منع الدعوى أو النقل من حيث انه طلب
ثبوت امور . وما أعدناه لتذكرك به .

تذييله

في نسخة أخرى من نسخة تقييبي : فردد : ل منع به . وفي
نسخة أخرى : فردد : لأن يقول : حاله مشرباً الى فرس : هذا
نسخة أخرى : فردد : لأن يقول : حاله مشرباً الى فرس : هذا

المثوع المرتبة — النقض — تقسيمه الى مكسور وغيره ١٩

حيوان نامق الصغرى متنوعة، وإن أردت أنه حيوان مطلقا فالكبرى متنوعة، وذلك لأن الحد الأوسط في الصغرى على أى وجه حمل يحمل عليه في الكبرى لأن الحد الأوسط يجب اتحاده .

(وقد تكون المقدمتان متنوعتين معا) فيقول : لانسلم الصغرى ولو سلمت فلا نسلم الكبرى : كأن نقول هذا انسان مكلف وكل انسان مكلف تجب عليه الجملة . فينتجها للسائل أن يقول لانسلم الصغرى ، لم لا يجوز أن يكون غير مكلف ولو سلمنا فلا نسلم الكبرى، لم لا يجوز أن يكون به عندهم الاعذار المرخصة في ترك الجملة (والثاني) من الاعتراضات التي ترد على التصديق «النقض» وقد يقيد بالاجمال ، وهو الاعتراض بفساد الدليل لجريانه في غير الدعوى مع تخلف الحكم أو استلزامه المحال (ولابد من دليل على النقض) ويسمى «شاهدا» كما سبق بيانه في البداية .

والنقض بالتخلف نوعان (أحدهما) يسمى نقضا من غير تقييد بمكسور . وهو جريان الدليل بعينه في غير المدعى والتخلف بدون حذف شيء من خصوصياته (وثانيهما) يسمى نقضا مكسورا . وهو جريانه في غير المدعى والتخلف بعد حذف شيء من خصوصياته

(مثال الاول) أن نقول مستدلا (بقياس اقتراني على شيء أنه حيوان) لأنه نام وكل نام حيوان . فهذا قياس اقتراني من الضرب الاول من تشكّل الاول (أو بقياس استثنائي) لأنه ان كان ناميا فهو حيوان لكنه م . أو ان لم يكن حيوانا فهو ليس به لكنه نام فهو حيوان . فينقض ككل من هذه الادلة جريانه في الصغر مع تخلف الحكم . فهذا كما استبان لك نقض جريان الدليل حينه في غير الدعوى مع تخلف الحكم . فكذا يتغير سوى موضوع الصغرى في لاقتراضى : وعكسكم عليه من الاستثنائي . ولابد في حقيقة هو نحو . هو ثابت للشعر مع أنه غير حيوان .

(ومثال الثاني) على ما نقل عن بعضهم : ما قال الشافعي في بيع الغائب : انه مبيع مجهول الصفة عند الماقيدين حال العقد فلا يصح بيعه . وقال الناقض هنا منقوض بما لوروج امرأة لم يرها فتبا عيوقة الصفة عند الماقيدين حال العقد وهو صحيح . فقد حذف في النقض من الدليل خصوص كونه ميبعا . (والعمل أن يجيب) بأن كونه ميبعا ليس وصفا طرديا بل له مدخل في الحكم (ومثال نقض الدليل باستلزامه المحال) ما رواه استد على أن الوجود صفة وجودية بأنها صفة ثبوتية تحمل على الوجود ، وكل صفة ثبوتية تحمل على الوجود وجودية ، فينقض هذا الدليل باستلزامه التسلسل وهو محل . والثالث « المعارضة » وهي كما سبق في البداية إقامة السائل دليلا على خلاف ما أقام عليه الدليل المستدل ، وخلافه نقيضه أو ما يستلزم نقيضه (وهي ثلاثة أنواع) معارضة بالقلب ومعارضة بانثل ومعارضة بالغير .

(والأول) على ما مر عليه في الرسالة نقلا عن السيد (يقع في اندلعات العامة الورود) كما يقال هذا المدعى ثابت ، لانه لو لم يكن ثابتا لكان نقيضه ثابت . ولو كان نقيضه ثابتا لكان شيء من الأشياء ثابت ، فينتج : لو لم يكن لمدعى ثابتا لكان شيء من الأشياء ثابتا ، وينعكس بعكس النقيض الى : لو لم يكن شيء من الأشياء ثابتا لكان المدعى ثابتا

[وقد يقع في الاقبة اتفاقية] كما اذا قال الحق : مسح الرأس ركن في نوصوه فلا يمكن في أقل ما يطلق عليه اسم للمسح كعدل الوجه ، فيقول الشافعي معارضا بالنقبة : مسح الرأس ركن في الوضوء فلا يقدر - نزع كعدل الوجه . وقد استبان لك من هذا التمثيل أن هذا النوع من انهضة يكون موافقا لدليل العمل في المادة والصورة

(والتسني) كقول المستدل على حدوث العالم : العالم عجاج الى المؤثر

وكل محتاج الى المؤثر حادث فالعالم حادث ، فيقول السائل معارضة بلثلل : العالم مستثن عن المؤثر وكل مستثن عن المؤثر قديم فالعالم قديم . وهذا النوع كما ترى من التمثيل موافق لدليل المستدل في الصورة ، لانهما قياسان قراتيان من الضرب الاول من الشكل الاول . دون المادة ، اذ مادة الاول الاحتياج الى المؤثر ، ومادة الثاني الاستثناء عن المؤثر .

(وثالث) كأن يقول السائل في هذا المثال لو كان العالم حادثا لما كان مستغنيا عن المؤثر لكنه مستثن عن المؤثر فهو قديم . فهذا — كما هو بينه — مغالب لدليل الملل في الصورة والمادة : أما المخالفة في المادة فقد سبق بيانها ، وأما المخالفة في الصورة فلان قياس الملل اقتراني وقياس المعارض استثنائي . وكأن يقول الفيلسوف : العالم اثر القديم ، وأثر القديم قديم فيقولون : نسى : لو لم يكن العالم حادثا كان اثر القديم كذا ، أثر القديم . فهذا كما ترى مغالب في الصورة دبت المادة . فالمعارضة بالقرعة قد ان . وقد سبقت الاشارة الى تبيان هذه الانواع في البداية

(وقد بطن) أن المعارضة بأبوابها لايجرى في القطعيات عقلية أو عقلية لامتناع اجتماع القيصين . وهذا ظاهر اذا كان يشترط فيها تسليم السائل دليل الحسم باطال ، ولم يشترطه النظر بل اختلفوا أيشترط التسليم ولو بحسب الظاهر أم لا ؟ الاول أشهر ، والثاني أظهر .

(قيل) يلزم الثاني أن تكون وظائف السائل منحصرة في التبع والتقص لان المعارضة عن هذا الرأي تكون متدرجة في التقص (وفيه) أن عدم اشتراط التسليم لا يوجب عدم التسليم

الشعبة الرابعة

في بيان وظائف الملل والسائل

دعوى الملل : إما أن تكون (ضمنية) وإما أن تكون (صريحة)
 (فالأولى) في التعريفات والتقسيمات . (والثانية) في التصديقات .
 (أما الأولى) فكما نهيك عليه . والحال غرضه نقش صورة المحمود
 المحولة في ذهن السامع ، فمثل حكا قال بعضهم مثل النقش الذي يحاول
 أن ينقش صورة عسوة في لوح ، فكما أن النقش إذا اخذ يرسم الصورة
 في اللوح لا يتوجه عليه منع كذلك الحال . إلا أنه لما كان التحديد يتضمن
 الحكم بأن ما ذكره حد لما أراد بيانه صح أن يتوجه عليه الاعتراض
 من السائل

(وتعد عرفت) مما أثبت عليه في الشعبة الرابعة من بحث التصورات
 الاعتراضات التي ترد على التعريف ، كما عرفت أقسام التعريف من البيان السابق
 هي الشعبة الثمانية من ذلك البحث (والملك تقول) ان فيما سبق من البيان
 غنية عن تعرض وظائف السائل والملل في التصورات (فقول) نعم لكن اللقاء
 فقهه يحتاج لزيادة بيان فتأخذ فيه

(تأثر) تعريف تعريفات ربحاً إنما يكون له . الخي جـ . ان بوضع التام
 من حتى كذا يقول " بر قمع (فـسـر) أن يقول منع أن البر هو
 قمع (فيجيبه عرف) أنقل عن تامة كان يقول هو كذلك في "قاموس .
 هذا لم يستعظم على فيه

(والسائل أن يعبر عن تعريف) تعريف مابين يس باعتبار وضع آخر

(واجب) بالمتع وغيره

(واذا أورد تعريفاً اسماً) — وقد سبق ما بينك على الفرق بينه وبين التقاضي — (فوقه السائل والمطل) حسبما سبق من البيان (والسائل) أن يتقنه باختلاف طرده أو عكسه وبغير ذلك مما سبق ، وعليه أن يأتي «بشاهد» على اختلاف التعريف ، والا كان مكاررة غير مسموعة (فيجب للملل) يمنع مقدمة دليله ، فقد صار مترض التعريف مستدلاً وموجه ما عا . (ومن) الجواب بأنه تعريف بالاعم على طريقه المتقدمين ، أو بأنه أراد تمييز المهور مما يصدق عليه للعرف لا على ما يصدق عليه كما سبق الايماء الى ذلك .

(وكذا اذا كان التعريف الذي أوردته اصطلاحياً كتعريف البيع والاجارة والفاعل والمكس في اصطلاح أهل هذه الفنون .

(وكذا اذا كان حقيقياً) فالسائل أن يترضه بما سبق ، ويحيه للعرف بما عرفت (وقد يتجه للسائل في الحد) أن يمنع جنسية الجنس أو فصلية الفصل مستدماً في الاول الى تجوز كونه عرضاً عاماً ، وفي الثاني الى تجوز كونه خاصاً ، ولكنه يصعب على الحاد اثبات ذلك (كما ان للسائل) أن يترض بأن في أنشط التعريف غموضاً أو خطأ لغوياً ، ولكن ذلك ان لم يحصل به الاختلال بالوضوح لا يقدح في صحة التعريف من جهة الصناعة (ووظيفة المرف) دفع ذلك ولكن سكوته لا يمد افهاماً ولا انقطاعاً

(وان كان التصديق صريحاً فيتجه للسائل) عند ايراده اذا كان نظرياً محمولاً أو يدعيها خفياً (أن يستفسر) من الملل ان كان في حاجة الى استفسار حتى يستضيء الطريق لبحث اظم رأيه صواب ، (ووظيفة للملل عند ذلك: البيان) (ان لم يأتي الملل) بدليل على دعواه أو تنفيه بعد ايرادها طالبا للسائل به

(ووظيفة الممثل عند ذلك) اقامة الدليل أو التنبه

(فإذا أقام الدليل على دعواه) - وسمى حينئذ في اصطلاح النظار معللا ومستدلا: أما تسميته معللا في غير هذه الحالة قسمية مجازية - (كانت وظيفة السائل) عند ذلك منع مقدمة معينة منه - وقد نبهناك فيما مضى من القول على معنى المقدمة - معنا مجردا عن السند أو مع السند بشرط أن يكون السند صوابا لتقيض المقدمة المنوعة أو أخص ولو في زعم المانع «وأن ينقضه نقضا حاليًا» إذا كان قابلا للنقض، ولا بد أن يأتي بدليل يدل عليه، وسمى ما يدل على فساد الدليل بالتخلف أو استلزام الحال وشاهد النقض، كما نبهناك عليه فيما مر عليك، ولما أعدناه ليتظم في سلك هذا البحث «وأن يعارضه» إذا كان قابلا للمعارضة بالقلب أو بالمثل أو بالنبر .

(ووظيفة الممثل عند المنع مجردا عن السند) إثبات المقدمة المنوعة (وعند المنع مع السند) ابطال السند بشرطه المانع، أو ابطال صلاحيته السندية بكونه غير مساو أو أخص بأن يبين كونه اهم مطلقا أو من وجه، لكن هذا لا يكفي: أو إثبات المقدمة المنوعة مع التعرض لما تمسك به السائل أو بدونه (وله) ابطال المنع بكون المنوع بديها بينا أو مسلما عند المانع، وتحرير المقدمة المنوعة وتغييرها بما يساويها أو بما هو أهم منها بحيث لا يتوجه عليها المنع ولا يجد ذلك تقطعا ولا انحصارا (بخلاف منه السند) فإنه يدرء انحصارا واقطاعا عن البحث. فليس منع الممثل ضد السائل موجها (كما أن استدلال السائل) على بطلان مقدمة دليل الممثل ونقصه غير مسموع لأن الاستدلال وظيفة الممثل. (وكذلك انتقال الممثل) الى دليل آخر عند منع السائل مقدمة دليله يسترد انقطاعا لنا عجز عن اثباتها

(مثل ذلك) أت يقول المدعى : هذا تجب عليه الصلاة المكتوبة ،
لانه مكلف وكل مكلف تجب عليه الصلاة المكتوبة ، فيقول السائل لاسلم
الصغرى مقتصراً على ذلك . أو يقول لاسلم الصغرى لم لا يجوز أن يكون
غير مكلف أو صيا أو مسافراً أو غير مكلف بالحج ، فالملل يثبت المقدمة
الممنوعة في شكل الصور ، ويبطل السند في صورتين الأولى والرابعة ، ويبطل
في الثالثة والرابعة صلاحيته لستدبة بأنه أعم من وجه أو مطلقاً ولا يلزم من
ثبوته انتفاء المقدمة ، وفي هذه الحالة عليه أن يثبت المقدمة الممنوعة ، وله
أن يغير الدليل بتغيير الصغرى بأنه مسلم بالغ عاقل ولا بد ذلك انتقاعاً
(أما النقض) مع إيراد الناقض شاهداً عليه — وقد عرفنا فيما
سبق من القول أنه يكون بجريان الدليل في مادة مع تخلف الحكم
وباستلزام الفساد ، وتقريره أن يقال ذلك هذا باطل لانه جار في كذا
مع تخلف الحكم . أو لانه مستلزم لفساد وكل ما هذا شأنه باطل —
(فوظيفة الملل) عند ذلك (الجواب بمنع الجريان) مستنداً الى آت في الدليل
قيداً لم يوجد في مادة التخلف كما يقال ، الوضوء طهارة كالتيتم فيشترط فيه
النية ، فينقضه السائل بقوله : طهارة الحث طهارة ولا يشترط فيها النية ، فيجاب
بمنع جريان الدليل لان الطهارة ملاحظ فيها كونها حكيمة (أو بأن هناك مانعاً من ثبوت
الحكم) كما يقال لحطب ملق في النار انه محرق لانه حطب ملق في النار وكل
حطب ملق في النار محرق ، فينقضه السائل بجريانه في الحطب الملطخ بالطلق الملقى
في النار مع تخلف الحكم ، فيجيب الملل بمنع كبرى دليل الناقض وهي كل
جريان مع التخلف مبطل للدليل مستنداً بأن ذلك اذا لم يكن التخلف مانعاً
(وتقرير ذلك) أن يقول الناقض : ذلك هذا جار في الحطب الملطخ بالطلق

الملقى فى النار مع تخلف الحكم وكل دليل تخلف عنه الحكم فاسد ، فيقول الملل : لانتم الكبرى كيف والتخلف مانع .

(وله أن يجب بتحرير مقدمة دليله) بأن يقول هذا حطب غير ملطخ بالملقى ملقى فى النار الخ . (كما يجب بمنع التخلف)

فأنت ترى من هذا أن الملل صار سائلا والسائل صار معللا : ولا يدرك نصبا ، فهذا حال الملل والسائل عند الاعتراض بالتقص .

تنبيه

ما اشتهر ذكره عقب بعض النقوض من قولهم : (فما هو جوابكم هو جوابنا) ، قال صاحب التقرير : أما يكون اذا كان التقص بالجريان والتخلف ، وكان التخلف مسددا عند الملل ، فينقض دليل السائل كذلك : ويقول : فما هو جوابكم عن دليلكم الدال على خلاف ما دل عليه دليلنا هو جوابنا عن دليلنا .

(وأما المعارضة) — وأنتك على ذكر من أنها ثلاثة أنواع معارضة بالقلب ومعارضة بالمثل ومعارضة بالنفي — (فوظيفة الملل) عند اعتراض السائل على دليله به (هى وظيفة السائل) فنثبت له الوظيفة الثلاث وهى (منع مقدمة) من دليل المعارض (ونقضه) اذا كان قابلا للتقص (ومعارضته) بأحد الواجه الثلاثة اذا كان قابلا لذلك ، سواء أ كانت المعارضة فى دعوى الملل أم فى مقدمة دليله . وذلك بأن يقول السائل بعد اقامة الملل الدليل على دعواه — كما قال السمرقندى — : ما ذكرت من الدليل — وان دل على ثبوت مدعى — عندى ما ينفيه ، ولا يقول وان ثبت دليلك أو صدق ثلثا يلزم ثبوت المدلول عند المعارض — كما قاله المسمودى — فيلزم التناقض

(وما قاله بعض الافاضل من أن المعارضة لاتعترض) لآل المعارضة تعارض

ما يعارضها — وتوضحه أن معارضة الملل دليل السائل دليل على دعواه كالدليل الأول، فمعارضة السائل تعارضها فالمعارضة لا تندح في دليل السائل، فليس للملل سوى القدر بالتح أو التقص — (فجوابه أن ذلك القول غير متجه) قولكم: إن معارضة الملل دليل على دعواه كالدليل الأول وكل ما هذا شأنه فدليل السائل معارضة له [كبراه ممنوعة وإن كانت صفراء مسلمة، لم لا يجوز أن يكون الثاني أوضح من الأول فيتبين منه المعارض احتلال دليله فيمدل عن المعارضة أو يكون مجموع الدليدين أقوى من دليل المعارض، فتكون معارضة الملل مفيدة (وإذا انتقل الملل) عند المعارضة أو غيرها إلى دليل آخر لمعززه عن المدفع فإن ذلك يعد انقطاعا من وجه

(وتحرر المدعى إذا كانت المعارضة فيه مسموع) بشرط أن يكون مدعاه بعد التحرير لازما لدليله الذي ساقه لاثباته، (وأما إن كان معارضة السائل في مقدمة دليل الملل) فله تحرير تلك المقدمة وتغييرها بحيث لا ترد المعارضة على دليلها فلملك على بيضة من أن ماسبق هو كيفيات المناظرة في التصورات واتصديات ففي ذلك غية عن الصنونة عند إيراد إبحاث كل قسم «كيفية المناظرة فيه»

تذييل عام

لمسبق من المباحث

مرجع الاعتراضات الثلاثة إلى بطلان الدليل دون المدعى لأن الدليل مازوم والمدعى لازم ولا يلزم من انتفاء اللزوم انتفاء الجواز أن يكون اللازم أعم وتوضح ذلك أن منع مقدمة الدليل يقتضى خفاهها والدليل الحمى لا يثبت به المطلوب فالاستدلال به غير صحيح

وبطلان الدليل بالمعارضة والنقض بين ، غير أنه (يمكن ان يقال في المعارضة) أنه يبطل بها المدعى لثلا يلزم اجتماع التقيض أو ارتفاعهما ، (وبجواب) بأنه لما سقط الدليلان بقي للمدعى الذى أقام عليه المملل دليله سالما محتاجا الى الاثبات بالدليل اذ غاية الامر سقوط دليله وهو لا يستلزم بطلان المدعى

(فان قلت) اذا استدل السائل على بطلان مقدمة دليل المملل وكان خاصبا فهل يتعرض المملل لدليله أو يقتصر على اثبات مقدمته (قلت) له أن يتعرض لمخالفه ولكن اذا لم يثبت اليه مكان حسنا كما قاله صاحب التقرير (لكن) الذى يتقدح انه يلزم المملل التعرض لدليله لانه معارضة لدليل اثبات المقدمة

(ولا يحسن ايراد النقض أو المعارضة) اذا كان المستدل مغالطاً غرضه إيقاع الشك في ذهن المخاطب ، فان الشك بعد ايرادها باق فلا ينفعان ، ومالا ينفع لا يحسن ايراده كما في الرسالة الشريفة .

(ومحسن) أن نغتم هذه البحوث (بخاتمة الرسالة المضنية) لأنها كالتذكرة لما سبق منها في التصديقات .

[فانما قلت : انه متكلم بكلام أزل ، ناقلا عن المقاصد أو مدعيا بدليل أن الله أسنده الى ذاته ، وعلم الله موسى تكليما ،

(فيمنع) بجواز المجاز (فيدفع) بالاصل (أو ينقض) بالخلق ف قيل انه اضافة القدرة الى المقدور (فيمنع) مستدباً به حقيق

(أو يسلط) بأنه تأدية الحروف الحادثة ، (فيمنع) بأن يقال لان لم أن الكلام مركب من الحروف الحادثة .

ان الكلام لفي التفؤاد وانما جبل اللسان على التفؤاد دليلا . . اهـ
[وله يحسن ان نعلق على هذه الحتمة] بكلمات تينها بعض البيان فان

ذلك لا يخلو من قائدة .

فقول : قوله « قلنا قلت » أى فى اثبات أن الكلام صفة وجودية لله تعالى « الله متكلم بكلام أزلى » لم يسبق وجوده عدم .

وهذا تمثيل لجميع ما سبق فى الرسالة العنصرية كما قاله ملاحظى شارحه ، وتطبيق لما تقرر فيها من البحوث .

« ناقلا عن المقاصد » وناسبا ذلك الخبر إليها ، فطلب منك صحة النقل
تخصر الكتاب « أو مدعيا بدليل أن الله تعالى أسنده الى ذاته . وكلم
الله موسى تكليما »

(ولئلا أن يقول) نمنع تقرب الدليل ، لانه على تقدير تدلعه لا يستلزم
المطلوب ، اذ لا يلزم من ثبوت صفة لله تعالى وجودها فى نفسها ، والا كانت
الصفة الواحدة مستلزمة لصفات لا تشملها وهو يدعى البطلان .

« فيمنع مجاوز المجاز فى الاسناد » بأن يقل أسنده الى نفسه لانه السبب
الموجد له ، وهو سبحانه وتعالى موجد الافعال كلها كالاول وغيره ، ولا يلزم
من ذلك أن تكون صفة له بل لا يصح إطلاقها عليه فيما لم يرد به اذ
عنه سبحانه ، « أو المجاز فى الطرف » بأن يكون التكليم عبارة عن الخلق لانه سببه .
« فيدفع بالاصل » أى بأن الاصل الحقيقة ، ولا يعدل عنها الالهام ، فلا
يدل لمدول عنها من دليل .

« أو ينقض بالخلق » فقل انه اضافة القدرة الى المقدور « بأن يقال
اسند الخلق الى ذاته فقال سبحانه « خلق سبع سموات طباقا » والخلق ليس صفة
وجودية أزلية قائمة بذاته تعالى بل هو أمر اضافي لانه عبارة عن تعلق
القدرة بالمقدور . « فيمنع مستندا بأنه حقيقى » فيقال : لانسلم أنه أمر اضافي
لم لا يجوز أن يكون حقيقيا فيكون الخلق صفة كالقدرة

« أو يمارض بانه تأدية الحروف الحادثة » بان يقول الخصم وان دل ذلك على أن الكلام صفة أزلية وجودية فغنى ما يدل على أنه ليس كذلك وأنه حادثة وهو أن الكلام مركب من الحروف المربعة المقدم بعضها على بعض التقضية بالازمنة الحادثة وكل ما كان كذلك يكون حادثا ولا يكون ثابتا في الازل . « فيمنع بأن يقال : لانتم أن الكلام مركب من الحروف الحادثة » أى تمنع صغرى دليل المعارضة ، ولا سبيل الى منع الكبرى « ويسند المصنف بقوله

ان الكلام لفي القوادر وانما جعل اللسان على القوادر دليلا
وهذا السد مساو لنقض الصغرى وانما ثبت نقضها كانت باطلة وتم المطلوب

تتميم في آداب المناظرة

(لا يحسن الاستعجال في البحث قبل تمام الفهم) ففي ذلك فائدة للمطل والناظر : أما للمطل فقد يغير الدليل أو يزيد عليه ما يدفع الاعتراض أو يحذف منه ما يوجب خلله ، أو يدل على مقدمة نظرية أو يثبت على مقدمة خفية فيسلم من مناقشة الخصم ، وأما الناظر فربما يخطئ بالاستعجال فيظهر جهله وقد يذكر المائل سد اقامه دليله ما يظهر به ماخفى على الناظر فيكفيه مؤونة البحث ، وقد يؤدي استعجال البحث الى فساد . وما ينبغي لآخذ به في المناظرة (أن يتكلم الناظر في كل مقام بما هو وظيفته) ففي علم الكلام يتكلم باليقيني المفيد للاعتقاد وفي الفقه بالامارة القيدة للظن

(وَأَلْيَحْتَصِرُ الْكَلَامُ) احْتِصَارًا غَلَا بِهِمْ (وَأَلْيَبْطِلُ) احَالَةً تَوْدَى إِلَى
الْإِمْلَاقِ لِأَنَّ ذَلِكَ يَذْهَبُ بِالْفَرْضِ مِنَ الْمُنَظَرَةِ

(وَأَلَّا يَسْتَعْمَلَ الْإِنْفَاصَ الْمُخْتَصِمَةَ) مِنْ غَيْرِ قَرِيبَةٍ . (وَأَنَّ يَحْتَرِزَ عَنْ
لَا دَخْلٍ لَهُ فِي الْقَصُودِ) لِأَنَّ ذَلِكَ يَوْدَى إِلَى الْإِنْتِشَارِ الْمَقُوتِ الْمَطْلُوبِ

(وَأَلَّا يَضْحَكُ . وَلَا يَرْفَعُ صَوْتَهُ فَوْقَ الْمَادَةِ . وَلَا يَتَكَلَّمَ بِكَلَامِ
السُّفَهَاءِ) لِأَنَّ تِلْكَ مِنْ وَطْئِ الْجَهْلِ عِنْدَ الْمُنَظَرَةِ يَسْتَرُونَ بِهَا جِهْلَهُمْ

(وَأَلَّا يَنْظُرَ مَنْ كَانَ مَهِيئًا عِزًّا) لِأَنَّ الْهَيْئَةَ وَالْإِحْتِرَامَ يَذْهَبَانِ بِدَقَّةِ النَّظَرِ

(وَأَلَّا يَحْتَرِزَ خَصْمَهُ) لِأَنَّهُ رُبَّمَا صَدَرَ عَنْهُ بِذَلِكَ كَلَامٌ ضَعِيفٌ يَوْجِبُ

تَغْلِبَ خَصْمَهُ

(وَأَنَّ يَجْلِسَ لِلْمُنَظَرَةِ) جَلْسَةً أَكْثَرَتْ (وَأَنَّ يَتَجَنَّبَ) الْمُنَظَرَةَ فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي

يَكُونُ خَارِجًا فِيهَا عَنْ حَدِّ الْإِعْتِدَالِ : كَالْجُوعِ وَالْعَطَشِ وَالْإِمْلَاقِ الْخَارِجَةِ عَنْ حَدِّ الْعَادَةِ
وَالْغَضَبِ وَلِلْمَدَافَعَةِ وَالْفَرَحِ الْبَالِغِ الْمُبْلَغِ التَّأْثِيرِ . (فَإِذَا رَأَى ذَلِكَ) ثُمَّ لَمْ يَأْبَئِهِ عَمَى

بُصَابَةِ الْمَرْحَى فِي الْمُنَظَرَةِ وَوَصُولِهِ إِلَى الْمَطْلُوبِ

(هَذَا مَا أُرِدْتُ إِيرَادَهُ فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ) مِنْ فَنِّ الْآدَبِ . مُسْتَمْدًا الْمَعُونَةَ عَلَيْهِ مِنْ

السُّكْرَمِ الْوَهَّابِ . وَآلِهِ أَتَمَّ . بِالصَّوَابِ ، زَالِيَهُ سَبَّحَهُ انْتِرَاعُ وَاسْتَوْصَى أَنَّهُ
عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ وَوَسِيِّ آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ .

• [رَبَّنَا تَفَرَّغْ] مِنْ كِتَابَةِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ ، لِحُجَى حَشْرَةِ خِفَتِ

مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ الْمُتَعَمِّقِ سَنَةِ تِسْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَثَلَاثِينَ بَعْدَ ثَلَاثِينَ مِنْ هِجْرَةِ

نَبَوِيَّةِ عَمَى صَاحِبِهَا أَفْضَلُ تَحْلِيلَةٍ وَأَزْكَى نَحْوَةٍ

[تَمَّ تَقْدِمْ] عَمَى الشَّرْعُ فِي شَرْحِهَا سَنَةَ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثِينَ مَدَّ الْأَلْفَ

وَبِإِلَهِ التَّوْفِيقِ آمِينَ

صفحة الرسالة	صفحة التعليق	الموضوع	صفحة الرسالة	صفحة التعليق	الموضوع
		٢ خطبة التعليق			والتبسيم
٢		٣ (خطبة الرسالة، وشرحها)	١١		(التمهيد)
		علاقة الكلام على البسملة بالفن			في مبادئ المناظرة
		٤ (كلمة عن تاييخ التدوين في	١٢		المبادئ — والحاجة اليها
		فن المناظرة والاشارة الى			والحاجة الى تقديمها
		الحاجة اليه)	١٣		تعريف علم المناظرة [بالرسم]
		٥ تاريخ المناظرة من الجهة	١٤		شرح مفردات التعريف
		المصلي			المذكور ككلمتي [الأبحاث]
		٥ المجتلة بمضيا، وحكمها —			و [التوجيه]
		الاشعري — ارسطو —	١٥		تعريف المناظرة [بالمعنى
		علاقة المناظرة بالتطيق			المصري] يشرحه والأبحاث
		٦ الحاجة الى هذا الفن — أول			المتعلقة به : المناظرة في اللغة
		من دون فيه (خاصا باللغة)			والناجبة بين مدانيها اللغوية
		أول من دون فيه [عاما			ومعناها العرفي
		لجميع المطالب] — البزدوى	١٦		[تعريف ثان] للمناظرة
		المبيدي — الرازي —			بالمعنى الحديث — هل يمكن
		الشمرة قسبي : النسفي : المرعشي			أن يكون التعريفان للمناظرة
		٧ [الأبواب التي احتوت عليها			بالمعنى العلمي] — [تعريف
		الرسالة]			ثالث : المناظرة للمعنى المصري]
		٨ ما يبحث فيه التمهيد، وابدائة،			[تعريف ثان] لعلم المناظرة
		والاصل الاول وشعبه السبع			[بالرسم] [تعريف : لث] لعلم
		٩ ما يبحث فيه الاصل الثاني			للمناظرة [بالرسم]
		وشعبه الاربع — والذيل	١٧		أسما، أخرى للفن — موضوعه

(ب)

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
الرسالة	تلطيق	الرسالة	تلطيق
٣	١٨ الفرض منه	٤	٢٧ من المقدمة [اللازمة] —
٥	١٩ فائدته — الفرق بينها وبين		اللازم اما ساو أو أعم —
	الفرض — ماهو الصحيح		الصيغ التي يجر بها في اشع
	من الناقضات والقيم منها :	٥	٢٨ التميز بما استق من لفظ المنع
	٢٠ بيان ان المبادئ بعضها تصوري		عز في المدعى والنقل — السند
	وبعضها تصديقي	٥	٢٩ أقسام السند باعتبار صورته :
٤	٢ [البداية]		[تجوزي وقطعي وحلي] —
	في بيان كلمات جرى عرف		توير السند
	أهل هذه الصناعة باستعمالها	٥	٣٠ النقض : اختلاف معانيه
	٢١ النقل		باعتبار ما يضاف اليه من
	٢٢ تصحيح النقل — المدعى		[تعريف أو مقدمة أو دليل]
	٢٣ السائل — الدعوى		— تقييده [بالاجلي]
	واختلاف أساليبها بالاعتبار	٥	٣١ شاهد القضي — المعارضة —
	وهي المسألة ، البحث ، المقدمة		تقسيمها باعتبار نسبة ما تقام
	التيجه ، المطلب ، القاعدة		عليه لما أقيم عليه دليل الخصم
	القانون [الى : (مقامة على نقيضه ،
	٢٤ المنع — أسأؤه وهي [المائة		وعلى ما يستلزم نقيضه)
	الناقضة . انقض الفصيل]	٥	٣٢ أقسامها باعتبار موافقتها
	٢٥ من المنع [الحل] — اشع		لدليل الخصم مادة وصورة
	بمعناه اتمام — مقدمة الدليل		وعدمه وهي : (المعارضة
	ومنها [التقريب]		بالغلب واثبت والتبر) —
	٢٦ أمثلة لتقريب وعدمه . ومتى		الدليل في التمه — اختلاف
	يمنع		معناه في التعرف

صفحة	صفحة	الموضوع	الموضوع
الرسالة التحليق	الرسالة التحليق	الموضوع	الموضوع
٣٣	٦	معناه عند الأصوليين	[الاصل الاول]
.		معناه عند الناطقة — التثنية	في التصورات
٣٤		رجوع الاعتراضات على	مورد البحث من التصورات:
		الدليل الاصولي الى اصحات	[التعريفات والتقسيمات] —
		علم المناظرة [المع والقض	شعب هذا الاصل السبع
	٧	والعاضة] وان سميت باسمه	[الشعبة الاولى في بيان طريق
		أخرى مثل (فساد الوضع	البحث وترتيبه الطبيعي]
	٥	وفساد الاستدلال)	٤٥ المرتبة الاولى (الاستفسار
٣٥		للأصوليين في الكلام على	قاليان) — المرتبة الثانية
		المنظرة طريقان — أجزاء	(طلب الصحيح او الدليل
		البحث الثلاثة : (المبادئ	أوالتيه فجوابه)
	٥	والاواسط والمقاطع)	٤٦ المرتبة الثالثة (منع مقدمة
٣٦		أقسام الدليل عند المنطقيين :	الدليل مجردا ومع السند ،
		البرهان — الامارة	فجوابه باطل السند وأثبت
٣٧		الجدل — وخص منه المناظرة	المقدمة)
٣٨	٦	الحدل والمنطق حرجين من	المرتبة الرابعة (النقص او
		التخفة — المصدرة	المعارضة — تساؤل — منع أو
٣٩		تحليل — اشارة ، أنواعه	نقص أو اشارة — رتبة
		الأربعة — المكارمة ، وأمثتها	أو التحدير)
٤٠		التكيت — المكارمة	الانتقال الى دليل آخر مع
٤١	٥	متلها موصح	مقدرة على الحوار عن
٤٢	١	تفرق بينه وبين الترتيب —	الدليل الاول ليس وحاما
		فصل — لاف — لاف	— ورود الاعتراضات على

المنوع المرتبة — النقض — تقسيمه الى مكسور وغيره ١٩٠

حيوان ناطق فالصغرى ممنوعة، وإن أردت أنه حيوان مطلقا فالكبرى ممنوعة، وذلك لأن الحد الأوسط في الصغرى على أى وجه حل يحمل عليه في الكبرى لأن الحد الأوسط يجب اتحادا .

(وقد تكون للمقدمتان منوعتين مما) فيقول : لاسلم الصغرى ولو سلمت فلا نسلم الكبرى : كأن تقول هذا إنسان مكلف وكل إنسان مكلف يجب عليه الجملة، فينتج للسائل أن يقول لاسلم الصغرى، لم لا يجوز أن يكون غير مكلف ولو سلمنا فلا نسلم الكبرى، لم لا يجوز أن يكون به عذر من الاعتذار المرخصة في ترك الجملة (والثاني) من الاعتراضات التي ترد على التصديق «النقض» وقد قيّد بالاجمالى، وهو الاعتراض بفساد الدليل لجريانه في غير الدعوى مع تخلف الحكم أو استلزامه المحال (ولابد من دليل على النقض) ويسمى «شاهدا» كما سبق بيانه في البداية .

والنقض بالتخلف نوعان (أحدهما) يسمى نقضا من غير تقييد بمكسور . وهو جريان الدليل بعينه في غير المدعى والتخلف بدون حذف شيء من خصوصياته (وثانيهما) يسمى نقضا مكسورا . وهو جريانه في غير المدعى والتخلف بعد حذف شيء من خصوصياته

(مثل الاول) أن تقول مستدلا (بقياس اقتراني على شيء أنه حيوان) لأنه نام وكل نام حيوان . فهذا قياس اقتراني من ضرب الاول من تشكي الاول (أو بقياس استثنائي) لأنه إن كان «ميا فهو حيوان لكنه نام» أو إن لم يكن حيوانا فهو ليس بنام لكنه نام . فينقض كل من هذه الأدلة بجريانه في الشجر مع تخلف الحكم . وهذا كما استبان لك نقض حجة الدليل بعينه في غير الدعوى مع تخلف الحكم، ذلك تغير سوى موضوع الصغرى في لاقتضى . والعكس هو عليه في الاستدلال . ويدل في الحقيقة هو محمول هو ذلك للشجر مع أنه غير حيوان .

(ومثال الثاني) على ما نقل عن بعضهم : ما قال الشافعي في بيع الثائب : إنه مبيع بحول الصفة عند الماقيدين حال العقد فلا يصح بيعه . وقال الناقض هذا منقوض بما لو تزوج امرأة لم يرها فاتها عيولة الصفة عند الماقيدين حال العقد وهو صحيح . فقد حذف في النقض من الدليل خصوص كونه ميبعا . (وللمعل أن يجب) بأن كونه ميبعا ليس وصفا طرديا بل له مدخل في الحكم (ومثال نقض الدليل باستلزامه المحال) ما لو استد على أن الوجود صفة وجودية بأنها صفة ثبوتية تحمل على الوجود ، وكل صفة ثبوتية تحمل على الوجود وجودية ، فينقض هذا الدليل باستلزامه للتسلسل وهو محال .
والثالث «المعارضة» وهي كما سبق في البداية إقامة السائل دليلا على خلاف ما أقام عليه الدليل المستدل ، وخلافه نقيضه أو ما يستلزم نقيضه (وهي ثلاثة أنواع) معارضة بالقلب ومعارضة بالتسلل ومعارضة بالتبرير .

(والأول) على ما نص عليه في الرسالة نقلا عن السيد (يقع في المناظرات العامة الورود) كما يقل هذا المدعى ثابت ، لانه لو لم يكن ثابتا لكان نقيضه ثابتا ، ولو كان نقيضه ثابتا لكان شيء من الاشياء ثابتا ، فينتج : لو لم يكن للمدعى ثابتا لكان شيء من الاشياء ثابتا ، ونعكس بعكس النقيض الى : لو لم يكن شيء من الاشياء ثابتا لكان للمدعى ثابتا

[وقد يقع في الاقيسة الفقهية] كما اذا قال الحنفى : مسح الرأس ركن في الوضوء فلا يكتفى فيه أقل ما يعلق عليه اسم المسح كدمل الوجه ، فيقول الشافعي معارضا بالقلب : مسح الرأس ركن في الوضوء فلا يقدر الربيع كغسل الوجه . وقد استبان لك من هذا التمثيل أن هذا النوع من المعارضة يكون موافقا لدليل المعلل في السادة والصورة

(والثاني) كقول المستدل على حدوث العالم : العالم محتاج الى المؤثر

المعارضة في القطعيات. أيشترط في المعارضة التسليم ٢١

وحصل محتاج الى المؤثر حادث فالعالم حادث ، فيقول السائل معارضا
بالمثل : العالم مستغن عن المؤثر وهل مستغن عن المؤثر قديم فالعالم قديم ؟
فهذا النوع كما ترى من التمثيل موافق لدليل المستدل في الصورة ، لانهما
قياسان قرآنيان من الضرب الاول من الشكل الاول . دون دلالة ، اذ مادة
الاول الاحتياج الى المؤثر . ومادة الثاني الاستغناء عن المؤثر .

(ولتأمل) كأن يقول السائل في هذا المثال لو كان العالم حادثا لما
كان مستغنيا عن المؤثر لكنه مستغن عن المؤثر فهو قديم . فهذا — كما هو بين
— مخالف لدليل المثل في الصورة والمادة : أما المخالفة في المادة فقد
سبق بيانها ، وأما المخالفة في الصورة فلائق قياس المثل اقتراني وقياس
المعارض استثنائي . وكأن يقول الفيلسوف : العالم اثر القديم ، وأثر القديم قديم فيقول
المتسائل : لو لم يكن العالم حادثا لما كان اثر القديم لكنه أثر القديم . فهذا كما ترى مخالف في
الصورة دبت المادة . فالمعارضة بالنظر قسمان . وقد سبقت الاشارة الى تبين
هذه الانواع في البداية

(وقد بطن) أن المعارضة بأنواعها لا تجري في القطعيات عقلية أو
نقلية لامتناع اجتماع اليقين . وهذا ظاهر اذا كان يشترط فيها تسليم السائل
على الخصم . طاء ، ولم يشترطه المظار بل اختلفوا أيشترط التسليم ولو لم يحجب
الظاهر أم لا ؟ الاول أشهر ، ولتأمل أنظر

(قيل) يلزم الثاني أن تكون وظائف السائل منحصرة في انتزاع
النقض لان المعارضة على هذا التمرأى تكون مندرجة في النقض (وفيه)
أن عدم اشتراط التسليم لا يوجب عدم التسليم

الشعبة الرابعة

في بيان وظائف الممثل والمسائل

دعوى الممثل : إما أن تكون (ضمنية) وإما أن تكون (صريحة)
 (قالوا) في التعريفات والتقسيمات . (والثانية) في التصديقات .
 (أما الأولى) فكما نهيك عليه . والحادث غرضه نقش صورة الحدود
 المقنونة في ذهن السامع ، فمثل ما قال بعضهم مثل النقش الذي يحاول
 أن ينقش صورة محسوسة في لوح ، فكما أن النقش إذا أخذ يرسم الصورة
 في اللوح لا يتوجه عليه منع كذلك الحادث . إلا أنه لما كان التحديد يتضمن
 الحكم بأن ما ذكره حد لما أراد بيانه صح أن يتوجه عليه الاعتراض .
 من السائل

(وقد عرفت) عما أننا عليه في الشعبة الرابعة من بحث التصورات
 الاعتراضات التي ترد على التعريف ، كما عرفت أقسام التعريف من البيان السابق
 في الشعبة الثانية من ذلك البحث (ولعلك تقول) ان فيما سبق من البيان
 غاية عن التوضيح وظائف السائل والممثل في التصورات (فقول) نعم لكن المقام
 لغاياته يحتاج لبيان فلنأخذ فيه

(قد أدركت تعريفنا لشيء) وهو قد يكون له معنى جاهل بوضع اللفظ
 له حتى كنت يقول البر قمح (قد أدركت) أن يقول مع أن البر هو
 "قمح" (يعجبه يعرف) الشغل عن اللغة كان يقول هو كذلك في القاموس .
 هذا لم يتضح على ما فيه

والسائل أن يحاضر تعريف (بتعريف مدين يس باعتبار وضع آخر

(ويجلب) بالمتع وغيره.

(وإذا أورد تعريفاً اسماً) — وقد سبق ما ينهك على الفرق بينه وبين اللفظي — (فوظائف السائل والمطل) حسباً سبق من البيان (والسائل) أن يقتضيه باختلال طرده أو عكسه وغير ذلك مما سبق، وعليه أن يأتي «بمساعدة» على اختلال التعريف، والا كان مكاررة غير مسموعة (فيجب للمطل) بمنع مقدمة دليله، فقد صار مقترض التعريف مستدلاً وموجه ما تمنا. (ومن) الجواب بأنه تعريف بالاعم على طريقة المتقدمين، أو بأنه أراد تمييز المصهور مما يصدق عليه المرف لا كل ما يصدق عليه كما سبق الإيماء الى ذلك.

(وهكذا إذا كان التعريف الذي أوردته اصطلاحياً) كتعريف البيع والابارة والفاعل والعكس في اصطلاح أهل هذه الفنون.

(وكذا إذا كان حقيقياً) فللسائل أن يترضه بما سبق، ويحبه المرف بما عرفت (وقد ينتج للسائل في الحد) أن يمنع جنسية الجنس أو فصلية الفعل مستدماً في الاول الى تجوز كونه عرضاً عاماً، وفي الثاني الى تجوز كونه خاصاً، ولكنه يصعب على الحد اثبات ذلك (كما ان للسائل) أن يترض بأن في اللفظ التعريف غموضاً أو خطأ لقوياً، ولكن ذلك ان لم يحصل به الاختلال بالوضعية لا يقدح في صحة التعريف من جهة الصناعة (ووضيعة المرف) دفع ذلك ولكن سكوته لا يبعد افهاماً ولا انقطاعاً

(وان كان التصديق صريحاً فيجبه للسائل) عند ايراده اذا كان نظرياً عجبوا أو بهيماً خفياً (أن يستفسر) من المطل ان كان في حاجة الى استفسار حتى يستضيء الطريق للبحث اظهر الصواب، (ووظيفة المطل عند ذلك: البيان) (ان كان لم يأت المطل) بدليل على دعواه أو تنبيه بعد ايرادها طلبه للسائل به

(دو وظيفة للملل عند ذلك) إقامة الليل أو التنيه

(فإذا أقام الليل على دعواه) — ويسمى حينئذ في اصطلاح الظاهر معللا ومستدلا: أما تسميته معللا في غير هذه الحالة فتسمية مجازية — (كانت وظيفة السائل) عند ذلك ومنع مقدمة مبنية منه — وقد نبهك فيما مضى من القول على حتى المقدمة — منعا مجردا عن السند أو مع السند بشرط أن يكون السند صاويا لتبعض المقدمة للمنوعة أو أخص ولو في زعم المانع «وأن ينقضه نقضا اجماليًا» إذا كان قابلا للتقض، ولا بد أن يأتي بدليل يدل عليه، ويسمى ما يدل على فساد الدليل بالتحذف أو استلزام المحال «شاهد التقض» كما نبهك عليه فيما مر عليك، وإنما أعدناه ليعتظم في ذلك هذا البحث «وأن يمارسه» إذا كان قابلا للمعارضة بالقلب أو بالمثل أو بالنفي .

(دو وظيفة للملل عند المنع مجردا عن السند) إثبات المقدمة للمنوعة (وعند المنع مع السند) إبطال السند بشرطه الملاء، أو إبطال صلاحته للسندية بكونه غير مساو أو أخص بأن بين كونه اعم مطلقا أو من وجه، لكن هذا لا يكفي، أو إثبات المقدمة للمنوعة مع التعرض لما تمسك به السائل أو بدونه (وله) إبطال المنع بكون المنوع يدها بينا أو مسلما عند المانع، وتحرير المقدمة للمنوعة وتقريرها بما يساويها أو بما هو اعم منها بحيث لا يتوجه عليها المنع ولا يحد ذلك انقطاعا ولا افحاحا (بخلاف منه السند) فإنه يدها افحاحا . انقطاعا عن البحث . فليس منع الملل سند السائل موجها (كما أن استدلال السائل) على بطلان مقدمة دليل الملل «مغصب» غير مسموع لأن الاستدلال وظيفة الملل . (وكذلك انتقال الملل) الى دليل آخر عند منع السائل مقدمة دليله يعتبره انقطاعا لقما عجز عن إثباتها

(مثال ذلك) أت يقول المدعى : هذا تجب عليه الصلاة المكتوبة ،
 لانه مكلف وكل مكلف تجب عليه الصلاة المكتوبة ، فيقول السائل لاسلم
 الصغرى مقصراً على ذلك . أو يقول لاسلم الصغرى لم لا يجوز أن يكون
 غير مكلف أو مسياً أو مسافراً أو غير مكلف بالحج ، فالسائل يثبت المقدمة
 المنوعة في شكل الصور ، ويبطل السند في صورتين الأولى والرابعة ، ويبطل
 في الثالثة والرابعة صلاحيته لسندية بأنه أعم من وجه أو مطلقاً ولا يلزم من
 ثبوته انتفاء المقدمة ، وفي هذه الحالة عليه أن يثبت المقدمة المنوعة ، وله
 أن يغير الدليل بتغيير الصغرى بأنه مسلم بالغ عاقل ولا يبعد ذلك انقطاعاً
 (أما النقص) مع إيراد الناقض شاهداً عليه — وقد عرفنا فيما
 سبق من القول أنه يكون بجريان الدليل في مادة مع تخلف الحكم
 وبإسناد الفساد ، وتقريره أن يقال ذلك هذا باطل لانه جار في كذا
 مع تخلف الحكم . أو لانه منازم لفساد وكل ما هذا شأنه باطل —
 (فوظيفة للملل) عند ذلك (الجواب بمنع الجريان) مستداً الى أت في الدليل
 قيداً لم يوجد في مادة التخلف « كما يقال » الوضوء طهارة كالتيتم فيشترط فيه
 التنية ، فينقضه السائل بقوله : طهارة الحث طهارة ولا يشترط فيها التنية ، فيجواب
 بمنع جريان الدليل لان الطهارة ملازمة فيها كونها « كنية » (أو بأن هناك ما مامن ثبوت
 الحكم) كما يقال لحطب ملق في النار انه محرق لانه حطب ملق في النار وكل
 حطب ملق في النار محرق ، فينقضه السائل بجريانه في الحطب الملتصق بالطلق الملقى
 في النار مع تخلف الحكم ، فيجيب الملل بمنع كبرى دليل الناقض وهي كل
 جريان مع التخلف مبطل للدليل مستداً بأن ذلك اذا لم يكن التخلف مسامح
 (وتقرير ذلك) ن يقول الناقض : ذلك هذا جار في الحطب الملتصق بالطلق

الملقى في النار مع تخلف الحكم وكل دليل تخلف عنه الحكم فاسد ، فيقول الممثل : لا تسلم الكبرى كيف والتخلف مانع .

(وله أن يجيب بتحرير مقدمة دليله) بأن يقول هذا حطب غير ملطخ بالطلق ملقى في النار الخ . (كما يجيب بمنع التخلف)

فأنت ترى من هذا أن الممثل صار سائلا والسائل صار مملا ، ولا يحد ذلك غصيا . فهذا حال الممثل والسائل عند الاعتراض بالتقضى .

تنبيه

ما اشتهر ذكره عقب بعض التقوض من قولهم : (فما هو جوابكم هو جوابنا) ، قال صاحب التقرير : إنما يكون إذا كان التقضى بالحريان والتخلف ، وكان التخلف مسلما عند الممثل ، فينقض دليل السائل كذلك ، ويقول : فما هو جوابكم عن دليلكم الدال على خلاف ما دلنا عليه دليلنا هو جوابا عن دليلنا .

(وأما المعارضة) — وأظنك على ذكر من أنها ثلاثة أنواع معارضة بالقلب ومعارضة بالمثل ومعارضة بالغير — (فوظيفة الممثل) عند اعتراض السائل على دليله به (هي وظيفة السائل) فنثبت له الوظيفة الثلاث وهي (منع مقدما معينة) من دليل المعارضة (وتنقذه) إذا كان قابلا لتقضى (ومعارضته) بأحد الأوجه الثلاثة إذا كان قابلا لذلك ، سواء أ كانت المعارضة في دعوى الممثل أم في مقدمة دليله . وذلك بأن يقول السائل بعد إقامة الممثل الدليل على دعواه — كما قال السمرقندى — : ما ذكرت من الدليل — وإن دل على ثبوت مدعك — عندي ما ينفيه ، ولا يقول وإن ثبت دليلك أو صدق لئلا يلزم ثبوت المدلول عند المعارض — كما قاله المسعودى — فيلزم التناقض

(وما قاله بعض الأفاضل من أن المعارضة لا تناقض) لأن المعارضة تناقض

ما يمارسها — وتوضيحه أن معارضة المثلل دليل السائل دليل على دعواه كالدليل الاول ، فمعارضة السائل تمارسها بالمعارضة لا تقدر في دليل السائل ، فليس للممثل سوى القدر بالنعم أو النقص — (فجوابه أن ذلك القول غير متجه) قولكم : [أن معارضة المثلل دليل على دعواه كالدليل الاول وكل ما هذا شأنه فدليل السائل معارضة له] كبراه ممنوعة وإن كانت صفراء مسلعة ، لم لا يجوز أن يكون الثاني أوضح من الاول فيتين منه فالمعارض احتلال دليبه فيعدل عن المعارضة أو يكون مجموع الدليلين أقوى من دليل المعارض ، فتكون معارضة المثلل مفيدة (وإذا انتقل المثلل) عند المعارضة أو غيرها الى دليل آخر لحزمه عن الدفع فإن ذلك يعد القطعاً من وجه

(وتحرر المدعى اذا كانت المعارضة فيه مسموح) بشرط أن يكون مدعاه بعد التحرير لازماً لدليله الذي ساقه لاثباته ، (وأما ان كان معارضة السائل في مقدمة دليل المثلل) فله تحرير تلك المقدمة وتفسيرها بحيث لا ترد المعارضة على دليها فلذلك على بيته من أن ماسبق هو كيفيات المناظرة في التصورات والتصديقات ففي ذلك عناية عن الضمونة عند ايرادبحاث كل قسم ، وكيفية المناظرة فيه

تذييل عام

لماسبق من المباحث

مرجع الاعتراضات الثلاثة الى بطلان التذييل دون المدعى لان التذييل ملازم والمدعى لازم ولا يلزم من انتفاء الملازم انتفاء الجواز أن يكون اللازم أهم وتوضح ذلك أن منح مقدمة الدليل يقضى خفامها ، والدليل الخفى لا يثبت به المطلوب فالاستدلال به غير صحيح

وبطلان الدليل بالمعارضة والتفويض ، غير أنه (يمكن ان يقال في المعارضة)
انه يطل بها المدعى لئلا يلزم اجتناع التقيضين أو ارتفاعهما ، (وجواب) بأنه
لما سقط الدليلان بقي للمدعى الذى أقام عليه اللعل دليله سالما محتاجا الى الاثبات
بالدليل اذ غاية الأمر سقوط دليله وهو لا يستلزم بطلان المدعى

(فان قلت) اذا استدل السائل على بطلان مقدمة دليل اللعل وكان خاصبا
فهل يتعرض اللعل لدليله أو يقتصر على اثبات مقدمته (قلت) له أوت يتعرض
لدليله ولكن اذا لم يلتفت اليه سكان حنا كما قاله صاحب التقرير (لكن) الذى
يتمدح أنه يلزم اللعل التعرض لدليله لانه معارضة لدليل اثبات المقدمة

(ولا يحسن ايراد التفض أو المعارضة) اذا كان المستدل مغالطاً غرضه ايقاع
العك في ذهن الخصم ، فان الشك بعد ايرادها باق فلا ينفعان ، ومالا ينفع
لا يحسن ايراده كما في الرسالة العرفية .

(وبحسن) أن نغتم هذه البحوث (بجاعة الرسالة المضدية) لانه كالفذ لكه
لما سبق منها في التصديقات .

[فان قلت : لله متكلم بكلام أزلى ، ناقلنا عن المقاصد أو مدعيا بدليل
أن الله أسنده الى ذاته : وكلم الله موسى تكليما .

(فيمنع) بجوار الجواز (فيدفع) بالاصل
(أو يقض) بالخلق فقبل انه اضافة القدرة الى التقدير (فيمنع)
مستندا بأنه حقيق

(أو يمارض) بأنه تأدية الحروف الحادثة ، (فيمنع) بأن يقال لانسلم أن
الكلام مرصوب من الحروف الحادثة .

ان الكلام لفي القواد وأما جبل اللسان على انفراد دليلا . . . [هـ]

[وله يحسن ان نعلق على هذه الخاتمة] بكلمات تبينها بعض البيان فان

ذلك لا يخلو من فائدة .

فقول : قوله « فاذنا قلت » أى فى اثبات أن الكلام صفة وجودية لله تعالى « الله منكم بكلام أزل » لم يسبق وجوده عدم .
وهذا تمثيل لجميع ما سبق فى الرسالة المضدية كما قاله ملاحفى شارحه ،
وتطبيق لما تقرر فيها من البحوث .

« ناقلا عن المقاصد » وناسبا ذلك الخبر إليها ، فطلب منك صحة النقل
تحضر الكتاب « أو مدعيا بدليل أن الله تعالى اسنده الى ذاته . وكلم
الله موسى تكليما »

(ولفائل أن يقول) تمنع تقرب الدليل ، لانه على تقدير تمامه لا يستلزم
المطلوب ، اذ لا يلزم من ثبوت صفة لله تعالى وجودها فى نفسها ، والا كانت
الصفة الواحدة مستلزما لصفات لا تتلقى وهو بدعى البطلان .

« فيمنع مجواز المجازى فى الاسناد » بأن يقل أسنده الى نفسه لانه السبب
للوجود له ، وهو سبحانه وتعالى موجد الافعال كلها كالآل وغيره ، ولا يلزم
من ذلك أن تكون صفة له بل لا يصح اطلاقها عليه فيما لم يرد به انفس
منه سبحانه ، « أو المجازى فى الطرف » بأن يكون التكليم عبارة عن الخلق لانه سببه .
« فيدفع بالاصل » أى بأن الاصل الحقيقة ، ولا يبدل عنها الا لدمع ، فلا
يد للعدول عنها من دليل .

« أو ينقض بالخلق » فقيل انه اضافة القدرة الى المقدور ، بأن يقال
اسند الخلق الى ذاته فقال سبحانه « خلق سبع سموات طباقا » والخلق ليس صفة
وجودية أزلية قائمة بذاته تعالى بل هو أمر اضافى لانه عبارة عن تعلق
القدرة بالمقدور . « فيمنع مستندا بأنه حقيق » فيقال : لان لم أنه أمر اضافى
لم لا يجوز أن يكون حقيقا فيكون الخلق صفة كالقدرة

«أو يعارض بانه تأدية الحروف الحادثة» بان يقول الخصم وان ذلك دليلك على أن الكلام صفة أزلية وجودية فتدعى ما يدل على أنه ليس كذلك وأنه حادث وهو أن الكلام مركب من الحروف للترتيب المقدم بعضها على بعض المتتضية بالآزمنة الحادثة وكل ما كان كذلك يكون حادثا ولا يكون ثابتا في الازل . «فيمنع بأن يقال : لانعلم أن الكلام مركب من الحروف الحادثة» أى تمنع صغرى دليل المعارضة ، ولايبيل الى منع الكبرى «ويستد المع بقوله

ان الكلام لفي النقود وانما جبل اللسان على النقود دليلا»
وهذا السد مماولتقيض الصغرى واذا ثبت لقيضا كانت باطلة وتم المطلوب

تتميم

في آداب المناظرة

(لايجوز الاستعجال في البحث قبل تمام الفهم) ففي ذلك قاعدة للملل والسائل : أما الملل فقد يغير الدليل أو يزيد عليه ما يدفع الاعتراض أو يحذف منه ما يوجب خلله . أو يدال على مقدمه نظرية أو ينه على مقدمة خفية فيعلم من ماقشة الخصم ، وأما السائل فربما يخطئ بالاستعجال فيظهر جهله وقد يذكر الملل بعد اقامة دليله ما يظهر به ماخفى على السائل فيكفيه مؤونة البحث ، وقد يؤدي استعجال البحث الى فساد . ومما ينبى الاخذ به في المناظرة (أن يتكلم المناظر في كل مقام بما هو وظيفته) ففي علم الكلام يتكلم باليقين المفيد للاعتقاد وفي الفقه بالامارة المفيدة للظن

(وأن يجتصر السلام) حصارا محلا بالقهم (وألأبطل) الحلة تؤدي الى الاملال لان ذلك يذهب بالفرض من المناظرة
(وألأ يستعمل الافاظ المحتمة) من غير قرية . (وأن يحترز عما
لأدخله في المقصود) لان ذلك يؤدي الى الانتشار المقوت للمطلوب
(وألأ يضحك ، ولا يرفع صوته فوق السادة ، ولا ينكلم بكلام
السفاه) لان تلك من وظائف الجهل عند المناظرة يسترون بها جهلهم
(وألأ ينال من كان مهيا محترما) لان الهية والاحترام يذهبان بدقة النظر
(وألأ يحتقر خصمه) لانه ربما صدر عنه بذلك كلام ضعيف يوجب
تطلب خصمه

(وأن يجلس للمناظرة) جلسة المكثرت (رئن يتجنب) المناظرة في الاوقات التي
يكون خارجا فيها عن حد الاعتدال : كالجوع والعطش والامتلاء الخارجة عن حد العادة
والغضب والمدافعة والفرح البالغة مبلغ اثنا ثير . (فاذا راعى ذلك) تم له ما يمينه على
اصابة المرمى في المناظرة ووصوله الى المطلوب

(هذا ما أردت ابراده في هذه الرسالة) من فن الآداب مستمداً المعونة عليه من
أكرم الوهاب . والله أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب . وصلى الله
على سيدنا محمد خاتم النبيين وسيد المرسلين . وعلى آله وأصحابه أجمعين .
[زمان الفراعنة من حكمته هذه الرسالة يوم الاثنين الحادي عشر من شهر
من شهر رمضان العظيم سنة تسع وأربعين وثلاثمائة لله . لا من هجرة
الامة على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية

[ثم ينتهي] عند الشروع في شرحه سنة ثلاث وخمسين وستمائة لله
وبالله التوفيق

صفحة الرسالة	صفحة التعليق	الموضوع	صفحة الرسالة	صفحة التعليق	الموضوع
		٢ خطبة التعليق			والتصميم
٢		٣ (خطبة الرسالة، وشرحها)	١١		(التمهيد)
		٤ علاقة الكلام على البسملة بالفن			١٢ فى مبادئ المناظرة
		٥ كلمة عن تاريخ التدوين في			المبادئ — والحاجة اليها
		٦ فن المناظرة والاشارة الى			والحاجة الى تقديمها
		الحاجة اليه			١٣ تعريف علم المناظرة [بالرسم]
		٧ تاريخ المناظرة من الجهة			١٤ شرح مقررات التعريف
		العملية			المذكور ككلمتي [الإباحات]
		٨ المجادلة بمعنىها، وحكمها —			و [التوجيه]
		٩ الاشمى — ارسطو —			١٥ تعريف المناظرة [بالمق
		علاقة المناظرة بالمنطق			المصدرى] يشرحه والإباحات
		١٠ الحاجة الى هذا الفن — أول			المتعلقة به : المناظرة في اللغة
		من دون فيه (خاصا بالفقه)			والتأنيب بين معانيها اللغوية
		أول من دون فيه [علما			ومنها العرفي
		بجميع الطالب] — البزدوى			١٦ [تعريف ثان] للمناظرة
		المبشدي — الرازى —			بالمق الحديث — هل يمكن
		السرمدى : تنسق : المرعى			أن يكون التعريفان للمناظرة
		١١ [الاجابات التي اخذت عليها			بالمق العلمى — [تعريف
		الرسالة]			ثالث للمناظرة بالمق المصدرى]
		١٢ ما يبحث فيه تمهيد، وابداء،			[تعريف ثان] لعلم المناظرة
		والاصل الاول وشبه السبع			[بالرسم] [تعريف ثالث] لعلم
		١٣ ما بحث فيه الاصل الثاني			المناظرة [بالحد]
		وشبه الاربع — والذيل			١٧ أسماء أخرى للفن — موضوعه

(ب)

صفحة الرسالة	صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
٣	١٨	الفرض منه	٤	٢٧ من المقدمة [لللازمة] —	
د	١٩	قائده — الفرق بينهما وبين		اللازم اما مساو أو أعم —	
		الفرض — ماهو الصحيح		الصيغ التي يجبر بها في انتع	
		من المناقشات والقيم منها ؟	د	٢٨ التعبير بما اشتق من لفظ انتع	
	٢٠	بيان ان المبادئ بعضها تصوري		عجز في المدعي والقل — السند	
		وبعضها تصديقي	هـ	٢٩ أقسام السند باعتبار صورته :	
٤	د	[البداية]		[تجوزي وقطعي وحلي] —	
		في بيان كلمات جرى عرف		توير السند	
		أهل هذه الصناعة باستعمالها	د	٣٠ النقض : اختلاف معانيه	
	٢١	النقل		باعتبار ما يضاف اليه من	
	٢٢	تصحح النقل — المدعي		[تعريف أو مقدمة أو دليل]	
	٢٣	السائل — الدعوى		— تقييده [بالأجلى]	
		واختلاف أساليبها بالاعتبار	د	٣١ شاهد القضي — المعارضة —	
		وهي المسألة ، المبحث للمقدمة		تقسيمها باعتبار نسبة ما تقام	
		النتيجة ، المطلب ، القاعدة		عليه لما أقيم عليه دليل الخصم	
		اتقانون [الى : (مقدمة على نقيضه ؛	
	٢٤	انتع — أسماؤه وهي [المائة		وعلى ما ينالزم تقيضه)	
		الناقضة ، القضي الفصيل]	د	٣٢ أقسامها باعتبار موافقتها	
	٢٥	من انتع [الحل] — اللع		للمليل الخصم مادة وصورة	
		بمعناه العام — مقدمة الدليل		وعدمه وهي : (المعارضة	
		ومنها [التقريب]		بالقلب والمثل والغير) —	
	٢٦	مثلة لتقريب وعدمه . ومق		الدليل في الله — اختلاف	
		بمع :		مضاه في الشرف	

(م)

صفحة الرسالة لتعليق	الموضوع	صفحة الرسالة لتعليق	الموضوع
٣٣	معناه عند الأصوليين — معناه عند المناطق — النية	٤٣	[الاصل الاول] في التصورات
٣٤	رجوع الاعتراضات على الدليل الاصولي الى احكام علم المناظرة [المص والقص		مورد البحث من التصورات: [التريفات والتقييدات] — شعب هذا الاصل السبع
	والمناظرة] وان سميت باسمه أخرى مثل (فساد الوضع وفساد الاعتراض)	٤٤	[الشبهة الاولى في بيان طريق البحث وتربيته الطبيعي]
٣٥	للأصوليين في الكلام على للمناظرة طريقان — أجزاء البحث الثلاثة : (المدعى والاواسط والمقاطع)	٤٥	المرتبة الاولى (الاستفسار قائليان) — المرتبة الثانية (طلب التصحيح او الدليل أوالتيه فجوابه)
٣٦	أقسام الدليل عند المنطقيين : البرهان — الامارة	٤٦	المرتبة الثالثة (منع مقدمة الدليل عمدا ومع السند . فحواه باطل السند أو ثبات للمقدمة)
٣٧	المجلد وان فرض منه ، ملاحظه	٤٨	المرتبة الرابعة (القص او المعرفة ، فحواه مسموع أو "قص أو" امارة أو تبيين أو التحرير)
٣٨	المجلد والامانة حرجان عن المناظرة — المنصودة	٤٩	الانتقال الى دليل آخر مع القدرة على الجواب —
٣٩	التعليل — التبرير ، أنواع الامارة — الكارة ، وأما تها		الدليل الاول ليس اوحدا — وورد لاعتراضات على
٤٠	التكيت — المحارة		
٤١	مثلا موصحا		
٤٢	افرق بينها وبين التزل — قص — الاصحاح — الاثر		

صفحة الرسالة تعليق	الموضوع	صفحة الشرح	الموضوع	صفحة
	التنبيه ، وهل هي قاعدة فيه ؟		لا يتضح المراد منه	
٨	٥٠ (الشبهة الثانية في اقسام التعريفات)	٩	٥٩ (الشبهة الرابعة في الابعاث الواردة على التعريف)	
٥١	المأهية والحقيقة ، والمرتق بينها		الاعتراض (الاول) على	
٥٢	تقسيم التعريف الى (لفظي واسمي وحقيقي) - اللفظي		التعريف (المنع) - ووجهه	
٥٣	الاسمي وتقسيمه الى حد ورسوم	٦٠	جوابه (بالاثبات)	
٥٤	الحقيقي	٦١	عدم اشتراط المساواة في	
٥٥	اتحاد الحقيقي والاسمي في		التعريف اللفظي - الاعتراض	
	مهايا الموجودات - سيروية		(الثاني) على التعريف (القبض	
	الاسمي حقيقيا فيما علم وجوده	٦٢	بعدم الجمع او المنع) ووجهه	
	بعد الحل به	٦٣	اشتراط شاهده له	
٥٦	الحقائق الاعتبارية : التعاريف		(بقضه باستلزامه المحال	
	الاصطلاحية حدوداً رسوم	٦٤	وسمى الاجلوية)	
٩	(لشبهة الثالثة في شرائط		جواب القبض (بالمنع أو	
	تعريف الحقيقي) : ما يشترط	٦٥	التحرير)	
	اصحته : المساواة صدق ،		الاعتراض (الثالث) على	
	والخلوص المحال ، والاجلوية	٦٦	تعريف (المناقضة)	
٥٧	أمانة للدور والتسلسل المتناهي		وجه ورودها على الحد التام	
٥٨	اختلاف الناطقة في اشتراط		- متى ترد على الحد الباقي	
	المساواة (أي الجمع والمنع)	٦٧	وغيره	
	في تعريف - شرط حسن		(الشبهة الخامسة في التقسيم	
	تعريف : الحق عن الموضوع		وأبواعه باعتبار المقسم وأنواعه	
			باعتبار الاقسام) - تقسيمه	

صفحة	صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
المتن	الفرع	المتن	الفرع	المتن	الفرع
		١٢	٧٧	يعتبر القسم الى « تقسيم الكلى الى جزئياته وتقسيم الكل الى أجزائه »	« اللعبة السادسة في شروط التقسيم » وهي (الجمع والمنع وتباين الاقسام الخ)
١١	٦٨	الفرق بينهما من جهة حل القسم ، ووجهه	١٣	٧٨	(اللعبة السابعة في الاعتراضات الواردة على التقسيم والجواب عنها)
»	٧٠	اسماء للقسم وما ينقسم اليه	»	٧٩	الاعتراض على التقسيم بعدم
»	٧١	عدم وجوب ذكر القسم مع الاقسام	»	٨٠	الجمع) - بحث في نوع الاعتراض المذكور ، وبيان أنه (نقض) - جوابه بالنقض مستنداً بالتحريم أو غيره)
»	٧٢	تقسيم التقسيم باعتبار الاقسام الى (حقيقى واعتبارى : استقرائى وعقلى) - الجسلى والقطبى - الواسطة - بيان الحقيقى والاعتبارى	»	٨١	الاعتراض بعدم تباين الاقسام
»	٧٣	الفرق بينهما مثال تصادق الاقسام في الاعتبارى	»	٨٢	توجيه على الحقيقى دون الاعتبارى - جوابه بالنقض بجعل القسم قسماً) وجوابه
١٢	٧٤	العقلى - ترديده بين التنى والاثبات - الاستقرائى	»	٨٣	النقض (بجعل القسم قسماً) وجوابه
»	٧٥	طريق مصرفة الاقسام في الاستقرائى	١٤	٨٤	نقض التقسيم (بعدم المنع) وجوابه
»	٧٦	عدم ترديده بين التنى والاثبات	»	٨٥	(ورود الاعتراضات على تقسيم الكل الى أجزائه)
»		معنى كون القسم « مرسلًا »			

صفحة	صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
الرسالة التعليق	الرسالة التعليق			
١٤	٨٦	صيورة المقسم سائلا	وحي : الصغرى والكبرى	
		والسائل مستدلا	وشرط الانتاج والتعريب	
		(الاصل الثانى) في التصديقات	أمانة لسكل من الاربة	٩٥
		وفيه شمس اربع	تقسيم المنع الى (مجرد ومسد)	٩٨
	٨٧	التصديق - ليس منه الانشاء	والسند الى (تجوزى وقطعى	
		- التبعة	وحلى) بيان الثلاثة والتشليل لها	
	٨٨	(الشعبة الاولى) في أقسامها -	الحل ، والاقوال في يانه -	١٠٠
		تقسيم التصديق الى : حلى	تقسيم الغلط الى « اشتباهي	
		وشرطى	وتوهمى » - بيان كل منهما	
١٥	٨٩	تقسيمه الى : ضنى وصريح	بالتشليل مع ذكر اقسام الاشتباه	
		وأمانة ذلك	(الثلاثة)	
	٩٠	(الشعبة الثانية المركبات	شرط السند واقسامه من حيث	١٠٤
		الناقصة) - تعريف المركب	نسبه الى تقيض المنوع	
		الناقص	مثل الاقسام الاربة للسند	١٠٥
		حكمه - مثله	حكم ككل قسم ، ووظيفة	١٠٦
	٩١	مثل المدطرة فيه	المثل بالنظر اليه	
	٩٢	(الشعبة الثالثة) في الإيجات	(مطلب) في السند الاعم	١٠٧
		الواردة على التصديقات -	مطلقا - منع الدعوى والنقل	
		(البحث الاول) (المع) -	محاذ	
		شرط قبوله : (خفاء)	التريد في المنع بين الصغرى	١٠٨
		(المنوع)	والكبرى	
	٩٣	النصاي التي لا يقبل منها	المنوع المرتبة	١٠٩
١٦	٩٤	مورد المنع : مبايطة وأقسامه	(البحث الثانى) (القبض)	١١٠

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
الرسالة التعليق		الرسالة التعليق	
	شعده تقيمه الى: ما بالتخلف	١٢٠	تقسيم المعارضة (ماير) الى قسمين - بحث في ذلك
١١١	تقسيمه الى : مكسور	٢١	هل تمنع المعارضة في القطعيات
	وغيره ما الى: (نقض باجراء عين الدليل ونقض باجراء خلاصته ونقض مكور) -		هل يشترط في المعارضة تسليم دليل الخصم
	مثل النقض بالخلاصة والزدة	١٢٢	(اعترض) على القول بعدم اشتراط التسليم وجوابه
١١٢	مثل النقض باجراء عين الدليل	٢٢	(اعبء الراية) في بيان وظائف الملل والسائل في التصديق
١١٣	مثل النقض المكور		ضمنا وصريحا - تقسيم الدعوى الى ضمنية وصريحة
١١٤	مثل النقض باستلزام الحال		ومواضع كل منهما
١١٥	(البحث الثالث) [المعارضة]		وجه صحة المناظرة في التعريف
	- اقسامها من حيث ما تقام عليه - اقسامها من حيث موافقتها لدليل الخصم مادة وصورة وعدمه - مثالان	٢٤	- بحث في توجيههم وجوابه
	للمدعى المدعى بالقبض وما يستلزمه	٢٦	اعترض التعريف اللفظي [الملغ] وجوابه بالقل
١١٦	وقوع المعارضة (بالقلب) في المدخلات	٢٧	اعترض (المعارضة) وجوابه وبحث في ذلك
١١٧	وقوعها في الاقضية المتقنية	٢٨	المناظرة في التعريف الاقصى بما سبق - نقضه (بعدم الجمع أو الم) وجوابه بالملغ والتحرير
١١٨	مثل المعارضة (بالمثل)		
١١٩	مثالان المعارضة [بالغير]		

(ع)

الرسالة التعليق	الموضوع	الرسالة التعليق	الموضوع
٢٣	١٢٩ المسطرة في السرف	القض ما هو جوابكم هو جوابنا	
	الاصحاحي والحق	ومثله، وابحث في ذلك	
•	١٣٠ منع الحسية والعصاية في الحد	١٤٥ الجواب عن المعارضة	
•	١٣١ المسطرة في التصديق اصرح	بالمواظبات الثلاث	
	— [الاستمرار وجواب]	١٤٧ المعارضة اما في الدعوى أو	
٢٤	١٣٢ الاعتراض على مقعد القليل	المقدمة — بحث في المعارضة في	
	[الملع] شرط — د' الم	المقدمة وجوابه صيغة المعارضة	
•	١٣٣ (نقض) دليل (ومعارضت)	الموجهة وصيغتها الردودة	
•	١٣٤ اجوبة الملح محرر دولسند —	١٤٨ مثال المعارضة في المقدمة.	
	هل يجوز مع السند	ويحدث في ذلك	
•	١٣٥ اطلال المقدمة عصب — حكم	١٤٩ قولهم ان المعارضة لا تعارض	
	انتقال الملل الى دليل آخر	والاعتراض عليه	
٢٥	١٣٦ مثال الملح محرراً وسنداً	١٥٠ حكم الانتقال الى دليل آخر	
	بأنواع استدلاله وجوابه	فجزء الجواب عن المعارضة	
•	١٣٨ تقرير القصر بالاعتماد وجوابه	بالنحرير	
	بمنع الحريان، ومثله	١٥٢ (بحوث تكميلية في المنع	
•	١٤٠ جوابه بمنع الكرى ومثله	والنقض والمعارضة)	
	وبان أنه قد يرجع الى منع	١ في المنع	
	الحريان أو التخلف	لا يصح منع المدعى الدليل — منع	
•	١٤٢ تقريره مع جوابه المذكور	المقدمة لا يؤثر اذا تضمني	
٢٦	جوابه بالحريرو مع انتخلف	سند الاعتراف — أنواع	
١٤٣	خلاصة أجوبة المنع بالتخلف	الاعتراف وأمثها	
•	١٤٤ (تبيه) في شرح قولهم عقب	١٥٢ اطلال غير المدعى نفسه: وجوابه	

صفحة الرسالة التطبيق	الموضوع	صفحة لر - له للتطبيق	الموضوع
١	والاختلاف في كونه مسموعا	وجهه - توضيحه	
١٥٥	٢ في النقص	٢٨ ١٥٩ جواب عاصاه يقل من أن	منوع ودموع غير موحه
	تذكير بما تقدم نقوض غير	١٠٦ » هل يترض ل دليل العاصب	
	موجهة - ما يطلق عليه اسم	أوبقصر على اثبات المقدمة - لا	
	النقص حقيقة - وماذا	١٦١ » تجب المبالغة بنقض أو معارضة	
١٥٦	٣ في المعارضة	١٦٢ » (خاتمة الرسالة لعنيدية)	
	تذكير بما تقدمه خاتمة : في	وحاصلها تطابق على المناظرة	
	الفرق بين الجواب الجلي	في التصديقات - تطابق الفرع	
	والجواب التحقيق	عليها	
١٥٧ ٢٧	اعتذار عن عدم عنوانه قل	١٦٣ » تطابق المتن عليها ، وتطبيق	
	بحث بكيفية المناظرة فيه	الفرع على هذا التطبيق	
١٥٨ ١١	(تذييل عام لما سبق من	١٦٩ ٣٠ (تنميم في آداب المناظرة	
	المباحث)	التي ينبغي مراعاتها)	
	مرجع لاستراضات الثلاثة	١٧٤ ٣١ تاريخ الفراغ من كتابة	
	الى بعض المندوبين دون للدعي	الرسالة والتطبيق	

اسمىء الك (ى)

ص	س	خطا	صواب
٥	١١	هو	ها
٧	١٧	التذيل	التذيل
٨	١٨	تكون	يكون
١٠	١٢	الاعتراضات	الاعتراضات
٢٢	١٥	فان ناقلا	فان كان ناقلا
٣٣	١١	والقضية	(يحذف)
٥٥	٨	سبق	اشتهر
٦٥	٩	يقدر	تقدح
٧٥	١٨	ونى	والى
٧٨	٤	كل	كل ما
٨	٦	المقسم	انقسم في المفهوم
٨	٧	صاحك بالقوة	بشر او
٨	٨	صاحك بالقوة	او كاتب بالقوة
٨	٨	صاحك بالقوة	بشر
٧٦	١٩	أرث	أرث
٨١	٣	لا يميز	يتغير
٨٢	١٣	انقسم	انقسم الحقيقي
٨٤	١١	لا خف	الاخف
٨٥	١٦	لمع	لمع
٨٦	٧	مد	مد
١٠٠	١	لمسيل	[يحذف]
١١	١١	مد	على عض
١٢	١٥	مد	مد

(ك)

ص	س	خطأ	صواب
١٠٨	١١	مصدنه	مصدرته
١٠٩	٦	ان اردت	اردت
١١٤	١٨	الموجود	الوجود
١٢٨	١١	الارضعية	الارضعية
١٣٠	٥	لمعارضة	المعارضة
١٣٢	٨	. وظيفة	ووظيفة
١٣٣	١٣	الن	من
د	١٤	مسند	السند
١٤١	١٨	ذا	اذا
١٤٣	٤	او هي	وهي
د	٥	لحكم	الحكم
١٤٤	١٥	يستدل	ويستدل
١٤٥	٥	للمعمل	للمعمل
١٥٠	٤	الاثلاث	لاثلاث
د	٥	لملل	الملل
١٥٢	٢٠	لانع	للمع
١٥٤	٤	من وجه	من الواجه
د	٧	وقيل	وقل
د	٨	عنى	وعنى
د	د	قب	وقبل

